المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

No. .... الرقم

٤٠٨٨

Copyright © King Saud University

٤١٥

ش.م (شرح العوامل في النحو للبيركلي) ،تأليف مصطفى بن ابراهيم (-١١٧٦هـ) . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٠٠ ق ٢٣ س ٥ر٢١×٥ر١٥سم

نسخة حسنة ،خطها تعليق جيد ،ناقصة الأول والآخر ،

٤٠٨٨ المتن فوقه خط بالحمرة .

ايضاح المكنون ١ : ٢٣٩ ،معجم المؤلفين ١٢ : ٢٣٦

١- النحو ،لغة عربية أ- مصطفى بن ابراهيم-١١٧٦هـ ب- تاريخ النسخ جـ- تحفة الاخوان د- شرح عوامل البركلي هـ- شـــــرح متن العوامل .

Copyright © King Saud University

ولذلك اللام لله للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعبر
الاول بين الذات والصفة والثاني بين الذاتين وللاختصاص عند
من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من
تقليل الاشتراك ذكره مولينا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند
المصنف قال في الامتحان ان اللام للاختصاص والله علم لذات الواجب الوجود
اصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما
وحذف الالف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام
حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا
كل ما في اوله لام ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره في الامتحان
قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولا ثم رب يجوز ان يكون صفة
اما بمعنى المالك لكن اطلقوه في الله وقيدوه في غيره كقولهم رب
الدار بمعنى المصلح من رث رب الاديم اصلحه ويجوز ان يكون بمعنى الدائم من
ربة الشيء به اي دامت بالمطر ويجوز ان يكون مصدرا بمعنى التربية وهي
تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا قال الكرماني في الرسالة الرب في الاصل مصدر
من رب يرب فهو بمعنى ربب يربب تربية ابدلت البا يا لثقل
التضعيف كما في تقضي البازي فالمصدر اسم معنى لا يطلق على الذات
الا لقصد المبالغة كما يقال رجل عدل اي عادل وابو حنيفة رضي الله
عنه فقه كله فالله تعالى هو مالك امورنا ومصلح احوالنا والدائم بافاضة
نعمه علينا وبابان الطافه من بيننا وقيل انه صفة مشبهة من فعل متعد
اخذ منه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بضم العين ثم سمي به المالك
لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وقيل مصدر بمعنى الفاعل ثم انه بمعنى
السيد كقوله تعالى اذكروني عند ربك اي سيدك وبمعنى المصاحب
كقوله تعالى معاذ الله انه ربي احسن مثواي اي ان صاحبي وبمعنى

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٢١٨٣٤
العنوان
المؤلف
تاريخ النسخ
اسم الناسخ
عدد الاوراق
ملاحظات
Copyright © King Saud University

وبمعنى المولى وان بلد الامة ربها وفي بعض الرواية ربتها اي موليها
ومولاتها والرب لايطلق على غيره تعالى الا مقيدا بالاضافة كقوله
تعالى ارجع الى ربك وكقولهم رب الدواب ورب البعير قالوا
لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلام
وسمع في الجاهلية نادرا اعتمادا على ظهور القرينة انتهى كلامه والعالم
اسم لما يعلم به كالخاتم اسم لما يختم به والقالب اسم لما يقلب به
ثم استعمل فيما يعلم به الصانع وهو ما سوى الله تعالى من الجواهر والاعراض
لانهما تدلان على وجوده تعالى فان قيل لم جمع مع انه يشمل القليل والكثير لانه
اسم جنس يشملها قلنا لم جمع توضيحا لشموله ما تحته من الاجناس المختلفة
فان قلت لم جمع بالواو والنون مع ان الاسم انما يجمع بالواو والنون
اذا كان صفة للعقلاء او في حكمها وهو اعلام العقلاء وان العالم ليس
بصفة فضلا عن كونه صفة للعقلاء او في حكمها وهو اعلام العقلاء
قلنا ان العالم اسم لكنه يماثل الصفة من جهة كونه موضوعا للذات مع
ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع وغلب العقلاء
لشرفهم وفضلهم على غير العقلاء من اجناس العالم كما يجمع اوصاف
العقلاء المختصة فتامل فقيل العالم اسم لذي العلم من الملائكة والانس والجن
فيطلق على كل جنس منها وعلى مجموعها لا على فرد من افرادها فيقال
عالم الملائكة والانس والجن وعالم كل منها ولا يقال عالم زيد وعالم عمرو
ونحوه فيطلق العالم لغيرهم من الحيوانات والجمادات على سبيل الاستتباع
ثم اعلم ان رب العالمين بالجر صفة للجلالة عند الجمهور او بدل منه
ويمكن ان يكون مرفوعا على انه خبر المبتدا المحذوف اي هو رب العالمين
والجملة استينافية او صفة للجلالة وان يكون منصوبا على المدح او على
انه منادى مضاف او انه مفعول لفعل مقدر يدل عليه لفظ الحمد تقديره نحمد

نحمد رب العالمين او لاعني رب العالمين واما كونه منصوبا بلفظ الحمد
فضعيف لان عمل المصدر المحلى باللام قليل بل يوجد في الكلام الا
بواسطة كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء وبهذه الصور لرب
العالمين مجرور بالاضافة ويجوز ان يكون ماضيا والعالمين مفعول
له والجملة صفة او استينافية نحويا كان او معانيا فان قلت
ان الجملة نكرة كما قالوا فكيف يكون صفة للجلالة وهي اعرف
المعارف لانه علم لذاته تعالى قلت ان الصفة اذا خصت بموصوف
جاز ان يكون نعتا له وان تخالفت تعريفا وتنكيرا او لانها خاصة
للجلالة كما ذكره في رضي الله تعالى ولما كان العبد حامدا لله تعالى
بالاصالة ناسب ان تصلي على نبيه بالتبعية فقال والصلوة والسلام
كذا ذكره بعض الفضلاء اظهارا لنعم النبي عليه السلام بهدايته الى سواء
الصراط وفيه اقتداء بالحديث الذي رواه ابو هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه عشر
صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفع عنه عشر درجات كما في الجامع
الصغير للسيوطي وبالحديث الذي رواه ابو موسى الاشعري انه صلى الله
عليه وسلم كل كلام لم يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع كما في المفتاح
واقتداء بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان قلت
فلم امرنا بالصلوة عليه قلت ان الله تعالى لما جعله شفيعا للعصاة
يوم القيمة امرنا بالصلوة عليه في الدنيا حتى يكون عوضا عن شفاعته
في العقبى واداء لحق نبوته ولان الله تعالى قد انعم علينا بالنعماء
فلما اغلقنا على انفسنا ابواب النعماء بما ارتكبنا من المعاصي والجفاء
فقال الله تعالى اذا انعمت عليكم بنعمائي اولا فلم تعرفوا قدرها فقد اعطيتكم
مفتاحها ثانيا وهو الصلوة على حبيبي فصلوا عليه حتى افتح لكم ابواب

Copyright © King Saud University

النواع ثمي والمشهور ان الصلوة هي الرحمة من الله والاستغفار
من الملائكة والدعاء من المؤمنين فان قيل ليس للصلوة في الاصل
الا معنيان لغوي هو الدعاء وشرعي وهو الاركان المعلومة والافعال
المخصوصة تقربا الله تعالى مثل الركوع والسجود ونحو ذلك فمن اين جاز ان
يكون الصلوة من الله بمعنى الرحمة قلت بانه لما كان للصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة
ولما كان معناه الحقيقي غير متصور من الله تعالى لانه يدل على الاحتياج
والله تعالى منزه عنه حمل على غايتها اعني الرحمة فان قلت ان الرحمة
حاصلة للنبي صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى يغفر ما تقدم من ذنبه
وما تاخر فلا احتياج الى طلب الرحمة له بالصلوة عليه والدعاء
قلت ان الدعاء له اظهار المحبة كمن اهدى الى صديق له غير محتاج
اليه هدية على ان المخلوق لا يستغني عن زيادة الدرجة وان كان
رفيع المنزلة فيكون الصلوة عليه كقولك للعزيز المكرم اعزك الله
واكرمك الله يريد طلب الزيادة والاستدامة كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم ولهذا قيل الصلوة عليه من الله تعالى ارادة
التشريف ورفع الدرجات ومن الملائكة الاستغفار والثناء
او طلب زيادة الدرجة وقيل ان الدعاء له طلب الوسيلة فربما
بانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله تعالى وارجو ان اكون
ذلك فيحتمل ان يكون حصولها مشروطا بالدعاء ولهذا حرص الله عليه
بقوله عليه السلام من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرا كما قال الله تعالى
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ثم اعلم ان في ارداف التحميد بالتصلية
وجوها اخرى سوى ما سبق ذكره في اثناء بحث التحميدة فمنها قوله تعالى
قل الحمد لله وسلام على عباده الذي اصطفى ومنها قوله عليه السلام ان

ارداف
ظ

خصّني ظ

ان الله خصني بكرامات احدها اذا ذكر الله ذكرت معه قوله
لا اله الا الله محمد الرسول الله توحيدا وبهذا فسر ورفعنا لك ذكرك
ومنها انه عليه السلام سفير بين الله وبين عباده في تبليغ احكام
الشرعية لان الخلق بسبب احتجابهم وبعدهم عن الحق لا يمكنهم تلقي
المعارف من ربهم فيجب وجود واسطة يجانس بروحه المتجردة
الحق الحضرة الالهية وبنفسه المخالطة للحق الرتبة البشرية فياخذ
بجهة تقدسه من الحق ويعطي بجهة تعلقه الى الخلق وهذا بعينه سر
احتياج المريد الى الشيخ المرشد فهو صلى الله عليه وسلم وسيلة الوصول
الى سعادة الدارين فحينئذ حمد الله صلى عليه السلام ومنها انه اراد
تكميل الثناء على الله تعالى فان الصلوة على نبيه عليه السلام ثناء عليه تعالى
في الحقيقة ومنها الاستمداد منه عليه السلام في هذا الامر لمكان التوجه
الى روحه المزيل من الشواغل عن المقصود ثم اعلم ان الالف واللام
اما جنس او للاستغراق او للعهد فالمعنى جنس الصلوة او جميعها
وارد او نازل على محمد صلى الله عليه وسلم فان قلت لا نسلم ان جنس
الصلوة او جميعها مقصورة عليه لجواز الصلوة على غيره بهذا
المعنى قلت المراد من القصر الادعائي ومن الاستغراق العرفي
فلا اشكال مع ما ينزل عليه السلام من الرحمة ينزل على غيره لانه
رحمة للعالمين والفها تكتب على صورة الواو الا اذا اضيف او ثني
فحينئذ تكتب على صورة الف كصلاتك وصلاتان وقال ابن
درستويه لم يثبت بالواو في غير القرآن كما في امداد المفتاح وهي
مرفوعة بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على الاسم
اي بالصلوة ءالف وجملة الصلاتية انشائية دعائية حتى
تكلفوا في عطفها على الجملة الحمدية فقدروا تارة لفظ نقول

Copyright © King Saud University

وقالوا اخرى بان الجملة الحمدية ايضا انشائية وان كان على خلاف
مذهب الجمهور ويجوز ان يقال انه عطف القصة على القصة
مع قطع النظر عن الخبرية والانشائية وقوله والسلام عطف على الصلوة
ومعناه جعل الله اياه سالما عن كل مكروه او كونه امينا من مشقة
الدارين وانما ذكره لان الصلوة بدون السلام مكروهة قاله
النووي ولان فيه امتثالا بقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ومنهم
من اكتفى بلفظ الصلوة لما فيها من معنى السلام ولان الكراهة في الاكتفاء
فقط من غير ملاحظة فالمعنى والصلوة والسلام نازلة على محمد واصلة
اليه منصبة عليه انصباب المطر على الارض ودعائه تعالى ذاته العلية
مغفرته تعالى عليه السلام فكذا تعظيمه تعالى واستغفار الملائكة ودعاء
المؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة واحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها
مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك
اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا على
العموم فان قلت الدعاء اذا استعمل بعلى يكون للمضرة فكيف يصح
استعماله بعلى على ان الصلوة بمعنى الدعاء قلت هذا مخصوص بلفظ
الدعاء كما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان المحمد في الاصل يقال لكثير خصاله الحميدة
ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الحميدة واخلاقه المحمودة كما
قال الله تعالى في حقه انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
وخبر لقوله والصلوة على تقدير كونه مبتدا او متعلق به على تقدير
كونه عطفا على الكلام او صفة له فتامل ولما كان الصلوة على النبي
تابعة بالحمد له تعالى ناسب ان يكون الصلوة على اله تابعة للصلوة
عليه السلام فقال واله اي اتباعه واصحابه او غيرهم ولذا ترك

ترك عطفه اولتركه صلى الله عليه وسلم في كيفية التصلية عليه حيث
قالوا كيف نصلي عليك يا رسول الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد الحديث كذا في شرح التاويلات واصل الال اهل بدليل
اهيل ذكره في المطول فابدلت الهاء همزة لتقارب مخرجهما كما ابدلت
الهمزة هاء في قولهم هراق اصله اراق ثم ابدلت الهمزة هاء وقال بعضهم
اصله ءوول قلبت الواو الاولى همزة فصار اول كيلا يجتمع الواوات في كلمة
في حال العطف ثم قلبت الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وروى الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل اهيل واال اويل
فظهر ان اصله اول او اهل وذكر في المفردات الال الفقهاء العاملين
ومنهم ائمة الاربعة فلا يقال على المقلدين انتهى وقال بعضهم ونحن
نحو الاسلام ال الرسول من هو على دينه وملته في عصره وفي سائر الاعصار
سواء كان منتسبا له عليه السلام او لم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من
اله وان كان نسيبا له عليه السلام فابولهب وابوجهل ليس من اله ولا من اهله
بدليل قوله تعالى في حق ابن نوح عليه السلام انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه
وبدليل ان المقصود من ذكر الال هنا التعميم امتثالا لقوله عليه السلام
اذا صليتم علي فعمموا فكان المراد منه عامة المؤمنين المتبعين له باحسان
ودين المتقين المنتسبين اليه بايمان ويقين ولهذا قال عليه السلام كل
حسب ونسب ينقطع الا حسبي ونسبي وقال الله تعالى ان شانئك
هو الابتر وذلك لان القرابة على نوعين طينية ودينية والمعتبر
في الشرع هي الدينية كما قال عليه السلام لا يتوارث اهل الملتين بشتى
الحديث فلولا قرابة الدين ما ورث قرابة الطين وقال ابو عثمان
الحيري اخوة الدين اثبت من اخوة النسب فان اخوة النسب
تنقطع بمخالفة الدين واخوة الدين لا ينقطع بمخالفة النسب

Copyright © King Saud University

فثبت ان النسب الحقيقي كان بالدين لا بالطين كما سئل عليه السلام
من آلك قال كل مؤمن نقي وتقي كما قال الله تعالى في شان المؤمن انما
المؤمنون اخوة ولذا ليس ابولهب وابوجهل من آله ولا من اهله وهذا
القول الصحيح ذكره القرطبي في تفسيره والحاصل ان الآل يطلق على اثني عشر
معنى ومن اراد الاطلاع فليرجع الى القاموس فلا واية الا ان يضاف
الى الظاهر والشيء له خصوص بالاشراف فان قلت كيف يختص وقد
يستعمل الله في آل فرعون في النظم الشريف فلا يتصور الشرف في الكافر
قلت الشرف فيه باعتبار الدنيا لا باعتبار الاخرة والشيء له فيهم على سبيل
الاستهزاء وايضا لا يستعمل في غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل الدار
ونحوه واعرابه ظاهر ولما توهم السامع عدم الشمول بناء على ان الدعاء
لبعضهم كمن نسب الى الكل مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة البعض
اندفع التوهم بالتاكيد فقال اجمعين اي الدعاء اتم باجمعهم فان قلت
ان ذكر اجمعين لفظ مستدرك لانفهامه من اضافته الى الضمير قلت لا نسلم
الاستدراك لجواز كون الاضافة لغير الاستغراق وهو تعيين الاضافة
للاستغراق فتذكر فكن من الذاكرين ولما وقع اجماع المصنفين المؤلفين
على ذكر بعد لفصل الديباجة عن المقصود فقال المصنف سالكا
لمسلكهم وبعد اي بعدما فرغ من البسملة والحمدلة والتصلية
قالوا اما ابتدائية قائمة مقام اما لان اصله مهما يكن من شيء ثم حذفت
مهما يكن من شيء واقيمت اما مقامها كما اقيمت نعم وبلى مقام الجملة لا
انه غيرهما الى اما لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم صيرورة
الاسم بالتغيير حرفا وتجويزها قياس على انه يخرج عن الاستقلال
بالافادة بجملة الشرط او على صيرورة الحرف اسما كليت ولو وهل
يعيد اما اولا فلانه قياس في اللغة واما ثانيا فلانه قياس مع الفارق

الفارق لان التغير في المقيس عليه بواسطة التغير المعنى وفي
المقيس لم يتغير المعنى وقال بعض الافاضل قصد سيبويه الى
بيان المعنى البحت وتصوير معنى الكلام وافادة ان اما يفيد
لزوم ما بعد فائها لما قبلها لان اصل الكلام كان كذلك بل كان
الاصل ان يكن من شيء فحذفت الشرط وجوبا بلا مفسر لكثرة
استعمال حرف الشرط مع كان فغيرت صورة حرف الشرط بفتح
همزتها لكراهة بقاء الكلمة على حالها وزيدت ما وادغمت النون
في الميم ومهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتدا وهذا احسن
ويكن شرط والفاء لازم له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتدا
والشرط لزمتها الفاء لصوق الاسم اقامة لازم مقام الملزوم
وابقاء لاثره في الجملة يحتمل ان يكون كل من الاقامة والابقاء
تعليلا لكل من لزوم الفاء لزوم لصوق الاسم او لمجموعهما ويحتمل
ان يكون على طريق اللف والنشر مرتبا او مشوشا لان لم يقم مقام
الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والتزمت
في خلالها ولان اللازم للمبتداء انما هو الاسمية وانها لم تقم مقامه
بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما ابقاء الاثر فظاهر بالنسبة
الى لزوم اللصوق لان اللازم للمبتداء انما هو الاسمية ولم يبق منها
اثر لان القائم مقام حرف واما بالنسبة الى لزوم الفاء فيمكن
ان توجه بان لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة على الجزاء والواقعة
في خلال الجزاء هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه
واما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم
الفاء ظاهر واما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان لزوم لصوق
الاسم لاما في حكم لصوق الاسمية بها لان لصوق الموصوف في حكم

Copyright © King Saud University

لصوق الصفة فى لاسمية اللاحقة باما القائمة مقام المبتداء
اذ يبقى من المبتداء والمحذوف واما بيان تحقق الاقامة من وجه
بالنسبة الى لزوم الفاء وان وقعت فى خلال الجزاء لكن هذا
الوقوع عارض لمانع من كون الفاء على ما كان عليه فى الاصل من
وقوع فى صدر الجزاء وهو كراهة توالى حرف الشرط والجزاء اما
الفاء واقعة فى الصدر اصالة وتقديرا او مقام الشرط قبل الجزاء
فيصح لقول باقامتها مقام الشرط الذى هو ملزوم من هذا الوجه القوا ظ
واما بيانها بالنسبة الى لزوم اللصوق فهو ان الاسمية لما جعلت
لاحقة باما على الوجه الذى ذكرنا كان لصوق الاسم لازما اقيم
مقام ملزومه وهو المبتداء المحذوف ولذا الواو اقيمت مقام اما
قوله بعد بالضم او الرفع متعلق باعلم او قول المقدر الواو اما ابتدائية
قائمة مقام اما المقدرة او الموهومة ذكر بيانه او عاطفة على السابقة
من قبيل عطف القصة على القصة او عطف الانشاء على الانشاء
وعلى الخبر نحو وبشر الذين امنوا ومزيدة تعويضا عن صورة اما وتزيينا
للفظ وقد يقال هذا يقتضى المناسبة بين العوض والمعوض عنه
ولا يجوز الجمع بينهما وتقديرا اما مشروطة بان يكون ما بعد الفاء
امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا كما فى الرضى واما توهم اما
فلم يعتبر احد من النحويين لكن شاع فى هذا المقام اول من تكلم باما
بعد داود عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل قس بن ساعدة
وقال بعض المفسرين او كثيرا منهم انه فصل الخطاب الذى اوتيه داود
عليه السلام وقال المحققين فصل الخطاب الفصل بين الحق والباطل
قال الكشاف ويدخل فى فصل الخطاب اما بعد فان المتكلم اذا اراد
ان يخرج الى التعرض المسبوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله انتهى

انتهى وغرب مالك للدارقطنى بسند ضعيف ان يعقوب عليه السلام
لما جاءه ملك الموت قال من حكمه كلامه اما بعد فانا اهل بيت موكل
بنا البلاء وهذا يدل على ان اول من تكلم به يعقوب عليه السلام قال
فى مزيل الخفاء فى شرح الشفاء قال السيوطى فى مزهر اللغة قال ثعلب
فى اماليه اول من قال اما بعد كعب بن لوى وهو من قبيل الجهات
الست فى الاصل ظرف مكان ثم استعيرت للزمان لكونه مضافا الى زمان
كما اشرنا اليه فى تفسيره وله ثلثة احوال لانه لا يخلو اما ان يكون مضافا
اولا فان كان مضافا كقولهم بعد زيد فيكون معربا منصوبا على الظرفية
ان لم يله العامل وان كان يليه العامل كان على مقتضيه العامل فيكون
ظرفا او اسما ولا يلزم الظرفية دائما وكذا سائر الجهات الست فيكون
مرفوعا على الفاعلية ومنصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة
فان كان منويا فيبنى على الضم نحو الامر من قبل ومن بعد ان حذف المضاف
اليه بلا عوض وان كان المحذوف به فيعرب فكانه لم يقطع عنها قال
الرضى وهو الحق وان مبنيا لا يلتفت اليه اصلا فيعرب ايضا وقال
بعضهم المحذوف منويا فى المبنى على الضم ومبنى فى المعرب فظهر سر ما قلنا
بالضم او الرفع بناء على ان تكون عوضا عن المحذوف على تقدير كونها
عاطفة وسر تقديم على الرفع فاعلم الفاء جواب المقدرة او الموهومة
اجراء لها مجرى المحققة او لدفع توهم الاضافة او لكونه بعد قائم
مقام لما الشرطية واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو
نوع من الاقتضاب قريب من التخلص وتحذف الفاء للضرورة
نحو قوله تعالى اما القتال لا قتال لديكم وغيره نحو قوله تعالى فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم والاصل فيقال لهم اكفرتم فحذفت القول
استغناء عنه بالقول فتبعه الفاء فى الحذف ورب شىء يصح تبعا

Copyright © King Saud University

تبعا ولا يصح استقلالا وهذا مذهب الجمهور وزعم بعضهم من المتاخرين
ان فاء جواب اما وتحذف في غير الضرورة وان الجواب في الاية فذوقوا
العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقل الفاء للمقول
انتهى قال اعلم ولم يقل اقرا لان المراد في هذا المقام علم ما ثبت في الرسالة
لا القراءة عن ظهر الاوراق فقط فيكون الامر بالعلم امرا مشتملا للقراءة
دون عكسه ولم يقل اعرف مع ان المعرفة مطلوب له ايضا لان المعرفة
لا تستعمل في الامور الكلية وههنا البحث عن الكليات لا عن الجزئيات
ولان المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل منه ثم ادركه ثانيا
والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولم يقل افهم مع ان
الفهم يستعمل في الامور الكلية لان الفهم يستعمل بالنسبة الى كلام
متقدم والعلم بالنسبة الى كلام ات كما قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
فاستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولم يتقدم شيء من هذا
الفن فان قيل انه خطاب عام والخطاب بدون المخاطب عبث قلنا
المخاطب متعقل في الذهن اعلم انه الضمير الخطاب موضوع بالوضع العام
لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار وموضوع
لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة والخطاب اذا لم يقصد به
ذلك يكون مجازا فاصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحدا كان
او اكثر وقد يكون لغيره لقصد عموم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب
واحدا او مثنى فاذا كان جمعا والظاهر اذا قصد غير معين ان يعم
جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في كلام العرب خطاب
بصيغة الجمع وفيه نظر وفي بعض حواشي الكشاف انه خطاب من المتكلم

المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا وخاطب فان
قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
اخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اولا منافاة بينهما كما
اشار اليه جار الله العلامة التفتازاني في الحاشية والكرماني في شرح
البخاري وقد يقال مبنى التجريد على المغايرة المنتزع للمنتزع منه ليرتب
عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار التفات على اتحاد
المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يتحقق
بحسب الظاهر فهو مشتق من العلم مصدر وهو عند المنطقيين حصول الصورة
الشيء في العقل وفيه بحث لخروج علم الله تعالى فلا يكون جامعا وعند الاصوليين
هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وقيل لا يجوز تعريف العلم اما لظهوره
او لخفائه اما من جهة الظهور فلكونه بديهيا لان كل شخص يعلم ان العلم
الى الشيء لانه عالم لكونه موجودا والعلم الوجود علم مقيد والعلم بالمقيد
مستلزم للعلم المطلق كما تقرر في فنه واما الخفاء فلانه لو عرف
لا يخلو اما ان يعرف بالعلم او الجهل لا سبيل الى الثاني لانه لا يكون
معرفا للعلم لكونه قسيما له ولا الى الاول لانا ننقل والكلام اليه فيلزم
التسلسل وهو تصور الامور بما لا نهاية له في الذهن ولان التعريف
كسبي فلا يجوز تقسيمه الى كسبي وبديهي ولان المعرف بحسب النظر
ان يكون اعرف من المعرف فلا يكون العلم اعرف من العلم فقيل
انه لابد الضمير الشان واسم ان اذ نقش الالف والنون بالفتح وبالكسر
يجوز عنده في ضمير الشان ظاهرا كما في الظاهر وسائر الضمائر وبالتخفيف
يعمل في ضمير الشان مقدرا وجوبا ولهذا الضمير اربع علامات
عدم تقديم المرجع وكون الخبر جملة وعدم رجوع الضمير منها اليه وكون
مفهومه الشان قالوا انه لا يستلزمه الى اجمال والتفصيل لا يستعمل

Copyright © King Saud University

الا فی موضع التفخیم فلا یقال انه حائک لعدم الفخامة فی الحیاکة ولا النفی
بد بالضم وتشدید الدال اعطاء العوض والشد بالشدة والضم
والفرق عند البعض بضم الباء وبکسرها بمعنی الطاقة والقدرة واما
البد بالفتح والتشدید التبعید والتفریق فالمعنی ان الان لا فراق
موجود قال الامام المرزوقی الواجب ان یقول لا بد من قال الفاضل حسن چلپی
وما وقع فی بعض المواضع من قولهم لا بد وان یکون کذا فالواو فیه عاطفة
والمعطوف علیه محذوف مقدر بمعنی المقدرة بمعاونة المقام او الواو
بمعنی من کما نقل عن السیرافی نحو لا بد وان یخص ای لا بد ان یمتاز
ویخص وقیل الواو زائدة فی خبر لا لتاکید اللصوق للعطف علی
المقدر قال ابن مالک مثل هذا معرب لوجوب اعراب المشابه
بالمضاف وانتزاع تنوینه للتشبیه بالمضاف کما اشتهر به
ولا یلزم من تجویز تعلق الغرق بالمنفی المبنی ان یکون بد مبنیا فتامل
لکل طالب معرفة الاعراب ای لکل من یرید معرفة ما به اختلف
اخر الکلمة لیدل علی المعانی المعتورة علیها ولا یخل الفصاحة اجتماع
ثلث اضافات وضعف تقدیر الشخص وانتصاب معرفة للاعتماد
علیه اذ لا ادی الی الیم والسلامة من المحذوف اولی والکل قد یکون
لاحاطة الافراد وقد یکون لاحاطة الاجزاء فاذا دخلت علی النکرة
یکون لاحاطة الافراد ولهذا لم یجز ان یقال اکلت کل رغیف ای کل
واحد من افراده واذا دخلت علی المعرفة یکون لاحاطة الاجزاء ولهذا
جاز ان یقال اکلت کل الرغیف ای اجزاء رغیف واحد هذا هو المشهور
ویمکن ان تمنع کلیة هذا الحکم کیف وقد قال الله تعالی کل الطعام کان
حلا لبنی اسرائیل والمراد الجزئیات لا الاجزاء وقال علیه السلام کل الطلاق
واقع والدمامینی نقل الحدیث هکذا وفی کتب الفقه کل طلاق واقع

واقع فلا تمنع به وفی شرح السنوسی لقاسم المغربی کل قد یکون من باب
الکلیة الذی هو الحکم علی المجموع فعلی الاول یقال کل بنی من باب الکلیة
الذی هو الحکم علی الافراد وتمیم یاکلون الرغیف وعلی الثانی وقد یکون
یقال بنی تمیم یحملون الصخرة انتهی ولا اعتبار بالقرینة قال الفاضل
الاستاذ کون الکل مفید الاحاطة الاجزاء اذا اضیف الی المعرفة انما یکون
اذا کانت الاضافة للعهد الخارجی او للجنس او للاستغراق او للعهد الذهنی
یفید احاطة الافراد کالاضافة الی النکرة والاعراب بمعنی الاظهار
اذا کان من اعراب الرجل عن حجته اذا بینها والاعراب یبین المعانی لانک
اذا قلت ما احسن زیدا فلو لم تعرف انک متعجب او ناف او مستفهم
فاذا نصبت زیدا تبین ان المراد منه التعجب واذا رفعته علم ان المراد
منه نفی الحسن عنه واذا جررته مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام
واما بمعنی ازالة الفساد واذا کان من عربت معدة الفصیل اذا فسدت
من کثرة شرب اللبن واعربتها اذا اصلحتها وزالت فسادها والهمزة
للسلب کما فی اشکیته ای ازلت عنه الشکایة فیکون الاعراب ازالة
الفساد الحاصل فی الکلام باستعمال النحو ویحتمل ان یکون من قولهم امراة
عروبة کلامها ای احسن کقوله تعالی عربا اترابا لان الاسم اذا اعرب بان
رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف الیه یکون محبوبا عند
المخاطب من معرفة مائة شیء ومن متعلق ببد یجوز ان یتعلق
اللام الی بد ومن والکائن فالاول ظرف لغو والثانی ظرف مستقر
او بالعکس اذ کل مصدر یتعدی بحرف الجر یجوز جعله مع المجرور خبرا
عنه فان قلت ان بد مبنی والمبنی اسم لا فعل او شبهه او معناه
فکیف تعلق به قلت ان مثل هذا معرب انتزع تنوینه
تشبیها بالمضاف کذا ذکره ابن مالک قال بعض الفضلاء

واما اذا کانت

يجب صرفه مثل عن ظاهره بان يجعل الظرف مستقرا بمحذوف كما
اشرنا اليه كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم فتامل وقال
بعض البغداديين يجوز تعلق الظرف بالمنفى المبنى وفيه كما لا يخفى
ومعرفة مجرورة لفظا ومنصوبة على المفعولية وهى مضافة
الى مائة وشئ تمييز لمائة ستون منها تسمى عاملا اى يسمى
كل واحد من الستون وهى في العرف ما اوجب بواسطة كون اخر
الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب لكونها مؤثرة ومحصلة في المعمول
المعانى المختلفة او المشبهة التامة لاسم الفاعل المقتضية للاعراب
فيه ولذا قدم على المعمول وهو على الاعراب يعنى انما قدم العامل على
المعمول لتقدم المؤثر على المتاثر واخر العمل عنهما لتاخر الاثر عن المؤثر
والمتاثر وانما قدم لان العمل من حيث هو هو لا يتوقف لشئ وما عداه
بخلافه فيقال ان الباء عامل مثلا وان لم يكن عاملا في الحال في شئ
ولا يقال زيد معمول الا عند كونه معمولا اعلم ان من الاحكام ما يصح حمله
على الكل دون الكل واحد كقولك كل القوم يرفع هذا الحجر لا كل واحد
منهم ومنها ما هو بالعكس كقولك كل واحد من الناس يكفيه هذا
الطعام لا كل الناس ومنها ما لا يختلف كقولك ضربت كل القوم او كل
واحد منهم والمراد ههنا المعنى الثانى على ما لا يخفى وثلثون منها معمولا
اى شيئا متوثرا اصالة كان او تبعيا وقع في التركيب وعمل فيه فالاصالة
اربعة اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم كما سيجئ ان شاء الله
وعشرة منها تسمى عملا واعرابا اى شيئا جاء من العامل يختلف به
اخر المعرب كما في الاظهار او شيئا يحصل من تعلق العامل الى المعمول
لكونه الاولى وهى ثلثون متاثرة والثانية اثار للعامل في المعمول ومظهرة
لمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ومزيلة لفساد الالتباس بين

بين المعانى وباعثا لكون الكلمة محبوبة عند المخاطب وانما قدم العمل
مع ان الاعراب والذاكره به في الاظهار ليوافق الاولين في الحروف الاصلية
والحازم من هذه لئلا يختل المقصود اذ لا يعرف جزئيات الاعراب واحادها
ما لم تعرف هذه وفي بعض الحواشى العمل كل فعل احتيج الى الة فلا يقال
في افعال الله تعالى وفي تعريفات السيد هو ما يستفاد منه العلم بحال الموجودات
المتعلقة بفعل الانسان فتامل والمراد ليس المعنى المصدرى بل الاثر
الحاصل به وقد يسمى هذا الحاصل بالمصدرى كما اشرنا اليه فابين لك
اى اظهر واعلم لنفعك او لاجل تعليمك او لعملك او احدث لك
امتثالا بقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث ظرف لغو ومحل الكاف
مجرورا بالنظر الى محله القريب ومنصوب بالنظر الى محله البعيد مفعول له
عند المصنف وابن الحاجب ومفعول به غير صريح عند الجمهور والفاء تكون
للعطف وهو يفيد الترتيب معنويا او ذكريا وهو عطف مفصل على
مجمل او للتعقيب وهو في كل شئ بحسبه او السببية وذلك امر غالب
في العاطفة وقيل تقع تارة بمعنى ثم وتارة بمعنى الواو ويكون للربط
للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل
الاولى ان تكون الجواب جملة اسمية والثانية فعلية والفعل جامدة
والثالث انشائية والرابع ماضيا لفظا ومعنى والخامسة ان يقترن
بحرف الاستقبال والسادسة ان يقترن بحرف له الصدر كرب وتكون
زائدة في الخبر مطلقا عند الاخفش والمقيد بالامر عند الفراء وجماعة
منهم فتامل باذن الله تعالى هذه الثلثة اى بسبب تيسيره او معه
او بارادة وقضائه وامره وعلمه وحكمه او تبيين مطالب به او معه
او حال كونه مطالبا او باطاعتى اياه تعالى اى تعاظم وتنزه عن صفات
النقصان يعنى ابين هذه الموصوفة بالثلثة او اعنى الثلثة

او هي الثلثة وما المشار اليه وانما لم يقل بابداع الله تعالى او انشائه
او باختراعه او تكوينه او باحداثه بتقديره او بايجاده او بجعله
او بخلقه اذ كلها يستعمل في الخير والشر بخلاف الاذن المضاف الى الله
فانه تختص بالخير اذ الابداع والانشاء والاختراع ايجاد الشيء غير مسبوق
بمادة ولا زمان والتكوين ايجاد الشيء المسبوق بالمادة والاحداث
ايجاد الشيء المسبوق بالزمان والتقدير تحديد كل مخلوق بحده الذي
يوجد من حسن وقبح ونفع وضر وغيرها وكل واحد من الثلثة
الباقية اعم فالجمع يعمها فاختار الاذن والها للتنبيه وهي تدخل
على اربعة اقسام احدها الاشارة التي لا تختص بالبعيد مثل
هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهناك والثاني ضمير الرفع
المخبر عنه باسم الاشارة مثل ها انتم اولاء والثالث نعت في
النداء مثل يا ايها الرجل والرابع في القسم عند حذف الحرف يقال
ها الله بقطع الهمزة ووصلها وذه مؤنث ذا اسم اشارة وهو وضع
لان يشار به الى محسوس بالاشارة الحسية في مر المخاطب ولو اشير به
الى امر معقول لكان مجازا على طريق الايجاز اي حال كون هذه
الثلثة مبنية على طريق هو الايجاز وهو اداء المقصود بلفظ
اقل من المتعارف او مما يليق بالمقام من الكلام المذكور والايجاز
ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف كقوله تعالى ولكم في
القصاص حيوة يا اولي الالباب فان معناه كثير ولفظه يسير
ليس فيه حذف لشيء مما يؤدي به اصل المرام واعتبار الفعل
الذي يتعلق به الظرف رعاية وايجاز الحذف كقوله تعالى
واسئل القرية اي اهل القرية وكل واحد منهما تبيينا كانا
او مشتملا على سبيل الاختصار او على وجه يمكن التوصل بصحيح

بصحيح النظر فيه المطلوب لاداء المقصود بلفظ اقل او على وجه
يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب للاختصار او على سبيل
لاداء المقصود فتذكر في ثلثة ابواب اي ابين حال كونه حاصرا
او حال كون هذه الثلثة منحصرة او ابين فيها او ابين تبيينا فيها
وهو جمع باب اصله بوب وهو في اللغة لمدخل الامكنة كباب المدينة
والدار وفي عرف البلغاء يقال لما يتوصل منه الى المقصود ونوقش
فيه بان الباب اسم لطائفة من الكتاب له اول واخر معلومان وليست
مدخولا لشيء بل هي بيت المعاني نعم لو كان الباب اسما للجزء الاول منها
لكان وجها فالوجه ان يقال هو بمعنى الوجه اذ هو من معانيها على ما في القاموس
وكل باب على وجه من وجوه الكلام يسمى بابا للاختلاف بينه وبين باب اخر
كاختلاف الوجوه الا ان جميع المؤلفين على الابواب يلايم الاول لان جميع
الثاني بابا قال الفاضل السعدي الباب بمعنى الصنف او هو في اللغة
لمدخل ومخرج ثم سمي به نوع من المسائل التي يشتمل عليها الكتاب له نوع
انقطاع عما قبله لان المسائل تخرج منه وتدخل فيه الباب الاول
اي الفاظ الدالة على المعاني والقواعد والمعاني والقواعد المدلولة
عليها بها الموصوفة بغير المسبوقية الذي هو جزء من الرسالة في بيان
احوال العامل اي في المعاني او موصوف بها او تحصيل ادراكها او
هو مختص للعامل او دال او مشتمل او موضوع له ففي على الوجهين
الاخرين يكون بمعنى لام الاختصاص او التعليل وجعل المعاني ظروف
للالفاظ بتقدير البيان شايع وتوسع بناء على انه كما يحصل بها
يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروف وجعل
الالفاظ ظروف لها حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ
منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تعدد

Copyright © King Saud University

ايضا فانهم يجعلون النفس المعانى محلا للالفاظ توسعا قدمه لتوقف
صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه ولشرفه لكونه مؤثرا ثم من الباب الثانى
في المعمول الذى عهد جزء من الرسالة لفظا او معنا فى بيان
احوال او سوق له او فى تحصيل ادراكاته والمعمول في اللغة المتاثر
وفي العرف ما يوجد فيه اثر العامل لفظا او تقديرا او محلا والعدد
اذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له معنيان باعتبار تصويره وباعتبار
مرتبته فتامل الباب الثالث في الاعراب الذى عهد جزء من الرسالة
في احوال الاعراب وهو في اللغة ازالة الفساد عن الشئ وفي العرف
ما جاء من العامل مختلف به اخر المعرب واعرابه ظاهر وانما ذكر الابواب
الثلثة في محل كل واحد بلا فصل ليكون طلبه سهلا للمبتدى وللاوقعية
في النفوس او ليكون الاجمال للاجمال والتفصيل للتفصيل وانما ترك
ذكر العمل لكون المراد من العمل الاعراب كما عرفت الباب الاول في العامل
قدمه على اخويه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين
ولشرفه لكونه مؤثرا فيهما او لكونه جزاء من مفهومها كما ترى او لكونه
اكثر منهما وفيه سؤال مشهور فان قيل ان هذا المقام مقام الضمير
لسبق مرجعه قلنا انما اظهر موضع المضمر لدفع الاحتمال مع ان الضمير
اذا دار بين البعيد والقريب فالاولى ان يرجع الى القريب وهو
الى العامل في ضمن الافراد كائن على ضربين اى على نوعين
لان الضرب والنوع والقسم من المترادف فان قلت ان الاصل
بينهم الضمير عين مرجعه فكيف يرجع قوله هو الى قوله العامل اذ المراد
بالعامل مفهوم لكونه خبرا ومن هو افراد لكونه مورد القسمة على
ما تقرر فى موضعه قلنا انما يرجع باعتبار الاستخدام او باعتبار وجود
مفهومه فى ضمن الافراد لفظى اى منسوب الى اللفظ وهو فى

وهو في اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها
انما صرح بقوله رميتها فى هذا المقام دفعا لان يتوهم ان المقصود
رميها في الفم فلا يصير هذا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قيل
من اين علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلنا لانه يقال ذلك فيما اذا رمى
النواة لا من الفم بل اخرجت من التمرة قبل ان تدخل في الفم فان قلت
قد جاء فى اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد
فلم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء
قال في القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ
بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة
بخلاف اللفظ بمعنى الرمى وفي العرف صوت من شانه ان يخرج
من الفم معتمدا على المخرج او ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
فهذه دورى فيه بحث او ما يكون للسان حظ او صوته بالقوه
او بالفعل لقصد به حصول حرف او حرفين فصاعدا والثانى
منسوبة الى المعنى وهو في اللغة الارادة وفي العرف ما يستفاد من
اللفظ لا يقال ان اللفظية هى المنسوبة الى اللفظ فلا يجوز ان يكون
لفظيا والا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع فى كلامهم لانهم
قالوا في جوابه هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور
بل انما هو اصطلاحية فلا يرد ذلك المحذور والتحقيق في جوابه الى
العامل اللفظى لفظ بمعنى الملفوظ فالمنسوب اليه يراد منه
معناه المصدرى فالمغايرة حاصلة بين المنسوب والمنسوب اليه
ومعنوى اى منسوب الى المعنى وهو ما لا يكون للسان فيه حظ يعرف
بالقلب واعلم ان المراد بالمنسوب هو المعنى الخاص والمنسوب اليه
هو العام كما في الجنى والانسى فلا يلزم انتساب الشئ الى نفسه فتامل

Copyright © King Saud University

فاللام في اللام للعهد وانما عرف باللام ليكون عينا للاول وهو
مبتدا، وخبره قوله على قسمين قسم الشيء مايكون مندرجا تحته واخص
منه والتقسيم ضم القيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل
بانضمام كل قيد قسم وهو على قسمين تقسيم الكلي الى جزئياته وتقسيم
الكل الى اجزائه فالاول كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف والثاني
كقولك السكنجبين اما عسل او نونيذ او خل والفرق بينهما ان كان
المقسم محمولا لكل قسم من اقسامه وصح المعنى فهو تقسيم الكلي
الى جزئياته والا فهو تقسيم الكل الى اجزائه او قتضى وجود
المقسم باجتماع جميع الاقسام فالكل والا فهو الكلي وهو اما
عقلي او استقرائي الاول ما لا يجوز العقل فيه قسما اخر ويكون
ذكر الاقسام بالترديد بين النفي والاثبات كقولك المعلوم
اما موجود او لا والثاني ما يجوز العقل فيه قسما اخر لكن ذكر
فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض او ماء او هواء
او نار فتدبر فتح لك سماعي اي منسوب الى السماع هو الذي
يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن
ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به
ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغة اذ قد يكون
ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة
المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياس عكسها في المصباح لسهولة
الضبط افراده المقصود معرفتها ليجري الاحكام عليها لقلتها
وانحصارها بخلاف الافراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان
اقسام القياسي ما يتوقف معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر
كالظرف المستقر وبعض الاسماء الافعال والمضاف معنى والاسم

الاسم التام بالاضافة ولان فعل او شبهه او معناه قد يحتاج في
العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا معمول
لما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها فان قلت ان حرف الجر يحتاج اليها دائما
اذ لا بد من متعلق فلا بد من معرفتها قبله قلت الفعل من حيث الماهية
معلوم لمن يريد النحو ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة
قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى
الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر
السماعي فلاطراد الحرف فتامل قوله قياسي اي منسوب الى القياس
وهو في العرف هو الذي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
بل قاعدة كلية موضوعها غير محصور بل يشتمل على جزئياته ولا يضره
كون صيغته سماعية مثلا اذا قلت الفعل المتعدي يرفع وينصب عامل
قياسي وفيه قاعدة كلية يشتمل على جزئياتها وهي ان كل فعل متعد
يرفع وينصب والعلة التامة فيه كونه متعديا فاذا عرفت هذا
العلة امكنك لتعدية هذا الحكم اي عمل الرفع والنصب الى كل ما وجدت
فيه تلك العلة وكذا الفعل اللازم عامل قياسي والقاعدة فيه
ان كل فعل لازم يرفع فقط والعلة فيه كونه لازما فتعديته هذا
الحكم اي عمل الرفع الى كل ما وجدت فيه تلك العلة مثلا اذا قلت
ذهبت يرفع الفاعل فقط لانه فعل لازم وكل فعل لازم يرفع
فقط وهذا يرفع فقط واسم الفاعل عامل قياسي وفيه قاعدة كلية
يشتمل على جزئياته وهي ان كل اسم فاعل عمل فعله والعلة التامة
فيه كون اسم الفاعل مشابها للفعل المضارع وشرط الاعتماد
وكونه بمعنى الحال والاستقبال مثلا اذا قلت ضارب زيد غلامه
عمروا الان او غدا فضارب يعمل عمل فعله لانه مشابه للفعل

Copyright © King Saud University

المضارع وبمعنى الحال والاستقبال فكل اسم الفاعل يعمل عمل فعله
لوجود العلة والشرط فهذا يعمل عمل فعله لوجود العلة والشرط وكذا
المصدر عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل على جزئياته وهي ان كل
مصدر نكرة يعمل عمل فعله مثلا فضرب يعمل عمل فعله عجبت من ضرب زيد عمروا
لانه مصدر نكرة وكل مصدر نكرة يعمل عمل فعله فهذا يعمل عمل فعله
وكذا الصفة المشبهة عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل على جزئياته
والعلة كونها شبيهة باسم الفاعل فحسن مثلا اذا قلت مررت برجل
حسن وجهه كاسم الفاعل لانه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة يعمل
كاسم الفاعل وكذا الاسم التام عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل
على جزئياته والعلة كونه شبيها لاسم الفاعل المنون في كونه مقتضيا
تمييزه كاقتضائه مفعوله فراقود مثلا اذا قلت عندي راقود خلا فراقود
يعمل عمل النصب كاسم الفاعل المنون فهذا يعمل عمل النصب كاسم
الفاعل المنون وكذا اسم المفعول مثل يعمل اللازم وكذا اسم المضاف
يعمل الجر وكذا اسم التفضيل يعمل عمل فعله وكذا معنى الفعل يعمل عملا
الرفع انتهى واما السماعي فليس فيه قاعدة كلية تقاس عليه ويقدر
مثلا اذا قلت الباء يعمل الجر وليس فيه علة تامة حتى يمكن تعدية
هذا الحكم الى كل ما وجد فيه تلك العلة فان قلت ان الحروف المشبهة
بالفعل يعمل لمشابهتها الفعل كاسم الفاعل وغيره فكيف جعل
اسم الفاعل قياسيا والحروف المشبهة سماعيا قلت هذا يرفع
بما تقدر قبل هذا لكن يقيده تيسيرا وتسهيلا للمبتدئين
وهو قولنا اسم الفاعل عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل
على جزئياته فليس فيها امر كلي تشتمل على جزئياته لانسلم تقدير
ان تقول كل حرف يرفع وينصب لمشابهتها الفعل بل

بل يتوقف على السماع من العرب ان الحروف يرفع وينصب
لمشابهتها الفعل وكذا حروف الجر وغيره والقياس مصدر ورد
استعماله من الثلاثي والمتشعبة يقال قاس يقيس قياسا او
قايس يقايس مقايسة وقياسا وهو في اللغة التقدير يقال قاس
الجراحة بالميل اذا قدر عمقها به ولهذا سمي الميل مقياسا وهو في العرف
المنطقيين قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر
كقولنا ضرب فعل متعد يرفع وينصب وكل فعل متعد يرفع وينصب
فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما ان ضرب يرفع
وينصب وفي العرف الفقهاء بانه حكم احد المذكورين بمثل عليه
في الاخر كقولنا اسماء مؤلف كالبيت والبيت حادث لانه مؤلف
وهذا العلة موجودة في الاسماء فيكون حادثا وهو التمثيل في عرف
المنطقيين والقياس في عرف الفقهاء قلنا من قال هذه الابحاث
شريف ونفيس واختصرت بذكر ما يمكن ضبطه وتركت ما عداه
فالسماعي والفاء للتفصيل واللام للعهد كما سبق ذكره والمعنى الى العامل
اللفظي السماعي تسعة واربعون افراد بحسب الاستقراء وانواعه خمسة
بحسب الاستقراء لان النوع الاول عشرون والثاني ثمانية والثالث
اثنان والرابع اربعة والخامس خمسة عشر فالمجموع تسعة واربعون
كما يجيء النوع الاول حروف تجر اسما النوع اما ان تدل على كثير مختلف
الاشخاص والحروف جمع حرف وهو في اللغة الطرف والجانب
ثم نقل ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل وفي العرف
ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل تابع لفهم
غير اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم فان قلت
ان الحروف جمع كثرة وهو يطلق فوق العشرة بلا قرينة فكيف استعمل

Copyright © King Saud University

منه بقرينته وهي عشرون قلت المراد الجواز لا الوجوب والاسم
في العرف ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد
الازمنة وذلك الاسم سواء كان صريحا او غير صريح في تاويل المفرد مثل
وضاقت عليهم الارض بما رحبت وانما قدم من السماعي ما يعمل في الاسم
لان عمله قوي لانه باصل الواسطة التي هي المعاني المختلفة المذكورة
واما عمل ما يعمل في الفعل اي المضارع فبمشابهته التامة له وهي
فرعها ولان الاسم اصل في المعمولية والفعل فرع له فيها وعوامل الاسم
تنوعت على ثلثة انواع وعوامل الفعل تسعة عشر على نوعين ولانه كثير
نوعا وفردا واستعمالا وفائدة بخلافه وقدم الحرف على الافعال والاسماء
لان الحرف هو الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما
بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لانها تعمل بمشابهة
الافعال كاسم الفاعل وغيره والحرف كالاسماء الجازمة نحو من وما وهي
في العمل متاخرة عنهما سواء ذلك بطريق القياس وغيره قيل فيه نظر
لانه منقوض بنحو غلام زيد اذ الغلام عامل في زيد مع عدم المشابهة
للافعال او الحرف وفي النظر نظر اذ المضاف انما يعمل في المضاف اليه
بواسطة معنى الحرف فيقوى بذلك على العمل وهذا نوع من المشابهة
واحدا اي من جهة العدد اي لا يعمل السمين قدم من العوامل
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين وقدم الجار على الناصب لكون الجار عاملا
بلا شبهة ولا خلاف فيه بخلاف الناصب اختلفوا في الناصب
في استوى الماء والخشبة فقط اي اذا جررت الاسم بهذه الحروف
فانته عن رفع الاسم ونصبه بها وعن الفعل والحرف والفاء جوابية
وقيل زائدة ولم يثبتها سيبويه قط بفتح القاف وسكون الطاء

الطاء بمعنى حسب الا انه مبني وحسب معرب او من اسم فعل بمعنى
يكفي كما في مغني اللبيب او انته وهو المشهور فالمعنى اذا جررت
اسما واحدا فهو يكفيها العمل او فانته عن غيره قال بعض الشراح
الاولى من معنى الفعل بمعنى حسب او من اسم فعل مع انه يخالف
المصنف وسائر النحاة اذ هم لم يعدوا اسم الفعل مقابلا لمعنى
الفعل بل عدوه من اقسام معنى الفعل تسمى حروف الجر وحروف
الاضافة لان هذه الحروف تجر معنى متعلقها الى مدخولها
او اثرها فيما يليه الجر وحروف الاضافة فانها توصل معنى متعلقها
الى مدخولها او لوجود ما في مفهومها وهو ما وضع للافضاء بفعل
او معناه الى ما يليه ولهذا سميت حروف الاضافة ايضا حروف الجر تسمية
باعتبار معمولها وهي عشرون عاملا بالاستقراء وقيل سبعة عشر
الاول الباء اعلم ان كل حرف معان بني على حرفين فصاعدا يكون
اسمه ومسماه متحدا بالذات غالبا ومغايرا بالاعتبار وكل حرف بني
على حرف يكون اسمه مغاير المسماه موافق للفظ المسمى ومزيدا
في اوله الالف واللام غالبا وانه يعتبر مذكرا باعتبار اللفظ او
العامل ومؤنثا باعتبار الكلمة فتعامل بما يقتضيها قدمه على الغير
لبساطته وكثرة استعماله وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا
يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء
والامر والتاكيد والباء يستعمل لمعان احدها للالصاق وهو
اما حقيقي كقولك امسكت الحبل بيدي او مجازي كقولك
مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو
اقسمت بالله وثانيها للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة
القلم وتسمى اداة ووصلة للفعل وممكنة اياه فيدل ان الاستعا

Copyright © King Saud University

في الكتابة بالقلم لقيام القرينة وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد
بعشيرته اي خرج زيد بصحبة عشيرته وقد يكون البا للمصاحبة
بمعنى مع كقولك دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر والفرق
بين البا وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والبا لاستدامتها
فيلفظ انه جعل المتعلق في التفسير خرج مع ان المتعلق صاحب لان
المتعلق في الحقيقة مدلول الحرف والرابعها المقابلة نحو بعت
هذا بهذا اي قابلت هذا بهذا والبا فيه لافادة وقوع مجروره
في مقابلة لشئ اخر وتسمى با المعاوضة بكثرة دخولها على الجملة
وخامسها للتعدية نحو ذهبت بزيد اي اذهبت زيدا البا فيه
للتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال
البا على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا كقوله تعا ولو شاء الله لعذبهم لذهب
بسمعهم وابصارهم فالمعنى اذهب سمعهم وسادسها الظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد كما في قوله تعا وانكم لتمرون عليكم
مصبحين وبالليل اي في الليل وسابعها الزائدة قياسا كما
في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقائم
او غير قياس كما في غير النفي او الاستفهام واما في المرفوع بحسبك
زيد واما في المنصوب نحو القى بيده فانه زائد للفصاحة او تحسين
اللفظ او التاكيد بحسب اقتضاء المقام وهذه المعاني مشهورة
والثامنها للتفدية نحو بابي وامي اي فداك ابي وامي والتاسعها
للبدل نحو اخذت بهذا الثوب برا والعاشر للتجريد نحو لقيت
بزيد مجردا والحادي عشر للتعليل كقوله تعا انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل والثاني عشر بمعنى على كقوله تعا وان من تامنه بدينار لا يؤده

لا يؤده اليك وجعل الاخفش مررت به منه والثالث عشر بمعنى
من التبعيضية نحو شربت بماء النهر اي بعضه والرابع عشر بمعنى
عن كقوله تعا يوم تشقق السماء بالغمام فاعرف كمل الله
عليك نحو امنت بالله والايمان في اللغة التصديق اي انقياد
حكم المخبر وقبوله وجعله صادقا افعال من الامن كان حقيقة امن به
امنه التكذيب كما في قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله الحديث
اي تصدق وليس حقيقة التصديق ان يقع في القلب نسبة
التصديق الى الخبر او المخبر من غير اذعان وقبول ولذا قال بعض العلماء
ان حقيقة الايمان هو ان يقع في القلب نسبة الصدق الى المنبه
سواء كان فيه اذعان وقبول ام لا بحيث يقع عليه اسم التسليم
على ما صرح به الامام الغزالي رحمه الله واذا عرفت حقيقة معنى التصديق
فاعلم ان الايمان في العرف الشرع هو التصديق بما جاء من عند الله
والاقرار باللسان الا ان التصديق ركن لا يحتمل السقوط اصلا
والاقرار قد يحتمل كما في حالة الاكراه فان قيل قد لا يبقى التصديق
كما في حالة النوم والغفلة قلنا التصديق باق في القلب والذهول
انما هو من حصوله ولو سلم فالشارع جعل المحقق الذي لم يطرأ عليه
ما يضاده في حكم الباقي حتى كان المؤمن اسما لمن امن بالله في الحالة
او في الماضي ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيب هذا الذي ذكره من ان
الايمان هو التصديق والاقرار مذهب بعض العلماء وهو اختيار الامام
شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهما الله تعا وذهب جمهور المحققين الى انه
التصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا لما
ان التصديق القلبي امر باطن لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه
ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا في احكام الدنيا

والمخالفة تعدى باللام كما في قوله تعا حكاية وما انت بمؤمن لنا اي مصدق لنا والباء ح

Copyright © King Saud University

ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس وهذا هو
اختيار الشيخ ابي منصور ماتريدي رضي الله عنه وبحثه ذكر في كتب الكلامية
فرجع اليه والباء للالصاق في هذا المقام والمعني اي التصق بجالي
بالالصوق معنويا اذ هنا ولا يكون الباء الالصاقية ظرفا مستقرا الا ان
يكون خبر المبتداء نحو مروري بزيد وخلقي بالله وقسمي بالله فيكون
مع مجرورها خبر المبتدا او يكون ظرفا مستقرا وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس واعلم ان الالصاق لا يتحقق الا عند مشاركة الملصق والملصق به
في متعلق الالصاق نحو مرضت به اي لصق المرض به لما لصق بي والمقارنة
لا يقتضي ان يتحقق بين الشيئين بالاشتراك في متعلقه نحو اكلت الطعام
مع الامير مشتركين في الاكل ولم يذكر المصنف مثال الحقيقة مثال الحقيقي
لظهوره وشيوعه بالنظر الي المجاز ومنه باب القسم ولذا لم يذكره بل اشاره
بالمثال وهو قوله نحو وبه لا بعثن اي لاحيين بعد الموت والحاصل
اقسم بالله علي اي ابعث قطع البتة من القبور الي المحشر لقوله تعالى
ان يبعث من في القبور وقوله ثم انكم يوم القيمة تبعثون وقوله تعالى
قل يحيها الذي انشاها اول مرة الي غير ذلك من النصوص الناطقة
بحشر الاجساد وانكره الفلاسفة بناء علي امتناع اعادة المعدوم
بعينه وهو مع انه لا دليل لهم عليه يعتد به غير مقر بالمقصود لان مرادنا
ان الله تعالي يجمع الاجزاء الاصلية للانسان ويعيد روحه اليه سواء اسمي
ذلك اعادة المعدوم بعينه او لم يسم وبهذا سقط ما قالوا انه
لو اكل انسان انسانا بحيث صار جزءا منه فتلك الاجزاء اما ان تعاد
فيهما وهو محال او في احدهما فلا يكون الاخر معادا بجميع اجزائه وذلك
لان المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الي اخره والاجزاء
الماكولة فضلة في الاكل لا اصلية وهذا البحث صح في الكلام

في الكلام فتامل والباء يدخل في المضمر وذكر المصنف بمثالين تنبيها
لان الباء يدخل علي المظهر او علي المضمر او لكونه قسما وغيره والنون
للتاكيد والمعني اني ابعث قطع البتة من القبر بجميع اجزائه الاصلية فافهم
والثاني من للابتداء الغاية اي ذي الغاية وهو الغالب عليها حتى
ادعى المحققون او جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وفي الحديق
ومواضع التبعيض والتبيين والزيادة راجعة الي معني الابتداء كما
يظهر عند التامل ومعني الابتداء ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد
ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها او يكون ذلك الفعل اصلا
لشيء ممتد نحو تبت من كل ذنب فان التوبة وان لم يكن لها امتداد
الا انه يقال تبت منه اذا انفصلت من زمانها فان زمان ممتد والتوبة
اصله توبت فالمعني ندمت ورجعت في الماضي والان انا تائب عليها واول
زمان ندامتي من زمان ندامتي من كله فكانه التوبة ممتد بامتداد زمان
وقوعها وقيل قد يكون للابتداء بدون ملاحظة الغاية نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم فمثال المصنف يناسب ان يكون من هذا ومجيئها
لابتداء الغاية في المكان بمعني الابتداء المسافة بلا خلاف واما
في الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك وهم الكوفية والاخفش
والمبرد وابن درستويه هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب اذ لا منع من
مثل قولك نمت من اول الليل الي اخره وصمت من اول الشهر
الي اخره كما في قوله تعالي لمسجد اسس علي التقوى من اول يوم احق
ان تقوم فيه اعلم ان التوبة في اللغة هي الرجوع وفي الشريعة الندم
علي المعصية من حيث هي هي معصية مع عزم ان لا يعود اليها اذا
قدر عليها والذنب اعم يشتمل الصغيرة والكبيرة ولها مراتب توبة
عن المعصية وهي توبة العوام وتوبة عن الغفلة وهي للخواص

Copyright © King Saud University

وتسمى الاوبة وتوبة ملاحظة الغير وهى للعارفين الموحدين واركانها
ثلثة الندامة فى الماضى والترك فى الحال والعزم على عدم العود فى
الاستقبال كما قال الله تعالى تب على توبة نصوحا وانما قدمه على الى
لينا سب معناه فى الابتدا بالاول فى الجملة ولها ايضا معان الاول للابتداء
كما مر والثانى للتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته
صحة وضع الموصول فى موضعه فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى
هو الاوثان استقام المعنى والثالث منها للتبعيض نحو شربت من النهر
اى بعض النهر والرابع منها للظرفية كقوله تعالى اذا نودى للصلوة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ومن فى قوله من يوم للظرفية اى
بمعنى فى واذا فى قوله اذا نودى ظرف من ظروف المبنية وهى
للزمان المستقبل سواء دخل الماضى او غيره وفيه معنى الشرط
وبنى لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه منصوب المحل وعامله
جوابه فاسعوا ولا يجوز ان يعمل فيه الفعل الذى يليه لامتناع ان يعمل
المضاف اليه فيما قبله والا يلزم ان يعمل الشئ فى نفسه وقوله نودى
فعل ماض مبنى للمفعول بمعنى اذن فالقائم مقام الفاعل الوقت
ويحتمل ان يكون فى معناه فحينئذ يكون لبعض المؤمنين فالقائم مقام
الفاعل النداء نداء لكل المؤمنين فكيف يكون بعض المؤمنين قائما
مقام الفاعل ان المريض والاعمى والمراة ليس بمنادى لان الجمعة
ليست بواجبة عليهم والخامس منها للزائدة فى غير الموجب نحو ما جاءنى
من احد اى ما جاءنى احد فالكوفيون والاخفش فانهم يجوزون
فى الموجب واستدلوا بقوله قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم اى قد كان لكم مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه
متناول وتاويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به

اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر وحكى كلامه وقال
مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اى قد كان من مطر
وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام
وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم
من غفران جميع ذنوب امة محمد عليه السلام غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام
على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه لان الشرك لا يغفر
ابدا مقيد بالتوبة بدليل قوله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء ويعرف صحتها بانه لو سقط لم يخل المعنى الاصلى كما
اشرنا اليه وهذه المعانى مشهور بينهم والسادس من معان غير مشهور
للبدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة
والسابع منها للتعليل كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اى لاجل
خطيئاتهم اغرقوا والثامن منها للتجريد نحو لقيت زيدا من الاسد اى لقيت
زيدا هو الاسد كانه جرد من الصفات غير الاسدية قال الكشاف انها التجريدية
بيانية فقال بعضهم ابتدائية والتاسع منها بمعنى على والعاشر منها
بمعنى القسم والحادى عشر بمعنى الى والثانى عشر للفصل ما والثالث
عشر بمعنى الباء نحو وانصرنا من القوم الكافرين ونحو من ربى ما فعلته
ونحو قربت منه اى اليه ونحو والله يعلم المفسد من المصلح ونحو ينظرون
من طرف خفى فتذكر فتح الله عليك والثالث الى وهى للانتهاء الغاية
سواء كان مكان او زمان واما فى المكان كقوله تعالى سبحان الذى اسرى
بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى اى مكان المسجد الاقصى
وهذه الاية نابت فى حق المعراج وفيه بحث لطيف فتامل واما فى
الزمان فقوله تعالى واتموا الصيام الى الليل اى وقت الليل وظهر

Copyright © King Saud University

من تلك انها معارضة وفي العدد كما في على دين من درهم الى مائة
وانت طالق واحدة الى ثلثة وفي الفعل كما اشرنا اليه بقوله نحو تبت
الى الله تعالى قال الغايات اربع غاية مكان وغاية زمان وغاية
عدد وغاية فعل الاولان لا تدخلان في المغيا والثالث لا تدخل عند
الامام الاعظم ابو حنيفة وزفر الى المغيا وتدخل عند ابي يوسف ومحمد
الى المغيا والرابع لا تدخل ان كان الاداة وان كانت حتى فان عدت جارة
لا تدخل لكونها بمعنى الى وان عدت عاطفة بمعنى الواو تدخل فحتى
الى بمعنى مع في قوله تعالى وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين كذا
في المطلوب الوفي على كنز النسفي ومعنى المثال رجعت من الذنوب
وندمت منه هو الله تعالى او عند الله او مع الله لكن الاول هو
الظاهر وقال البيضاوي في مغني اذا دلت قرينة على دخول ما بعدها
نحو قرات القران من اوله الى اخره او على خروجه كما اتموا الصيام
الى الليل عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس قيل مطلقا
وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول
يجب الحمل عليه التردد وفي الحدائق قد قيل حكم عدم الدخول الا مجازا
وقيل مشترك بين الحكمين حقيقة فيهما والحق ان يتناول الصدر
الغاية فحكم الدخول كمسئلة السمك فان السمك متناول الراس
لانها عبارة عن مجموع الاجزاء كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين فان اليد ممتد
الى الابط والمرفق جزئها فالصدر متناول الغاية وذكر الغاية
لاسقاط ما وراءها عن وجوب الغسل فغسل المرفق واجب منطوق
النص غير ماخوذ من السنة فتامل ومعانيه الباقية سبعة معنية
وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر وبه قال الكوفيون وجماعة من

مبينة صح

من البصريون في نحو من انصاري الى الله والنبيين وهي المبينة
لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل التعجب واسم التفضيل
كقوله تعالى رب السجن احب الي مما يدعونني ومرادفة اللام نحو والامر
اليك وقيل اي منته اليك وموافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة
اي في يوم القيمة وانما قدمه عن لتناسب معناه الى معنى من او
لكثرة استعماله عنه والرابع عن وهو للبعد والمجاوزة ولم يذكر البصريون
معنى سواه كما في المغني اللبيب وشرح التسهيل للدماميني وقدمه على على
لتناسبه بمن اذ قد يجوز استعمالها في المحل والثاني للمجاوزة اما ان
تكون حقيقة بزوال الشيء الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث
كقولك رميت السهم عن القوس الى الصيد واما توهما فذلك
اما بالوصول بلا زوال كقولك اخذت عنه العلم واما بالزوال وحده
كقولك اديت عنه الدين زوال عن ذمة المديون مع عدم الوصول
الى محل اخر ذكره الفاضل الجامي وهذان المعنيان المشهوران
والثالث من المعاني لعن البدل كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا والرابع التعليل كقوله تعالى وما كان
استغفار ابراهيم لابيه عن موعدة ومرادفة بعد نحو عما قليل
ليصبحن نادمين ولتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة
والظرفية كقولك لا تدخل عن دارك الا باذنك اي في دارك
ونحو السراء الحي حيث لقيتهم ولانك في عن حمل الرباعة وانيا
ومرادفة كقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفوا
عن السيئات ومرادفة الباء كقوله تعالى وما ينطق عن الهوى
قال الرضي وغيره والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر
قوله عليه السلام عن الهوى انتهى كلامه نحو كففت عن الحرام اي

منعت من قبل الله او امتنعت عنه على صيغة المفعول اى
المعاصى والخامس على ذكر هذه الحروف الاربعة على سبيل الحكاية
لعدم وجود اسمائها خاصة قدمه على اللام ليناسبها لما قبلها فى
اولها او لكونها السين ونسبوه الى سيبويه ولها معان الاول
للاستعلاء فى كلامهم اما حقيقة او مجازا والحقيقة
على مجرورها وهو الغالب كقوله تعالى عليها وعلى الفلك تحملون او
على ما يقرب منه كما فى او اجد على النار هدى او معنويا مجازا كما
اشار اليه المصنف بقوله نحو يجب التوبة على كل مذنب كان التوبة
حملت عليه وثقلت فلذا عبر بهذا التعبير ومنه ولهم على ذنب فاخاف
ان يقتلون او للمعنى يجب التوبة مع كل مذنب او يجب مجاوزا
عن كل مذنب فيكون من قبيل اديت عنه الدين او لاجل ذنب (وفضلنا بعضهم على بعض)
كل مذنب او فى قلب كل مذنب او من كله او بكله او يجب التوبه
لا البعض لكن لكل مذنب وهو المشهور والثانى المصاحبة
كمع كقوله تعالى وان ربك لذو مغفره للناس على ظلمهم والمجاوزة
كعن كقوله وقال فى ليلة لا ترى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها
اى عنا وللتعليل كاللام كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم
اى لهدايته اياكم والثالث للظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس
يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والرابع بمعنى
عن كقوله تعالى والذين لفروجهم حافظون الا على ازواجهم قال
الاخفش ويكون مجرورها وفاعل متعلقها ضمرين لمسمى واحد نحو قوله
تعالى امسك عليك زوجك انتهى فتامل والسادس اللام هى
لبيان علية الشئ سواء فعل المتعلق لاجل تحصيل المجرور كما فى

كما فى ضربت للتاديب او لاجل كونه سببا لذلك المتعلق نحو
انا عبيد لله تعالى بالكسر والتشديد فيكون اصله انا مخفف
والعبيد جمع عبد او صيغة فعيل او بالفتح والتخفيف يوقف عليه
بالالف واما وقفه بنون مفتحة فلحن عامى عبيد تصغير عبد
للاشتقاق او فعيل والظرف اما مستقر او لغو مل والمعنى
اى تمليكا له تعالى فى الصورتين الاولين او لرضاء الله تعالى فى الاخرين
قدمها على فى بساطتها ولها معان احدها للتمليك يجئ لمعان
كثيرة فمن اق منها لام الاختصاص وذلك قسمان احدهما لام
الملك نحو المال لزيد والاخر لام التمليك نحو ذهبت لزيد لدينار
ومنها لام العلة نحو جئتك لشكرك ومنها لام العاقبة وهى للصيرورة
نحو قول بعض الحكماء ولدوا للموت وابنوا للخراب ومنه قوله تعالى
فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومنها لام الجحود وهى
لام الواقعة بعد كان المنفية نحو وما كان الله ليذر المؤمنين ومنها
لام الاستغاثة ومنها لام التبليغ وهى لام الجارة للاسم بعد القول او
ما فى معناه نحو قلت له واذنت له ومنها اللام التى لا ان التعجب
كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرته وهذه اللام مفتوحة
فى كلام المستغاث ومنها لام تقوية العمل وهو فيما اذا كان
فى العامل ضعف اما بسبب التاخر او بسبب انه فرع فى العمل
فالاول كما فى قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وهدى ورحمة
للذين هم لربهم يرهبون واما الثانى لما فى قوله تعالى مصدقا لما
معهم فعال لما يريد ومنها اللام بمعنى الى النهاية كما فى سمع الله
لمن حمده وكذلك قوله تعالى تجرى لاجل مسمى بدليل قوله
تعالى فى موضع اخرى يجرى الى اجل مسمى والثانى للاختصاص

Copyright © King Saud University

والاستحقاق نحو الجل للفرس فان قلت ما الفرق بين الاختصاص
والتمليك قلت ان الاختصاص اعم من التمليك ففي كل ملك اختصاص
ولا ينعكس والثالث للتعليل قسمان اما ذاتها نحو ضربت زيدا
للتاديب واما خارجا عنها نحو خرجت لمخافتك فان تاديبا
علة الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما كان من منصوبات
العامة لان جميع الافعال ينصبه وعرفه علة الاقدام على الفعل
ليدخل قعدت عن الحرب جبنا وقد شرطوا في انتصابه ان يكون
مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود على
ما سيجي في بحث مفعول والرابع بمعنى اذا استعمل مع القول كقوله تعالى
قال الذين كفروا للذين امنوا اى عن الذين امنوا وقال القاضي
اى لاجل الذين فلا يكون بمعنى عن وفيه نظر وليس معنى الاية
ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان
يقول لو كان خيرا ما سبقونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا
عن الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ذكره في الكشاف وغيره
من التفاسير ان هذا الكلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان
ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لو كان
كذلك ليقال سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا
بعض المؤمنين صرح القاضي وهذا المعاني مشهور والخامس منها
ان يكون زائدة كقوله تعالى ردف لكم اى ردفكم وهي قسمان احدها
قياسية وهي اللام التي لتقوية العمل والثاني سماعية كما في الاية
لان الردف بمعنى تبع وفي صحيح البخاري ردف بمعنى قرب فلا
زيادة والسادس منها ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب
في اسم الله تعالى كقول الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به

بمشمخر به الظيان والاس والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى
لا يبقى كبش متحصن بجبل هذه صيغة والحيد جمع الحيدة وهي
عقدة في قرن الوعل وبالجملة كل نتوء في القرن او الجبل او غيرهما
وهي تجمع على حيود وحيد كبدرة وبدور وبدر والظيان نبت
طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر والسابع منها بمعنى عند نحو
قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اى عند القيمة
والثامن بمعنى في نحو صمت ليوم الجمعة اى فيه والتاسع بمعنى بعد
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعد دلوك الشمس
والحادي عشر بمعنى الباء كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله اى بان
يعبدوا الله والثاني عشر بمعنى الفاء كقوله تعالى ءاذا ما مت لسوف
اخرج حيا اى فسوف غيرها واختار عزها والسابع في قدمه على الكاف
مع بساطتها لانها لا يدخل على المضمر الا على قلته في المرفوع نحو انا كانت
ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في وهي للظرفية
وهي حلول الشيء في غيره حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعا
في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين نحو المطيع في الجنة اى الذي اطاع الله يكون فيها اى
الاخرة دائما بتقدير المضارع الذي قد يراد منه الدوام في الاستقبال
او كائن فيها الان فحينئذ يكون من قبيل قد افلح المؤمنون على
طريق المجاز الاولى لتحقق الوقوع او مجازا كما في النجاة في الصدق
واعلم ان المجاز في الاصل مفعل من جاز المكان بجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلي اذ الكلمة يجوزبها
على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا في المطول والمجاز
قسمان عقلي ولغوي والعقلي هو اسناد الفعل او معناه الى

Copyright © King Saud University

ملابسة لغيره ما هو له بتاول نحو انبت الربيع البقل فان انبت
والربيع استعمل كل واحد منهما في المعنى الموضوع له لكن انبت اسند
الى الربيع مجازا لان الانبات في الحقيقة مسند الى الله تعالى وانما سمي هذا
الاسناد مجازا عقليا لان الحكم بذلك هو العقل دون الوضع والمجاز
اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له كالاسد اذا استعمل في
الرجل الشجاع وانما سمي هذا مجازا لغويا لان الحكم بذلك الوضع
دون العقل والمجاز فيما نحن بصدده من العقل دون اللغوي لان
النجاة والصدق استعمل كل واحد منهما في المعنى الموضوع الوضع
له لكن اسند النجاة الى الصدق وفي الحقيقة مسنده الى الله تعالى
وعلم من هذا التقدير الحقيقة الفعلية اللغوين والثاني بمعنى
على كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وجاز الاصل وكونها
للظرفية على ضرب من الاستعارة قال جار الله العلامة كونها على
على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع والثالث
للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم اى معهم والرابع بمعنى الباء
كقوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى به والخامس للتعليل
نحو لمسكم فيما افضتم والسادس بمعنى المقايسة كقوله تعالى فما متاع
الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل والتعويض وهي الزائدة عوضا
من اخرى محذوفة والتاكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه
في الضرورة والثامن الكاف مفتوحة ابدا وانما قدم على حتى
لبساطته وكثرة استعماله ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا
فيقال حتاي ولا يقال حتاك وحتاه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها هذا عند
البصريين واما عند الكوفيين والمبرد فيدخل عليه بخلاف الكاف

في مثال المتن مثله واعلم ان اللام الداخلة
على الصفات حرف كغيرها لا تكون
معمولة اصلا بل المعمول مدخولها
عند المازني وعند اكثرهم اسم موصول
بمعنى الذي او التي تكون معمولة وانما
اعطي اعرابها لما بعدها لانتقاله بما الى
الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها
على الفعل لكونها في صورة الحرف الاسم
في الحقيقة كالاول وان ظهر في الثاني
وقال الجمهور انها في باب بمعنى على
تمم

الكاف فانه يدخل عليه في المرفوع ولو على قلة نحو انا كانت كراهة
اجتماع الكافين في الخطاب المضمر نحو كك فقط والمنع في الكل
استغناء عنه بالمثل والمبرد جوز دخولها على غير المرفوع ولها
معنيان احدهما للتشبيه وهو في اللفظ الدالة على مشاركة امر
لاخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو الوجه التشبيه وفي العرف العلماء البيانية ما لم يكن الدلالة على مشاركة
امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية
ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على ~~وجه لا على~~ وجه التجريد مثال
الاول نحو رايت اسدا في الحمام والثاني نحو انشبت المنية اظفارها
والثالث لقيت زيدا اسدا ولقيني منه اسدا ووجه التشبيه هو
المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا
والمراد بالتخييل ان لا يوجد في ذلك في احد الطرفين او في ذي
كلاهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله وكان النجوم بين
دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود
فهي غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك انه لما كانت
البدعة وكل ما هو جهل لجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة بالظلمة ولزم بطريق
العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم تقابل
البدعة والجهل كما ان النور تقابل الظلمة وشاع كون السنة
والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة كقوله تعالى وجعل
الظلمات الى النور تشبيه الظلمات الى الكفر والنور تشبيه الى الايمان واعلم
ان الاشتراك والاتحاد بين الشيئين ان كان بالنوع يسمى

مماثلة كاشتراك زيد وعمرو في الانسانية وان كان بالجنس يسمى
مجانسة كاشتراك انسان والفرس بالحيوانية وان كان بالوصف
في الكم يسمى مساوات كاشتراك ذراع من خشب وذراع من ثوب
في الطول وان كان في الكيف يسمى مشابهة كاشتراك الانسان
والحجر في السواد والبياض وان كان بالاضافة يسمى مناسبة كاشتراك
زيد وعمرو في بنوة بكر وان كان بالشكل تسمى مشاكلة كاشتراك الارض
والهوى في الكرية وان كان بالوضع المخصوص يسمى موازنة وهو
ان يختلف البعد بينهما كسطح كل فلك وان كان بالاطراف يسمى
مطابقة كاشتراك الاجانبين في الاطراف فتامل بهذا البيان والثاني
من معاني الكاف الزائدة نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء الكاف في قوله
كمثله زائدة لان المقصود نفي ان يكون شيء مثل تعالى لا نفي لا يكون
شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون الاية
من باب الكناية التي هي ذكر اللازم وارادة الملزوم وفيه وجهان
احدهما انه نفي الشيء بنفي لازم لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما
يقال ليس لاخ زيد اخ من غيري فاخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لابد لاخ زيد من اخ وزيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذلك ان يكون لمثل الله تعالى مثلا والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له
مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود في الثاني ما ذكرنا
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فيقول البخل عن
مثله والغرض نفيه عن ذاته تعالى فسلكوا طريق الكناية قصدا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثلة وعن يكون اخص اوصافه
فقد نفوه عنه فحينئذ لا فرق بين ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء

شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها كذا في شرح الكافية وقيل
المثل والمثل جاء بمعنى الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد
المتقون اي صفة الجنة التي فتقدير الاية ليس كصفته شيء
فعلى هذا زائدة وقد يكون اسما فحينئذ يكون بمعنى المثل
كقول الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد ومما يدل
على اسميتها دخول عن عليها والثالث منها للتعليل كقوله تعالى
واذكروه كما هديكم ذكره المالكي ونحو وي كانه لا يفلح الكافرون اي
عجب لعدم الكافرين في المقرونة الزائدة الكاف نحو كما انه لا يعلم
فغفر الله عنه وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا منكم
قال الاخفش لاجل ارسلي والاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون
وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي عليه وقيل المعنى
بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل للتشبيه على حذف
مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت على ما انت عليه
والمبادرة وذلك اذا اتصلت بما في كما نحو سلم كما تدخل وصل
كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب جدا والتاسع حتى ذكره على سبيل الحكاية
قدمه على رب لكونه عاملا اصيلا ولكثرة الاستعمال وهي للغاية
بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنها بخلافه في ثلثة امور احدها
ان المخفوض حتى شرطين احدها عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا
خلافا للكوفيين والمبرد فانهما جوزا دخوله على مستدلا بمثل قوله
فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ والثاني
خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور اخرا كما في اكلت
السمكة حتى رأسها وقال العبد واني بجواز الوجوه الثلاثة الجر

Copyright © King Saud University

بحتى والنصب على ان يكون حتى للعطف على السمكة والرفع
على تقدير الخبر محذوفا كانه قيل حتى راسها ماكول انتهى او ملاقيا
لاخر جزء نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها او نصفها ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز
لان ذلك ليس شيء في الى وقال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن
مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وثانيها انها اذا لم يكن معها
قرينة تقتضي دخول ما بعدها او عدم دخول حمل على الدخول ويحكم
في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين
هذا هو الصحيح في البابين وزعم شهاب الدين القرافي انه لا خلاف
في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور
وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا في خفضة والفرق ان العاطفة
بمنزلة الواو وثالثها ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للاخر فمما
انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي ومرت
من الكوفة الى البصرة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى البصرة
والمثالان الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقتضي الفعل
قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث
فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به
حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها
وذلك بتقدير حتى ان تدخلها وان المضمرة والفعل في تاويل المصدر
مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى ادخلها ولحتى الداخلة على المضارع
المنصوب ثلثة معان مرادفة الى مثل حتى يرجع الينا موسى
ومرادفة كي للتعليل نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم ومرادفة
الا في الاستثناء نحو والله لا يذهب شيء باطلا حتى ابر مالكا وكاهلا .

وكاهلا نحو اعبد الله تعالى حتى الموت يحتمل صيغة الامر والمتكلم
والالف واللام على كلا التقديرين عوض عن المضاف اليه وفي التنزيل
واعبد ربك حتى ياتيك اليقين ويجيء حتى الداخلة على الاسم
الصريح بمعنى مع مثل جائني الحجاج حتى المشاة اعلم انه لا ينصب
الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر
الى زمن المتكلم فالنصب واجب مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة ثم اعلم انه
لا يرفع الفعل بعد حتى الجارة الا بثلثة شروط احدها ان تكون
حالا او مؤولا بها ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن المتكلم فالرفع
واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة
الدخول وان كانت حالية ليست حقيقة بل كانت محكية
رفع ونصب اذا لم تقدر الحكاية كما في وزلزلوا قراءة نافع بالرفع
والثاني ان يكون مسببا عما قبلها نحو ايهم سار حتى يدخلها واجاز
الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اداة النفي عارضة على
الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة والثالث ان يكون فضلة
نحو سيري امس حتى ادخلها فحينئذ يجوز الرفع الا ان علقت امس
بنفس السير لا باستقرار محذوف والثاني بمعنى مع كالى ولكن هو
اكثر ولذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس
حتى الانبياء عليهم السلام والثالث للسببية كما مر والرابع للعطف
والخامس للابتدا فتامل والعاشر رب ولها لغات اشهرها
رب براء مضمومة وباء مشددة ومنها رب بتخفيف الباء المفتوحة
ومعناه في اصل الوضع التقليل في جواب من قال لقيت رجلا
رب رجل لقيت اي تنكرها للرجال بالمراة فاني لقيت منهم في معنى

Copyright © King Saud University

التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجازة ولها صدر الكلام
لان وضعها لانشاء التقليل فشابه كم الذي وضعها لانشاء التكثير
ولا يستعمل الا داخلة على النكرة الموصوفة نحو رب رجل لقيته
وقد يدخل رب مضمرا فيفسره الاسم المنكور نصبا على التميز
وذلك الضمير يكون مفردا في جميع الاحوال غير مطابق للمفسر
للتثنية والجمع والتانيث كقولك ربه رجلا وربه رجلان
وربه رجلين وربه رجالا وربه امراءة وغيرها والمذهب الاصح انها
اسم لا حرف لحكم وهي في الامر العام لانها قد يكون رب للتكثير
في المدح كقول ان عز الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة
جلجل وهذا البيت لامرء القيس يخاطب نفسه فالمعنى كم يوم طيب
لك كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل اليوم الذي كنت
معهن في هذا الموضع يعني كان عيشك وهذه الحرف من حروف
الجر يخالف باقي الحروف الجارة من حيث ان له صدر الكلام
اذ التقليل النفي الا يرى انهم يقولون قل رجل يقولون ذلك
الا زيد بمعنى ما رجل لان الا انما يجيء للاثبات اذا كان النفي مقدما
فلو لم يكن التقليل معناه لم يكن ما بعد الا مثبتا بل منفيا وللنفي
صدر الكلام لان النافي انما يدخل على الجمل لتغير معناها فيلزم ان يكون
ذكره مقدما لكونه اهم وعلى هذا المؤل اختصاص الاستفهام والنداء
بالصدر واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا راجع الى المعنى المضي
لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه
بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله
قوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للمضي
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه

لتعريه من الريب فهذه احكام رب وقد بقي ههنا سؤال وجواب
لابد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب
رجل يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل
وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد
حرف جر في كلامهم اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادة
ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب
انها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس
نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد
اوصلت فعلا الى الاسم الا يرى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم
بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى اخر غير المتعدي وهو استغراق
الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا لقصدك معنى اخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا
تشبيه واضح فتامل نحو رب تال يلعنه القران اي لقيته او لم
القه ان مجرورها باق على ما كان عليه قبل دخولها من كونها علا او
مبتدا او غيرهما ويجب تصديرها تنكير مجرورها ونعته بمفرد
او جملة ان كان ظاهرا مثل رب رجل جواد ورب رجل ابوه منطلق
وفعلية على الاصح وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى
ان كان ضميرا وغلبة حذف معاها ومضيه واعمالها محذوفة
بعد الف وكثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن اقل
وقد يلحق عليها ما الكافة فيمنعها عن العمل فيجوز دخولها على الفعل
وحقه ان يدخل الماضي لكن لما كان المترقب في اخبار الله تعالى
كالماضي في الحقيقة اجري مجراه في الاية السابقة وقيل ما نكرة
موصوفة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

Copyright © King Saud University

ثم اعلم ان القران وهو فى اللغة مصدر بمعنى الجمع يقال قرات
الشئ قرانا اى جمعته وبمعنى التلاوة يقال قرات الكتاب قراة
وقرانا ثم نقل الى العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى
المتلو على السنة العباد وهو فى هذا المعنى المشهور والنقل الى هذا
المعنى هل يحتاج الى سبق جعل المصدر بمعنى المفعول او لا فيه تردد
والنسبة الاول يعارضها يوجد المجاز فى الثانى ليعدوه فى الاول
من غير ضرورة رداء والثانى كلفظ التجديد والتميز ولفظ الاستعارة
ثم نقل الى الكلام المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم المكتوب فى
المصاحف المنقول نقلا متواترا وهو معروف ومشهور فى السنة
القوم فليس القصد هنا الى تعريفه فالمضايقة بانه يدخل فيه
شاذ القراءة ومنسوخ التلاوة مع الحكم او بدونه والاحاديث
ليست بوجه ولا حاجة الى الدفع وصح فى الاصول فافهم فتامل
والحادى عشر واو القسم بدل من الباء فلوجوب انحطاط رتبة
الفرع عن رتبة الاصل اختص بالظاهر ولا تتعلق الا بمحذوف
نحو والقران الحكيم فلا يقال اقسم والله ولا تستعمل فى قسم السؤال
فلا يقال والله اخبرنا كما يقال بالله اخبرنى فان تلتها واو اخرى
فالثانية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب نحو
والتين والزيتون ولك واوان تجر تجر ما بعدهما هذا الواو
وثانيهما واو رب كقولك والليل كموج البحر ارخى سدوله ولا تدخل
الا على المنكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان
الجر برب محذوف خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد
القصائد بها كقول روبة وقاتم الاعماق خاوى المخترق واجيب
بجواز تقدير العطف على شئ فى نفس المتكلم ويوضح كونها

كونها عاطفة وان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على الواو
القسم اعلم ان واو القسم له خصائص ثلاث احديها وجوب ترك القسم
فلا يقال اقسمت والله لا افعلن كذا والثانى وجوب دخولها على الاسم
الظاهر ويسمى مدخولها مقسما به فلا يقال وك لا افعلن والثالث
وجوب مجيئها مع الجملة الخبرية جوابا للقسم دون الجملة الطلبية
فانها لا تقع جوابا فلا يقال والله اخبرنا وتاء القسم مثل الواو القسم
فى الخصائص المذكورة ويختص بامر اخر وهو لزوم دخولها على الاسم
دخولها نحو تالله دون يقال ترب الكعبة وغير ذلك وباء القسم
تعم جميع الاحوال فتذكر مع فعل القسم وبغير الفعل ومع الظاهر
والمضمر ومع الجملة الخبرية ومع الطلبية والجملة الواقعة جوابا للقسم
وهو المقسم عليه يصدر بالحروف المذكورة بقوله والله لزيد قائم
والله لا افعلن كذا ووالله ان زيدا قائم ووالله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وحرف النفى قد يحذف عدم اللبس كما فى قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى ما تفتؤا واعلم ان جواب القسم رتبة بعد رتبة
القسم فاذا تقدم ما هو الجواب بحسب المعنى على القسم باحد جزئيه او الجملة
كما فى زيد والله قائم وزيد قائم والله سقط عن ان يكون جوابا للقسم
فلزم تقدير الجواب بعده ولم يجز اظهاره لدلالة ما هو جواب بحسب المعنى
عليه ولقيامه مقامه وقد يجئ بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب
فيحذف كقوله تعالى والفجر وليال عشر اى ليأخذن وليعاقبن لدلالة
قوله الم تر كيف فعل ربك الاية ثم ان للعرب فى باب القسم لكثرة
جريه على السنتهم تصرفات كثيرة فيجيزون فيه ما لا يجيزون فى غيره
ولفظة الله مخصوصة لكثرة القسم به بجواز تقدير حرف الجر فيه عاملا
فيه الجر نحو الله لا افعلن والمختار حينئذ النصب بفعل القسم ولا يجوز

Copyright © King Saud University

في غير لفظة الله الا ذلك تقول الكعبة لافعلن والمصحف لافعلن
بالنصب لاغير ويجوز في لفظة الله خاصة تعويض جارة بها التنبيه
او بهمزة الاستفهام تقول بتعويض الها ها الله لافعلن بحذف الهمزة
الوصل واثبات الفها مع التقاء الساكنين وهذا اكثر دون ذلك
ان تقول ها الله بحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ودون ذلك
ان تقول ها الله باثبات الالف وقطع الهمزة وتقول بتعويض
الله لافعلن كذا تقلب الهمزة الفا قال عليه السلام لعبد الله ابن مسعود
لما قال هذا راس ابي جهل الله الذي لا اله غيره فيتامل وقدم الواو
القسم على تائه لكونه اصالة ولدخوله على اسم الله وغيره بخلاف
التاء نحو والله لافعلن الكبائر جمع الكبيرة كصحائف جمع صحيفة
وقد اختلف في تعريفات الكبيرة فقيل هي ما يكبر عقاب فاعلها
بالاضافة الى ثوابها وقيل ما استحقه الشرع من المعاصي وقيل ما كان حراما
محضا شرع عليها عقوبة محضة بنص قاطع في الدنيا والاخرة وقيل
ما اوجب الله تعالى الحد عليه في الدنيا والعذاب في الاخرة وقيل ما توعد
الشارع عليه بخصوصه قال الدواني ما قرن به حد او لعن او وعيد
بنص كتاب او سنة او علم ان مفسدة كمفسدة ما قرن به احد
الثلثة او اكثر منه وقيل كل معصية اصر عليها العبد فهي كبيرة
وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة وقال صاحب الكفاية في العقايد
الحق انهما اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما وكل معصية
اضيف الى ما فوقها فهي صغيرة واذا اضيف ما دونها فهي كبيرة
والكبيرة المطلقة هي الكفر اذ لا ذنب اكبر منه وبالجملة المراد
ههنا ان الكبيرة التي هي غير الكفر والله تعالى لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ونقل الجلال الدواني عن بعض

عن بعض الصحابات فمعنى ان الكبائر هي في رواية ابن عمر رضي الله
عنه انها تسعة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق والزنا واللواطة
والفرار عن الزحف والسحر واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين
والالحاد في الحرم وزاد ابو هريرة رضي الله عنه اكل الربا وترك
الصلوة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ومنع
الزكوة وزاد علي كرم الله وجهه السرقة وشرب الخمر ونسيان القران
بعد تعلمه انتهى واما تارك الصلوة عند حضرت عمر رضي الله عنه والشافعي
والمالكي وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فهي كفر في
ظاهر الحديث واما عند ابي بكر الصديق وابو حنيفة ومن تبعه
رضوان الله عليهم اجمعين فهي كبيرة لان الحديث مؤول الحديث
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة متعمدا فقد
كفر ويؤيد بهذه الحديث حديث اخر قال رسول صلى الله عليه
وسلم ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
واقيموا الصلوة واتوا الزكوة حققه صاحب المتن انتهى واعلم
ان جواب القسم ان كان جملة فعلية والفعل مضارعا مثبتا استقباليا
فالاكثر ان يصدر باللام وتاكيده بالنون اذا دخل اللام على نفسه
مثل والله لارحمنك واما اذا دخل على سوف او متعلقه المقدم
فلا يؤكد بالنون استغناء باللام كما في ولسوف يعطيك ولالى الله
تحشرون وقد يخلوا عن اللام استغناء بالنون او الفعل حالي ففي
جوابيته له خلاف المبرد وقال الشيخ الرضي الاولى لجواز فيؤكد باللام
لا النون لانه علامة الاستقبال او الفعل المنفي فلا لزوم للام والنون
ويجوز حذف علامة النفي من المضارع مطلقا لكثرة استعماله في القسم
وثقل لفظه والمحذوفة لفظ لا لكثرة دوره في المضارع لا ما كقوله

Copyright © King Saud University

تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى ماتفتا دون علامة الاثبات
فيه من اللام والنون لانهما لجيئان معا فى الاغلب فتذهبان معا
او الفعل ماضى مثبت فالاولى اللام مع الا الا فى نعم وبئس فاللام
فقط ويجوز الاقتصار على احدهما كقوله تعالى قد افلح من تزكى
على راى والاقتصار على اللام اكثر من العكس او منفى فيما وان كان
مثبتة
بلا وينقلب الى المستقبل فلا يلزم تكرارلا وان كان جملة اسمية
يصدر بان او لام الابتداء ببعض القسم فى التاكيد وان كان
منفية فيصدر بما او ان مثل والله ما علم الله حادثا
ولاقدرته ولاحادثا باقيا وان محمد ساحر ولا يجامعها اللام ليتنافى
ظاهرا لايقال لما القران مخلوق بخلاف للقران ما هو مخلوق
والثانى عشر تاء القسم وهو التاء مفتوحة فى اوائل الاسماء
وتختص بالتعجب وباسم الله وربما قالوا تربى وترب الكعبة وتالرحمن
كما حكاه الاخفش وهى مبدلة من الواو ولا تظهر الفعل معها ولا تدخل
المضمر ولا تستعمل فى قسم السوال والميم فى ميم الله لاقسم مكسورة وحكمها
كالتاء فى اختصاصها بلفظ الله مع الشروط الثلثة الا ان الميم
لا تستعمل فى التعجب وام الله مضمومة من بضم الميم او منقوصة ايمن
لعدم وقوع الضمة فى الحروف البسائط وقيل ان المضمومة ايضا
موضوعة مبدلة من الواو كالمكسورة قدمها على حاش لانه قد
يخرج عن الجارية بخلافها ولانها للقسم كالواو ونحو تالله لافعلن
الفرائض جمع الفريضة وهى اسم ما يفرض على المكلف قال الازهرى
ادخلت فيها الهاء لانها جعلت اسما لا معنى ماخوذة من الفرض
وهو فى اللغة بمعنى التقدير كما فى قوله تعالى وفرضناها او بمعنى
القطع كما فى فرض الخياط الثوب او بمعنى البيان كما فى قوله تعالى

تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم قال جار الله العلامة ان الفرض
حقيقة فى القطع لغة فى الايجاب شرعا وذهب الاصوليين الى ان
الفرض لفظ خاص حقيقة فى التقدير بدليل غلبة استعماله فيه
شرعا يقال فرض النفقة اى قدرها وتفرضوا لهن فريضة
اى تقدروا وفرضناها اى قدرناها ومنه الفرائض للسهام
المقدرة مجازا فى غيره لكنه مخالف لتصريح الائمة انتهى فتامل
والثالث عشر حاشا للاستثناء بالالف وقد يكتب بغيرها
كقوله تعالى حش لله فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها
حروف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وهى الاصح وذهب
الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء
وابو عمرو والشيبانى الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا
متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد
على المصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض او
المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيد والمعنى
جانب هو اى قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا ولها وجهان
اخران احدهما ان يكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى
استثنيته وثانيهما ان تكون تنزيهية نحو حاشى لله وهى عند المبرد
وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم
اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان
الفعلية قالوا والمعنى فى الاية جانب يوسف المعصية لاجل لله
ولا ياتى مثل هذا التاويل فى حاش لله ما هذا بشرا والصحيح
انه اسم مرادف للبراءة بدليل قراءة بعضهم حاشا بالتنوين
وعلى هذا فقراه ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وليس جارا

Copyright © King Saud University

وبجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثنا، ولتنوينها
في القرائة الاخرى ولدخولها على اللام في قراة السبعة والجار لايدخل
على الجار وانما ترك التنوين في قراتهم لبنا حاش لشبهها بحاش
الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل وحامله على ذلك بناوها لمعنى
ابرء وبرئت ويرده اعرابها في بعض اللغات نحو هلك الناس
حاشا العالم لقوله عليه السلام كن عالما او متعلما ولا تكن ثالث
فتهلك ولا تتعلق بشئ وانما قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركها
في الخروج عن الجارية لكنه لا تخرج عن العاملية بخلافهما والرابع
عشر منذ بضم الميم وسكون الذال المعجمة والكوفيون وبنو تميم وبنو سليم
يكسرون ميمها جميعا على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي وهي لابتدا
الغاية في الزمان ان اريد بما بعده الماضي يعني يليه من الزمان
ما يدل على تعيين المبتدا سواء كان الواقع مفردا معرفة نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول وقت الذي انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشر
بنا فيهما اذا لم يكن العدد مرادا ويكون معناه من اول هذين
اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني فيه ولجميع المدة ان اريد بما بعده الحاضر يعني الزمان الذي
فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غير مفرد نحو ما رايته مذ يومان
يعني اوله واخره يومان واذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة فكانك
قلت ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات والفصل
بينه وبين ما اذا كان المراد اول وقت دون اخرها ان الرؤية
في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم يتحقق جزء منه وهي
منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد

المراد اول المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم
الجمعة يدل على انك رايته فيه فارقك كما في المجرور والفرق
بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة
وفي الرفع على جملتين احدهما ما رايته والاخر مذ يومان لان مذ مبتدأ
ويومان خبره كان المعنى ما رايته ومد ذلك يومان كما تقول
ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يجعل العاطف بين نحو
ما رايته مذ ويومان كما ساع ذلك مع ما قررناه به من حيث
ان الجملة الثانية كانها جزء من كلام قبلها لانها تفيد التحديد
في الفعل السابق ذكره وكذ منذ وقال صاحب المغني اللبيب لهما
ثلاث حالات احدهما ان يليها اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان
والصحيح انهما حرفان جران بمعنى من ان كان الزمان ماضيا او بمعنى
في ان كان حاضرا او بمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو
ما رايته مذ يوم الخميس او يومنا او عامنا او مذ ثلاثة ايام واكثر
العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه
وترجيح رفع مذ للماضي على جره والحالة الثانية ان يليها اسم
مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومنا فقال المبرد وابن السراج
والفارسي مبتدان وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان
حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش و
الزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين
مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان
ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان
لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان واختاره
السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اي

Copyright © King Saud University

ما رايته من الزمن الذى هو يوم ان بنا، على ان منذ مركبة من كلمتين من الجيم من والدال الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله
مازال منذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار وقوله
وما زالت ابغي المال مذ انا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان
مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الجملة مبتدان فيجب
تقدير زمان مضاف للجملة يكون الخبر نحو تبت من كل ذنب فعلته
منذ يوم البلوغ امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا توبوا
الى الله توبة نصوحا وقوله ان الله يقبل التوبة عن عباده
ويعفوا عن السيئات وان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
ولقوله عليه السلام التائب من الذنب كمن لا ذنب له وبما ذكروا
فى تفسيره غافر الذنب وقابل التوب ان الله تعالى يكتب توبة
التائب طاعة مقبولة يثاب عليها لانه لا يقبل الا طاعة وذكروا
ان اكثر العارفين وصلوا ما وصلوا بعد التوبة يجب الفور اما
وجوبها فثابت بالايات الامرية المفيدة للوجوب اذ لم يوجد
قرينة الغير او الاخبارية اذ اخبار الشارع اكد من انشائه على
ما تقرر فى الاصول واما على الفور لئلا يلزم بالتاخير الاصرار
المحرم الذى يودى الى الهلاك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هلك المسوفون من يقول سوف اتوب اعلى المذنب التوبة عقيب
ذنبه وان فعل بعد التوبة مرة اخرى ثم ولذا قيل لا قرب ولا
بعد البعيد وذلك ان من لم يذق الم البعد لا يجد لذة القرب
وانما قدمه على منذ مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد
التسمية على منيذ وجمعه امناذ ورجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقات
الساكنين نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا وقولهم منذ

منذ زمان طويل فيضم مع عدم الساكن لاجل خفته ولانه لغة العلامة
بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام
على ان قولهم المذكور غير موثوق به كما قال صاحب المغنى انه غير منقول
عن العرب قال ابن هشام فى المغنى اللبيب بعد بيان ان اصله منذ
قال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف فى الحرف والشبهة
ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب فقط وقال المالقى اذا كان
مذ اسما وحرفا فهى اصل انتهى والخامس عشر منذ بضم الميم والذال
المعجم وسكون النون والكوفيون وبنو تميم وبنو سليم يكسرون
ميمها وكذا لغتهم فى مذ قدمه على خلا وعدا لكون خروجهما عن الجارية
اقل بخلافهما نحو يجب الصلوة منذ يوم البلوغ اى ابتداء بفرض الصلوة
على كان يوم بلوغى الى الموت اعلم ان مذ ومنذ لا يدخلان على المستقبل
ولا على المضمر بالاستقراء الا ان المبرد يدخلهما على المضمر ويليهما المصدر
والفعل وان يقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته
مذ ومنذ سفره او مذ ومنذ انه سافر او مذ ومنذ زمان سفره
او مذ ومنذ انه سافر ومذ ومنذ زمان سافر وانما حذف للعلم به
هذا على راى والسادس عشر خلا للاستثناء وهى لا تتعلق لشئ
وموضع مجرورها نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام وقيل
تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة حرف الجر والصواب عند
المبرد وابن هشام الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء اى
لا توصل معناها اليها بل تنزيل معناها عنها فاشبهت فى عدم
التعدية الحرف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة
وتكون فعلا متعديا ناصبا للمستثنى وفاعلها على الحد المذكور
فى فاعل حاشى والجملة مستانفة او حالية على خلاف فى ذلك

وتقول قاموا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في قول لبيد الا
كل شئ ما خلا الله باطلا وكل نعيم لا محالة زائل وذلك لان ما
هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب
فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها
العراك وقيل الظرفية على نيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى
قاموا خلا زيدا على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا
وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة
وناصبة ثابت في خاشا وعدا نحو هلك العاملون خلا العامل
بعلمه اي استحق العذاب العالمون الفاسقون دون المطيع المخلص
الى الله ورسوله بسبب علمه وانما جمع العاملون دون العاملين اشارة
الى ان العامل يقتضي علمه اقل من القليل وان كان العالم كثيرا او اشعار
بان العامل بالعلم عزيز لان الشئ اذا كان قليلا يكون عزيزا ومقبولا
غالبا والسابع عشر عدا مثل خلا في كونه حرفا وفعلا ودخول ما
عليه ولا تتعلق بشئ اصلا وانما قدمه على لولا لان كون لولا حرف
جر مختلف فيه بخلاف عدا نحو هلك العاملون عدا المخلص بالجر
اي الا المخلص من بينهم يعني الطالب برضاء الله تعالى وهو ايضا
يكون للاستثناء ما بعده عما قبله ويكون فعل وهو الاكثر فان قلت
يلزم ان يعمل الجر والنصب في حالة واحدة وهو محال قلت انه
جائز بالاعتبارين اي انه يجوز ان يعمل الجر باعتبار انه حرف جر
ويعمل النصب باعتبار انه للاستثناء والثامن عشر لولا هي جارة
اذا اتصل بها ضمير وحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور
وهي جارة للمضمر مختصة به ولا تتعلق بشئ اصلا وهي لامتناع

لامتناع شئ لوجود غيره نحو لولاك يا رحمة الله لهلك الناس
يريد بها لطفه تعالى وكرمه واحسانه والعلماء الذين ينتفع الناس
منهم عقايد الدينية واحكام الشرعية وهما وسيلة الى الفوز والسعادة
وتوصلها الى المطلوب وهما رحمة وهو محمد عليه الصلوة والسلام
ولذا قال المصنف لولاك يا رحمة الله لهلك الناس واعلم ان مجروره
مبتداء مرفوع المحل وما بعده مقدرا خبره عند المص وابن هشام
وزعم البعض انه فاعل فعله محذوف او فاعل لولا لنيابتها عنه
او فاعلها اصالة وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكن
انابوا الضمير المخصوص عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت
ولا انت كانا وقد تقرر في موضعه ان النيابة انما وقعت في
الضماير المنفصلة لشبهها في الاستقلال بالاسماء الظاهرة
فاذا اعطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض
الظاهر وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا
اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحففه بل
تجعل مصدره هو المبتداء فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او تدخل
ان على المبتداء فتقول لولا ان زيدا قائم وتصير ان وصلتها مبتدا
محذوف الخبر وجوبا او مبتداء لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا
وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه
يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونه مقيدا
كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم يجوز الامران ان علم ثم
بانها تكون للتحصيص والعرض فتختص بالمضارع او ما تاويله
كما في لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب للتوبيخ
والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاؤ عليه باربعة شهداء

Copyright © King Saud University

فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة لولا اذ سمعتموه
قلتم وفصلت من الفعل باذ واذا معمولين وجملة شرطية معترضة
نحو فلولا اذ سمعتموه فلولا اذ جاءهم باسنا وفلولا اذ بلغت الحلقوم
فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وللاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل
قريب لولا انزل عليه ملك قال الهروي واكثرهم لا يذكروه
وانما قدمها على كي لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال
الضمير لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية والتاسع
عشر كي قدمها على لعل لكونها حرف الجر على لغة مشهورة بخلافه
واذا دخل على ما الاستفهامية لا مطلقا يكون حرف الجر وهي
للتعليل كاللام نحو كيمه عصيت اي لاي غرض عصيت ربك و
يدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم او على ما المصدرية
كما في قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع
وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني
اذا قدرت النصب بان وفيها قولان اخران احدهما ان تكون اسما
مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم و
ولظى الهيجا تضطرم اراد كيف فحذف الفا كما قال بعضهم
سوا فعل يريد سوف افعل وثانيهما ان تكون بمنزلة ان
المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا ويؤيده صحة
حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها
حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وكي لا يكون
دولة اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر اللام قبلها فهي تعليلية
ويجب حينئذ اضمار ان بعدها عن الاخفش ان كي دائما جارة وان
النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكيلا تاسوا

تاسوا وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم اعلم ان لا تظهر
ان بعد كي الا في الضرورة كقولهم اكل الناس اصبحت مانح
لسانك كيما ان تغر وتخدعا والعشرون لعل في لغة عقيل
وفي بعض النسخ قوم والمراد متحد اللغة هي ما يعبر بها كل قوم عن
اغراضهم والعقيل مصغر اسم قبيلة والجر بلعل شاذ ومثاله كما
روى ابو سعيد السيرافي عن وريد في الشرح المفصل المسمى بالمكمل
شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل
ابي المغوار منك قريب فان لعل هنا جارة الى لا تتعلق بشئ
لانها بمنزلة الحرف الزائد الا يرى ان مجرورها في موضع رفع بانه
مبتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية ولدنو مرتبتها من
الجارية الاصلية ولعدم احتياج معناها في الافادة الى الغير ولئلا
يحتاج اليها وانما دخلت الكلام لافادة معنى التوقع لا لتوصل
العامل ثم انهم جروا بها تنبيها على ان الاصل في الحروف المختصة
بالاسماء ان يعمل الاعراب المختص به كحرف الجر قال جدنا الكبير الشيخ
حسام الدين الشيخ مزرباني في شرح قواعد الاعراب اجيب عن
هذا البيت بوجوه احدها ان الاتيان باليا لكونه محكيا والثاني
لكون هذا الشخص مشهورا بهذه اللفظ والثالث انه على بعض
اللغة والرابع انه من قبيل العلم المركب تامل وهي للترجي فانه
بحرف لغة عقيل ذكره الدماميني ولذا اخرها والجمهور على انه
من الحروف المشبهة نحو لعل الله تعالى يغفر ذنبي واللفظة
الجلال مجرور بلعل مرفوع المحل على الابتدائية ويغفر ذنبي
الجملة الخبرية فاعلم انه لا بد للحروف الجارة من متعلق ولو محذوفا

Copyright © King Saud University

وهو فعل او شبهه او معناه الا الزائد ورب وحاشا وخلا وعدا
ولولا ولعل فانها لا تتعلق بشي اصلا كما اشرنا في الاظهار ومجرور
الزوائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولها ومجرور حروف
الاستثنا فالمستثنى بالا ومجرور لولا ولعل مبتداء وما كان
بعدهما خبره ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على
انه مفعول فيه لمتعلقه ان كان الجار في او ما بمعناه ومفعول له
ان كان الجار لاما او ما بمعناه ومفعول به غير الصريح ان كان الجار
ما عداهما وتامل ولما فرغ الشيخ رحمة الله من بيان تقسيم حروف
الجارة في نوع الاولى شرع في بيان النوع الثاني اي صوره كان
وما شانها فقال النوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع
الخبر وقيل قد تنصبهما في لغة نحو قوله عليه الصلوة والسلام انّ قعر
جهنم سبعين خريفا والجواب ان القعر مصدر قعرت البئر اذا بلغت
قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما
والحروف جمع الكثرة والاولى ان يقول احرف بدل حروف لان
المقام مقام القلة لكونها ثمانية احرف والجمع الكثرة تستعمل
فيما فوق العشر لكن المص لما عبر عن الحروف الجارة بصيغة الكثرة
لمقام الكثرة عبر بهنا ايضا بصيغة الكثرة موافقا لما سبق او
لما عبر تخفيفها وانما قدمها على ما ولا المشبهتين بليس لكونها
مشبهة بفعل تام وهما مشبهتان بفعل الناقص والتام مقدم
على الناقص وكذالك الفرع او لكون عملها متفقا عليه وعملهما
مختلفا فيه او لكون مفهومها وجوديا ومفهومهما عدميا وكان
الوجودي اشرف من العدمي او لكثرة استعمالها فان قلت
لم قدم منصوبها على مرفوعها مع ان الفعل بخلافه قلت انما

انما عملت هذه العمل لانه عمل فرعي للفعل فينبغي على فرعيتها
في العمل ولها صدر الكلام وجوبا ليعلم في اول الامر انه اي قسم من
اقسامه سوى انّ المفتوحة فهي بعكس ما قبلها على ما لا يخفى فافهم
وهي ثمان بالتنوين اي احرف مؤنث ثمانية والتذكير والتانيث
في المميز الجمع بالنظر الى المفرد ولفظ الحرف اسم للمؤنث لان كل حرف
يعد مؤنثا وان لم يكن في لفظه علامة التانيث قال الكرماني في
شرح البخاري في كتاب الايمان صرح النحاة ان الاعداد المؤنث
بلا تاء اذا كان المميز مذكورا واما لو لم يكن مذكورا فبالتاء وبلا تاء
الاول انّ بالكسر والتشديد لتحقق مضمون الجملة الاسمية وتوكيد
بلا تغير في الجملة اذا كان السامع مترددا فيه او منكرا به نحو انّ الله
عالم كل شيء الشيء في اللغة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه على ما وقع
في كلام الزمخشري ونقل مثله عن سيبويه وفي العرف هو الموجود
الثابت المحقق في الخارج على ما ذهب اليه المحققون وقيل هو عبارة
عن الوجود وهو اسم لجميع المكونات عرضا كان او جوهرا ويصح ان
يعلم ويخبر عنه وبعضهم جعله اسما للجسم وبعضهم للقديم وبعضهم
للحادث فالمرجع الى نقل الاقوال وتتبع موارد الاستعمال او مصدر
شاء بمعنى الفاعل اي المشئي فالمراد ما تعلق به المشية او بمعنى
المفعول اي الذي اريد به اعلم ان العلم من الصفات الذاتية
وهي صفة ازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها فالله تعالى
عالم بجميع الموجودات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في العلويات
والسفليات انه يعلم الجهر والسر وما يكون اخفى منه من المغيبات
بل احاط بكل شي علما من الجزئيات والكليات والموجودات
والمعدومات والممكنات والمستحيلات فهو بكل شي عليم

Copyright © King Saud University

من الذات والصفات بعلم قديم لم يزل موصوفا به على وجه
الكمال لا بعلم حادث حاصل في ذاته بالقبول والانفعال والتغير
والانتقال تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وتعظيم عما هناك برهانه
وله بحث شريف صح جار الله العلامة ثم اعلم ان المعدوم على
ضربين ممتنع وممكن والممتنع ما كان وجوده محالا وعدمه واجبا
كشريك البارى عز اسمه واجتماع النقيضين والممكن ما كان نسبته
الوجود والعدم اليه سواء والشئ لا يطلق على الضرب الاول بلا انه
بالاتفاق واختلف في الثاني قال اهل السنة والجماعة لا يجوز
اطلاقه عليه لان الشئ مرادفه للموجودات كما اشير اليه قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا على المراد
بالحين قبل الماء والطين بدليل قوله تعالى في قصة زكريا عليه السلام
وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا فانه قبل الخلق كان معدوما
يقينا وقد سلب عنه اسم الشئ ولم تك شيئا وذهب المعتزلة الى انه
يطلق عليه شئ باطلاق الله تعالى لفظ الشئ على زلزلة الساعة قبل
وجودها في قوله تعالى ان زلزلة الساعة شئ عظيم والجواب عن
تمسكهم ان اطلاق الشئ على زلزلة مجاز باعتبار ما يؤول اليه
بناء على صدق وعده فنزلت الموجود فيكون من قبيل انك
ميت وانهم ميتون اذا اطلق الموتى قبل ان يحل بهم الموت مجازا
لا حقيقة فالله سبحانه وتعالى يعلم ما كان من بدء المخلوقات وما يكون
اواخر الموجودات وما لم يكن ان لو كان كيف يكون كما قال تعالى
ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون وكما
قال ولو ردوا لعادوا لما نهوا ففي ذلك رد على الرافضية والقدرية
الذين قالوا انه لا يعلم الشئ قبل ان يخلقه ويوجده ثم اعلم انه

انه قد يرتفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوف
كقوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
والاصل انه اى ان الثانى وتخفف فتدخل على الجملتين فاذا دخلت
على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين لنا قرائة الحرميين
وابى بكر وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق
ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما
جميع لدينا محضرون وقرائة حفص ان هذان لساحران وكذا
قراءة ابن كثير لانه شدد نونها فان ومن ذلك ان كل نفس لما عليها
حافظ في قرائة من خفف لما قال المص ودخولها على فعل من
افعال المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب و
قال الكوفيين دخولها على الفعل مطلقا وان دخلت على الجملة
الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان
كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين ويقاس على نوعين اتفاقا
ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك
ان قتلت لمسلما ولا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان
قام لانا وان قعد لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير
ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
ولا يقاس عليه اجماعا وحيث وجدت ان بعدها اللام المفتوحة
كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها بالتشديد وهذا اللام
ابتدائية عند سيبويه والاكثرين وعند ابى على وابى الفتح
وجماعة انها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق والثانى ان

Copyright © King Saud University

بفتح الهمزة وبقلبها عينا وغينا في لغة قيس وتميم وهي مثل ان
في توكيد مضمون الجملة مع قلبها الجملة ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل
من اضافة مصدر منتزع عن معنى خبر الجملة سواء كان الخبر مشتقا
او جامدا او معنى او صفة وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر
وجوبا فحينئذ ان كان قبلها فعل فيلزم ان يكون ذلك الفعل
من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن والتي
كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق
بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعد التيقن
نحو علمت ان زيدا قائم ويجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال
المبتداء او لا متصرفا او لا شرطا او دعاء او لا ويلزم مع المتصرف
غير الشرط والدعاء حرف النفي نحو اعتقد ان الله تعالى قادر على كل
شيء اعلم ان القدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها
بها والقدرة قديم وتعلقها حادث فاذا قدر على شيء قائما يقدر
عليه بقدرته القديمة لا بالقدرة الحادثة كما توجد الاشياء الممكنة
فمعنى كونه تعالى قادرا ان يصح منه ايجاد العالم وتركه يحتمل
الفعل الغيبة والتكلم والحاضر والمراد بالشيء الموجود او الممكن
وقد عرفت تفصيله فلا يتصف الباري تعالى بالقدرة
على الشريك لنفسه والظلم لان الظلم تصرف في ملك الغير
او وضع الشيء في غير موضعه وهو محال على الملك المتعال
والمحال لا يدخل تحت القدرة وعند المعتزلة يقدر ولا يفعل
صرح في المواقف فرجع اليه وانما قدمها لمناسبتها لان لفظا
ومعنى ولكثرتها بالنسبة الى كان او لكونها بسيطة بالاتفاق
والثالث كان قال الخليل ان اصله ان بالكسر مع الكاف

الكاف وسيبويه انه حرف براسها وهي للتشبيه بمعنى لانشاء
تشبيه اسم بخبره جامدا وتشبيه بيانه لما مر نحو كان الحرام نارا في
في الاهلاك او مشتقا كما في كانك قائم قال الزجاج انها للشك
اذا كان مشتقا لان الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه بنفسه
وتبعه جماعة منهم ابن السيد وفي الحدائق انها اذا دخلت
تكون بمعنى لعل لا قتضاء التشبيه تغايرا بحسب الذات ولا تغاير
بينهما بحسبها واعلم انها تخفف فتلغى على الاستعمال الافصح نحو
كان ثدياه حقان ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير
الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة وقال
ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدرا
لانه لا يلزم ان يكون ضمير الشان ويؤيده لزوم لم وقد لما
بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة كما صرح به الرضي
نحو كان لم تغن بالامس ومثل كان قد ورد الاظعان قال
الكوفيون والزجاج انها يجيء للتحقيق وانشدوا عليه فاصبح
بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض
اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة ويجيء للتقريب
قال الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج
ات والرابع لكن قدمها على ليت لكونها خبرية بخلاف ليت
قال البصريون انها بسيطة وقال الكوفيون انها مركبة من لا وان
والكاف الزائدة لا التشبيهية وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين وفي معناها ثلثة
اقوال احدها للاستدراك وفسره المصنف بان تنسب لما
بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها

كلام مناقض لما بعدها مثل ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له
مثل ما هذا ابيض لكنه اسود او خلاف مثل ما زيد قائما لكنه
شارب والحاصل يلزم التغاير نفيا او اثباتا ولو بوجه كما في قوله تعالى
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون فان
عدم الشكر غير مناف للافضال والثاني انها ترد تارة للاستدراك
وتارة للتوكيد قال بعضهم صاحب البسيط وفسر والاستدراك
رفع ما توهم ثبوته مثل التوكيد لو جائني اكرمته لكنه لم يجئ
فاكدت ما افادته لو من الامتناع والثالث انها للتوكيد
دائما قاله ابن عصفور نحو ما فاز الجاهل لكن العالم فائز في
القاموس الفوز الظفر بالخير والنجاة يقال فاز به ظفر وفاز منه
نجاه وخلص اعلم انها تخفف فيجب الغاؤها لغوات بعض المشابهة
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف سائر
المخففات فانها ليس لها ما اجريت هي عليه خلافا للاخفش ويونس
ويجوز حينئذ دخولها على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل ثم ان اسم
لكن قد يحذف كقولك فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق
في قلبه ولكن من يبصر جفونك لم يعشق والخامس ليت لانشاء
التمني فيدخل على الممكن والمستحيل ومعنى التمني حصول الشيء سواء يترقب
حصوله ام لا فلذا يقع في الممكن والمحال والمتمنى وهو القدرة
لان المتمني يقدر حصول الشيء الذي تمناه نحو ليت العلم مرزوق
لكل احد اي مقسوم ونصيب فذكر الملزوم واراد اللازم
اذ العلم ليس بنصيب ولا ممكن عادة لكل احد وبالممكن الغير
المرجو قيلا اعلم ان النصب الاسم ورفع الخبر في ليت مذهب

مذهب الجمهور واجاز الفراء وبعض اصحابه نصب المعمولين على
المفعولية اجراء له مجرى التمني قال في الوافية وجوزه الكسائي
ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما حال عند
الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك القولين قول
الشاعر ياليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب
على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي ياليت ايام الصبى
لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب
الجزئين وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير
كان وقد تدخل على ان المفتوحة فتقوم هي مع اسمها وخبرها مقام
اسم ليت وخبرها والسادس لعل باللام المشددة وفيها لغات
وهي لعل وعل وعن ولعن ولغن بالمعجمة ولان وان وفي الصحاح
اصل لعل عل واللام زائدة في اوله وهي لانشاء الترجي وهو ارتقاب
الشيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب شيء محبوب
لا وثوق بحصوله والاشفاق وهو ارتقاب مكروه لا وثوق
بحصوله نحو لعل الله تعالى غافر ذنبي والاشفاق نحو لعل اموت الساعة
كذا قال الرضي ورضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب
كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق
قال المحقق الحقاني جار الله العلامة في حاشية الكشاف ان هذا قد
يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما
يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت
في كلام علام الغيوب يكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو
الحق لان الاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية وقال

Copyright © King Saud University

صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القران قد يكون للاطماع
وبينه بما حاصله ماذكره العلامة التفتازاني انها
للاطماع قد يكون لانه محل التحقيق والتعبير عنه الاطماع اما
ليدل على انه لاخلف في اطماع الكرماء او ليكون على داب العظماء
اولنسبة العباد على ان لايتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق
كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد
الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان جار الله العلامة قال
لما كان ما بعد لعل للاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب
ان لعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الفرض لما قبلها
زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون
بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل
لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ورده المص يعني صاحب الكشاف
بان جمهور الائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي
والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والفرضية مما وقع
عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت
الماء كي اشربه ولا يصح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي
ورد هما انه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب
اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب
في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في
نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك انتهى كلامه
وقال الكوفيون قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل
زيد قائم ولذا علق بها الفعل في قوله تعالى لاتدري لعل الله يحدث

يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى وجاز دخولها
على ان المفتوحة عند المبرد قياسا للعل على ليت وهو ضعيف لان اللغة
لاتثبت بالقياس اعلم ان معمول هذه الحروف لايتقدم عليها وله
صدر الكلام غير ان المفتوحة فلا تقع في الصدر الكلام اصلا لانه
خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر وتلحق هذه الحروف ما
الكافة فيبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال نحو انما علم زيد وانما
زيد عالم بدليل قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه الاية
وهذه الستة قال صاحب المراح والجمهور اصلها سدس فالتاء
الاول المدغم مبدلة من الدال والثاني المدغم فيها مبدلة من
السين ان التاء تبدل من الدال والسين وبالعكس تسمى
الحروف المشبهة بالفعل انما سميت هذه الحروف بالحروف
المشبهة بالفعل لشبهها الفعل ووجه المشابهة من وجوه
احدها انه تقتضي الامرين كما ان الفعل الذي المتعدي يقتضي
الامرين رفع احد ونصب اخر نحو المشابهة وقدم منصوبها
قصدا الى الفرق بينهما وثانيها انها على ثلثة احرف فصاعدا
مبنية على الفتح كالماضي وثالثها ان معانيها معاني الافعال
كانك تقول في معنى ان وان حققت او اكدت وفي معنى لكن
استدركت وفي معنى لعل ترجيت وفي معنى كان شبهت
ومعنى ليت تمنيت ويزاد في لعل وجه اخر وهو دخول الساكنة
عليها نحو لعلت وللتنبيه على ذلك ذكرها بصيغة المؤنث
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان
جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع
فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم

Copyright © King Saud University

المنصوب بهما لازم وثمه جايز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس
للحرف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالتعلق
ان تلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى
الفعل وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد من شبهة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا
حصل مخالفة بهذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته
فان قيل فان الخبر اذا كان ظرفا فالذي يسوغ تقديم الخبر على الاسم
مثل ان في الدار زيد قلنا انما جاز ذلك لما في الظرف من الا
تساع والتنزل من الاشياء منزلة نفسها فاجازوا فيها ما
لا يجوز في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في قول الشاعر هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان
يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف
ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه
الحرف مقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذه الباب
هو المبتداء والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا
البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما وجب ان
يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيون
بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر
فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان
يعطف على المحل لانه يكون اذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى
خبر وذاهبان خبر له ولان وحينئذ يكون معمولا العاملين المختلفين
احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى التنافي هذا وعند الكوفيون
جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا تقتضي الى اعمال عاملين

عاملين فيه اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فتكفها
عن العمل وتهيئها للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قائم وانما قام
زيد وعلى هذه سائر الحروف وقد ذكر على علم المعاني والبيان ان
انما القصر الحكم على الشيء او القصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد
قائم تريد ان زيد مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام
مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى
انما يذهبكم الله واستقصاء الكلام فيه واعلم ان هذه الحروف
كما يبطل عملها عند طروق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما
خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيئها للدخول على القبيلتين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان
النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على
المبتداء والخبر مثل كان وكاد وحيث واخواتها والمفتوحة اذا
خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الحروف
الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان
الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه
الحروف ايضا للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيد لقائم
وعلمت ان زيد منطلق وعلمت وان يخرج وان لا يخرج وان قد
يخرج وما جائني زيد لكن عمرو فافهم والسابع الا التي بمعنى
لكن فتعمل عملها باتفاق المتاخرين فيقدر له الخبر في الاغلب
في الاستثناء المنقطع لا المتصل لانه في المتصل ليس بعامل على
الصحيح بل العامل فيه فعل او شبهه او معناه على راي البصريين
فقال بعضهم العامل فيه المستثنى منه وفيه نظر لا يخفى ولو لا لكن
لم يخرج مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم

Copyright © King Saud University

كجاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل
فيه غيره فان قيل اذا لم تدخل في الحكم فكيف اخرج قلنا المراد
من الاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه او مراد كجاءني
القوم الا زيدا اشير الى جماعة خالية عن زيد كما سيجيء تفصيله في
المنصوبات نحو المعصية مبعدة عن الجنة الا الطاعة بالنصب
اسم الا اي جنس المخالفة لامر الله تعالى يبعد العبد منها لكن موافقة
الامر مقربة منها بالرفع خبر الا سابق اليها على راي اهل السنة او
لكن موافقة الارادة على راي المعتزلة قيل الطاعة اختيار سنن المرسلين
وسلوك الصالحين وقيل الطاعة لله وفاء العهد والمعصية نقض
العهد وقيل الطاعة طلب رضاء الله تعالى في الاقوال والافعال
وقيل هي اتباع الرسول واصحابه وقيل هي طلب المشاركة باعمال
الملائكة والثامن لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه فالاضافة لادنى
ملابسة وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة مضافة او شبهة بها غير مفصولة
عنها لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية لانها لو كانت مفردة
حقيقة فيبني على ما ينصب به لانها لا تؤثر مع الفصل لضعفها
نحو لا فاعل شر فائز اي لا فاعل ليس فيه رضاء الله تعالى قال السيد
الشر عبارة عن عدم ملايمة الشيء الطبع وفائز بالرفع خبرها والحجازيون
يحذفون الخبر غالبا وبنو تميم لا يثبتون اصلا ولما فرغ الشيخ رحمه الله
من بيان نوع الثاني شرع في بيان نوع الثالث فقال النوع الثالث
من هذه الانواع الخمسة من السماعية حرفان لكونهما متماثلين
في العمل لما قبلها قدمها على ما بعدها لكونهما عاملين في الاسمين
كما قبلها بخلاف ما بعدهما ترفعان الاسم وتنصبان الخبر
اي اسمها وخبرهما لفظا او تقديرا او محلا وهذا العمل انما هو

هو عند الحجازيين واما عند بنو تميم فالمعمولان يرفعان وينصبان
بما كان عاملا فيهما قبل دخولهما عليهما واما القران فعلى لغة الحجازيين
كقوله تعالى ما هذا بشرا فلذلك العلماء اعتبروا قول الحجازية و
تبعهم المص وهما اي الحرفان لفظ ما ولا كم بعد ملاحظة العطف
المشبهتان بفتح الباء صفة احترازية قوله بليس وهما يحملان
على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجازية
لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ
والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها نفي الحال
كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة المعرفة
والنكرة جميعا ما زيد منطلق وما دخل افضل منك ولم يعمل لا الا في النكرة
نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلق اظهارا لضعفها في الشبه
وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة
لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك يتصور الا في النكرة فوعي
هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدهما
على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن
امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك
لان وجه شبه هو النفي وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع
الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملها عند تقديم الخبر
على الاسم اظهارا لضعفها وفرعيتهما لانهما قد اشبهتهما فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن تسميتهما
الاصلي فان قلت ان سبب الفعلية في ليس هو النفي اذا انتقض بالا لا عمل
ليس في الاصل قلت ان ليس في الاصل بمعنى ما كان واذا دخل الا على ليس
ينتقض معنى ما وهو النفي ومعنى كان باق وهو الفعلية فلاجل

هذا يعمل نحو ليس زيد الا فاضلا تقدير ماكان زيد الا كان فاضلا
فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان
اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلت ان واخواتها
لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعملا احتجوا ابقاع المخالفة بين هن وبين
الاصل لئلا اشبهن به بخلاف ما ولا فان هما لم يشبها تلك المشابهة القوية
فامن فيهما الاشتباه بالاصل فان قلت انما تعملان لشبههما بليس
فيما ذكره فليس اصل وهما فرعان فلا تعملان عمله لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل اوس وانه لم قلت هما انما تعملان عمله لانه لو كان لاملشبهة
بليس تنصب الاسم وترفع الخبر لالتبس بلا التي لنفي الجنس وانما لم يكن
بالعكس لان التي لنفي الجنس انما تعمل لشبهها بان المكسورة في التاكيد
ملازمة الاسما فجعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا لما شبه
بواسطتها للفعل عمله عمل الفرعي منها فثبت المطلوب وللاوجه
اخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على جنس كله بطريق البدل فاذا
ادخلت عليها لا الاستغرقت نحو لا رجل في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل
حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي
الجنس في قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس
الجنس الا تراك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد التحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع
الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشي على ضده
كما يحملون على نظيره كليا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتعامل ثم
ان الاسم اذا كان مضافا ومضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا
كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبنا المفرد
وانها غير موجودة في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمتنع من بناء

من بنا المضاف وكذلك ما يضارعه فلا تفيد ههنا والذي تفصيل لك
النصب الصحيح من بنا في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فيفتح
التا لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها اختها التي الجر ولكن حركة بنا
والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول
لا ابنك صدق لك ولا اخوات لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته
اعرابية واني قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذه
الباب الى المعرفة ممتنعة لتوغل المضاف حينئذ ولا مساغ لدخول لا هذه
على المعرفة اللهم الا اذا كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا
في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان
كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحروف كما في ان كذلك
وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة الاول ان
لا محذو بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها
يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع
على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاط رتبة الفرع عن الاصل
وايضا ان لا مع النفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر للمبتدا
ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عاملان لفظي وجواز لا رجل وامراة كائنان
عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر
في هذا الباب والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان
واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفون حذفا لازما كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها
لا اله لنا او في الوجود الا الله فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه
الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير

في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السؤال نحو لمن يقال
ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل
هاهنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه مر في الوافية فافهم
واعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى
مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم تقولوا لا زيد عندك كما
قالوا ما زيد عندك وان جا شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر
في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جا هذا مبنيا على السؤال
نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد
لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل
لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع
والتكرير ولهذا البيان قال المص في رتبة الثالثة ذكرها ولا المشبهتين
بليس لان لا المشبه بلا لنفي الجنس لان لا لنفي الجنس صورة بمعنى ليس
وهما واحدة المعنى وهذا التفصيل لازم فقال المص اشارة اليه
في مثاله قال نحو ما الله تعالى متمكنا بمكان لانه تعالى لو كان في حيز
فلا يخلوا اما ان يتقرر عليه ثنين اولا وعلى التقديرين يلزم كونه تعالى
محلا للحوادث وانه باطل وقد يقال لو تحيز فاما في الازل فيلزم قدم
الحيز او فيما لا يزال فيلزم كونه محلا للحوادث ففيه رد على المشبهة و
المجسمة القائلين بكونه تعالى متمكنا على العرش وستعرف زيادة
تفصيله في المواقف ولا شيء من يماثله تعالى كما قال الله تعالى لم يكن
له كفوا احد كيف وانه تعالى واجب الوجود لذاته وما سواه ممكن الوجود
في حد ذاته فواجب الوجود هو الصمد الغني لا يفتقر الى شيء ويحتاج كل
ممكن اليه في ايجاده وامداده قال الله تعالى والله الغني وانتم الفقراء
فاذا وجوده عين ذاته وصفاته ليست بعين ذاته خلافا للفلاسفة

للفلاسفة ولا غير ذاته بمعنى انها لا ينفصل عن الذات كما يقول بالغيرية
ولا حادثة كما تقول الكرامية بخلاف المخلوقين فان صفاتهم غير ذاتهم
عند الكل والحاصل ان الفلاسفة والمعتزلة نفوا الصفات احترازا
عن تعدد القدماء والكرامية نفي قدمها والاشاعرة ذهبوا الى نفي
عينيتها وغيريتها في تحقيق الاسما وفيه بحث شريف صرح في شرح العقايد
وغيره قال نعيم بن حماد من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر وان انكر
ما وصف الله به نفسه فقد كفر وقال اسحاق بن راهويه من وصف
الله فشبه صفاته بصفات احد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم والحاصل
لا يشبه شيء الله تعالى والمعنى اي لا يماثله اما اذا اريد بالمماثلة الاتحاد
في الحقيقة فظاهر واما اذا اريد كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد
الاخر اي يصلح كل من لما يصلح له الاخر فلان شيئا من الموجودات لا يسد مسده
في شيء من الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك
اجل واعلى من الاوصاف التي من المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما قال
في البداية ان العلم منا موجود وعرض وعلم محدث وجائز الوجود ويتجدد
في كل زمان فلو اثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان موجودا وصفة وقديما
وواجب الوجود وقايما في الازل الى الابد ولا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه
انتهى كلامه فقد صرح جار الله العلامة بان المماثلة عند المتكلمين انما تثبت
بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلف في وصف واحد انتفت
المماثلة وقال الشيخ ابو المعين في التبصرة انا نجد اهل اللغة لا يمتنعون
من القول بان زيدا مثل لعمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده
في ذلك الباب وان كان بينهما مخالفة بوجوه كثيرة وما تقوله الاشعرية
من انه لا مماثلة الا بالمساوات من جميع الوجوه فاسد لان النبي عليه السلام
قال الحنطة بالحنطة مثلا بمثل واراد الاستواء في الكيل لا غير وان تفاوت الوزن

Copyright © King Saud University

تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر
فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ولا يصح اعجبني
ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي مع المضارع انتهى
والثاني لن هي للنفي المؤكد في الاستقبال كذا قاله المص وقال ابن
هشام نفي واستقبال ولا تفيد توكيد النفي خلافا للزمخشري في
كشافه ولا تابيده خلافا له في المونموذج وكلاهما دعوى بلا دليل قيل لو كانت
للتابيد لم تقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا وقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لانها لو كان للنفي المؤبد لتناقضت
اول الاية في اخرها لان حتى لانتهاء الغاية وهي منافية للتابيد لا للتاكيد
وياتي للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور
والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زالت لكم خالدا خلود الجبال واما
قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه
لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب
لا عذبت فلانا نحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله لا زلت
لكم خالدا قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل
في الدعاء غير لا من حروف النفي نحو لن يغفر الله تعالى للكافرين فا
والاصل الغفر بمعنى ستر والباس الشيء ما يصونه عن الدنس اي لا يصونه
عما يستحقه من العقاب بالتجاوز عن ذنوبه والكفر في اللغة ستر
النعمة واصله الكفر بالفتح اي الستر ومنه قيل للزارع والليل كافر
وفي الشريعة انكار ما علم بالضرورة مجيء به رسول الله عليه السلام
وانما عد لبس الغيار وشد الزنار بغير اضطرار ونظائرها كفرا لدلالته
على التكذيب فان من صدق النبي عليه السلام لا يجترئ مثل على ذلك
او لا داعي اليه كالزنا وشرب الخمر وغيرهما ثم اعلم انه اختلف في

في اصلها قال الخليل والكسائي اصله لا ان فحذفت الهمزة
تخفيفا والالف للساكنين بدليل جواز تقديم معمولها عليها
نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش وامتناع نحو زيدا اعجبني ان
تضرب خلافا للفراء وقال الفراء اصله لا فابدلت الالف نونا
والمعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وقال
سيبويه ليست بمركبة حرف براسها واحتج سيبويه على الخليل
بمسالة الزمها اياه وهو زيدا لن اضرب فلو كان اصلها لا ان
لم يتقدم المعمول عليها واجيب عن هذا بان الحرف يصير لها
بعد التركيب حكم لم يكن قبله مثل لولا وهلا والصحيح قول سيبويه
لوجهين احدهما ان الاصل هو الافراد والثاني ان ان مع الفعل
في تقدير المصدر ولا معنى للمصدر هنا الا ان تقدر فعلا محذوفا
نحو لن اقوم يقدر لا افعل ان اقوم ومثل هذا لا يوجد في الكلام
فلا يثبت بمجرد الوهم كذا قال ابو البقاء في كتابه وباقي البحث بين
سيبويه في كتابه شرح المفصل المسمى بمكمل قدمها على كي لكونها
مشابهة بان في العمل بالاتفاق بخلاف كي والثالث كي قدمها
على اذن لقلة بحثها بالقياس اليها ولان عمل اذن مشروطة بشروط
بخلاف كي وهي لسببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببيتها
بعدها لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين
كما في اسلمت كي ادخل الجنة سواء دخلت عليها اللام او لم يدخل
قال بعض النحاة اذا دخلت عليها اللام يكون ناصبة البتة والا
احتملت ان يكون حرف جر فيكون ان مضمرة فيه وذهب
الاخفش والخليل على انها في جميع الصور لانها حرف جر ورد
مذهبهما بدخول اللام عليها اعلم ان تقدمت اللام عليها

Copyright © King Saud University

فكي بدل وان تاخرت منها فاللام بدل وقيل كى تاكيد في الصورتين
نحو لكيلا تاسوا وكى لتقتضى رقه ما وعدتنى وقد يذكر بعدها
ان كما فى ان تقوم فقيل بدل منها وبدل هذا على ان كى يجعل المضارع
مصدرا وقد صرح ابن هشام فى مغنى اللبيب ان كى الناصبة بمنزلة
ان المصدرية معنى وعملا ويؤيده صحة حلول ان محلها وقد
يدخل عليها ما فيقال ما كى ما يفز بالرفع فقيل ما كافة وقيل
مصدرية وكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها ذكر الفاضل
العصام واجازه الكسائى على ما فى الرضى وقد مر بعض هذه المذكورات
فى كى الجارة فتامل نحو احب طول العمر كى احصل العلم العمر بالضم
وسكون الميم او بالفتحتين مستعمل بمعنى البقاء او مدة كل ذى
روح والعمر بفتح العين وضمها وسكون الميم وكل المعنيين صحيح
والعلم بمعنى المعلوم الذى فيه اعتقاد جازم مطابق للواقع والذى
به يحصل صورة فى العقل حصولا لا ينطرق اليه فى النفس احتمال
كونه على غير الوجه الذى حصل عليه او المراد وصول النفس الى المعنى
او المراد ادراك المعلوم على ما هو به والكل على انفعالى وهو ما اخذ
من الغير والرابع اذن عند سيبويه والمروى عن الخليل تقدير
ان بعدها كى سبق وقيل اصله اذا ان تخفف وقيل اذا
الظرفية فالنون عوض عن المضاف اليه وكتبها بالنون مطلقا
مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكونه حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن
الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا
الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها
فمبنى على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون

والنون وانما اخرها عن كى عكس ما فى الكافية واللباب
لطول بحثها ولا شرط عملها بشروط بخلاف كى وهى للشرط والجزاء
غالبا ويكون جوابا نحو اذن تدخل الجنة لمن قال اطيع الله تعالى
اى قال احد اطيع الله تعالى وقال الاخر ان اطعت الله تعالى تدخل
الجنة فالدخول جزاء والاطاعة شرط فى نفس الامر والدخول
ايضا لاطيع فى اللفظ فيتلفظ اطيع الله تعالى اولا ثم يتلفظ
تدخل الجنة جوابا وشرط عمله ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا
لا حالا غير معتمد اصلا او كاملا على ما قبله اى فعله غير متعلق بما قبله
ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
او الدعاء او النداء ليسهل عمله لضعفه اما بها فلا لكثرة دورها
نحو اذن والله وحمك الله او يا زيد اكرمك انه يضمر ان بعد خمسة
احرف فينصب الفعل بها احدها حتى بمعنى الى ان نحو سرت حتى
ادخلها الثانى فى اللام وهو على نوعين احدها بمعنى كى نحو جئتك
لتكرمنى ويجوز اظهار ان مع هذه اللام نحو جئتك لان تكرمنى
ويجب اظهارها هنا مع نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ولئلا يعطى
والثانى لتاكيد النفى نحو ما كنت لاضربك وقوله تعالى وما كان
ليعذبهم وانت فيهم ويلزم اضمار ان مع اللام والثالث او بمعنى
الى ان نحو لالزمنك او تعطينى حقى والرابع واو الصرف هى الواو
فى نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما
اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلوا
من ان تعمل اعتبارا باصلها او لمعناها الذى عرض لها فى هذا
الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان
معناها الموضوعة هى لاجله هو العطف والاشتراك وشئ

Copyright © King Saud University

من حروف العطف لاتعمل النصب واما الثاني فلان معناها
العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لاتعمل النصب في الفعل وانما
قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لاياكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لاياكل السمك ومع شربك اللبن فله ان ياكل السمك
على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان يكفه عن كل واحد منهما فقل لاتاكل السمك وتشرب بالجزم
اي ولاتشرب اللبن والفعل بعدهما مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واياك والخامس
الفاء ويكون مع الواو في جواب الاشياء الستة احدها الامر
اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان وذلك
انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فاكرمك مثلا
قصدوا الى صنع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة ولما نزل
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم
على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيادة
فاكرام مني باضمار ان ايذانا بان الاول سبب الاخر وكذا النهي
كما في قوله تعالى ولاتطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان تحل
والمعنى لايكون منكم طغيان فاحلال غضب مني واما النفي
فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدها ما تاتينا
فكيف تحدثنا يعني لو اتيتنا لتحدثنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان بسبب الى الحديث وانما انحصر معناه
فيما ذكرنا لان الكلام مصوغ لنفي مجموع الاتيان والحديث وانتفاء

وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى
الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لايكون
الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولايمكن عكسه اذ الحديث
دون الاتيان لايتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك
فازورك والمعنى ان يكون منك تعريف بيت فزيارة مني واما
التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت مالا فانفاقا واما
العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه
قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير ومقاربته للتمني
هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد جعلته عليه ولن تحدثه
الا على ما توده وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد
بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد
ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء
في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء
مع ان المضمرة له اعراب ولايخلوا من الرفع والنصب وينقسم
ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو اتيتني فاحدثك اي
ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جائز فيه الرفع والنصب
نحو ائتني فحدثني ان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا
وان شئت ليكن منك اتيانا فحديث وقسم جائز فيه النصب
لاغير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيان منك فحديثا
وانما لزم النصب لاجل ليت وعلامة صحة الجواب بالفاء
ان تكون المعنى ان فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما تكون
فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا
جعل الاتيان سببا للحديث اي اتيتنا تحدثنا وهذا

معنى ان فعلت لان يكون ذلك باضمار شرط اعلم ان الحروف
النواصب الفعل المضارع اربعة احرف فان تسمى المصدرية واحترز
بالمصدرية عن الزائدة والمفسرة والواقعة بعد باب ظننت فان
كان منها لا ينصبه وانما اعني ان المصدرية اصل في نواصب الفعل
لكونه مشابهة بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث
اللفظ وبغير الجملة التي بعدهما الى المصدر فان قيل لم سميت هذه
الحروف مصدرية قلنا لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر
فان قلت لم عملت هذه الحروف في الفعل قلت انما عملت هذه
الحروف في الفعل لاختصاصها فان قيل لم عملت هذه الحروف النصب
قلنا لانها تشبه ان الناصبة للاسماء وتشابهها لها من وجهين احدهما
ان لفظهما متقارب وقد خففت ان الثقيلة وصارت كلفظ ان
الناصبة للفعل والثاني ان ان وما عملت فيه يتغير بالمصدر كما ان
الناصب للاسم كذلك واعلم ان الاصل في نواصب الفعل والدليل
عليه من اربعة اوجه احدها انها تقدر مع الفعل بتقدير الاسم
اصل لغيره والثاني انها تثبت الفعل ولن تنفيه والاثبات قبل
النفي والثالث ان ان تستعمل مع الماضي والمضارع والرابع ان
ان تعمل ظهرا ومضمرا وهذا حكم الاصول قاعدة فان وقعت
ان بعد اخبار اليقين فهي المخففة من الثقيلة والفعل بعدها
مرفوع لان فعل يقين يقتضي التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي
يليه ان الناصبة للاسم الا ان الجيد ان يفصل بينهما وبين الفعل
في الاثبات بالسين او سوف او قد كقوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى وفي والنفي معطوف على الاثبات النفي لا ولم كقوله تعالى افلا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ماسعى

ماسعى فلم يحتج ان الا الفاصل لان ليس فيها معنى النفي ولان ليس
لفظة الماضي فقد خالفت بقية الافعال وفيه ورد قاعدة اخرى
فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال الترجي والطمع كانت ان
بعده الناصب للفعل نحو خشيت ان تقوم وان كان يستعمل بمعنى
اليقين تارة وبمعنى الشك اخرى جاز فيما بعدها الرفع والنصب
كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب واعلم
ان بعض من النحاة ذهب الى ان الحرف الناصب هو ان هذه فقط
والبواقي تنصب باضمار ان بعدها وذهب الاكثرون الى ان ان
ولن واذن وكي كلها مستوية الاقدام في النصب والاول ليس بجيد
لان اصل لن لا ان واذن اذا ان على الاصح فلو اضمروا بعدها
لزم حصول ما ليس بمفتقر اليه وهي التكرار ولو اضمر بعد كي لكانت
حرف جر لا ناصبا وهو ليس بجارة بدليل دخول اللام عليها نحو قوله
تعالى لكيلا تاسوا فلو كانت حرف الجر لامتنع دخول حرف الجر على نفسها
واللازم باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا القول
بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم ما في حيزها عليها
لان ما في حيزها لا يتقدم عليها لكنه جائز بدليل صحة قولك اما
زيدا فلن اضرب وهذا التزييف ليس بشيء لانا لا نسلم لزوم ذلك
لان احكام الحروف ومعانيها قد تزول بتركيب البعض بالبعض كما
ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معناها ومعنى لو ويحدث معنى التحضيض
وكي للتعليل وفيه وجهان احدهما انه حرف ناصب بيانه لما مر
والثاني انه حرف جر والدليل عليه قولهم كيمه اصله كيما لان حرف
اذا دخل على ما الاستفهامية حذفت الالف طلبا للتخفيف لان
الاستفهام كثير الاستعمال كقوله تعالى عم يتساءلون اذا اصله

Copyright © King Saud University

عن مايت، لون نقلت النون ميما فادغمت في الثانية فصار
عم بفقد الهمزة وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقوله كيمه على
حد قولهم لمه وفيه على ما سبقت الاشارة اليه بعد واصلها
كي ما على ان يكون كي داخلا على ماء الاستفهام وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر كمه وفيه والسر
في ذلك ان الاستفهام صدر الكلام والاسم لا يتقدم على حرف
الجر فامتزجا امتزاجا يوهم انهما في الحكم شئ واحد
يسقط حديث التقدم والتاخر وكذا القاضي في الضوء
ولما فرغ الشيخ رحمه الله من بيان النوع الرابع شرع في بيان
النوع الخامس فقال النوع الخامس كلمات وانما عبر بكلمات
دون الحروف كما عبر عن اخواتها لان بعضها حرف وبعضها اسم
فلو عبر باحدهما بقي الاخر تجزم الفعل المضارع اعلم ان الجزم في
اللغة عبارة عن القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها من
الفعل حركة او بعض حروفه وفي الاصطلاح جعل اخر الفعل
مسلوب الحركة او الحروف بدخول كلمات فيه وانما عملت الجزم
عن الرفع والنصب لان الجزم في الافعال في مقابلة الجر في الاسماء
وهي خمسة عشر بالاستقراء ينقسم الى قسمين قسم تجزم فعلا واحدا
وقسم تجزم الفعلين وكل واحد منهما حرف او اسم والاول
حرف وهي خمسة ان ولم ولما ولام الامر ولا النهي والاخر اسم
وهي عشرة مهما وما ومن الى اخره الاول لم بفتح اللام وسكون
الميم قدمها على لما لعدم خروجها من الجازمية ولكونها جزء منها
وهي لنفي الماضي وانما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضا

المضارع فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا،
اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذه النقل فحملت عليها
وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم يدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع
ولم يجوزوا دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل
في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي
وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل وفي لما توقع قيل ان
لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي
قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك
وكذلك لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها
ان تضمنت معنى التوقع والاستطال زمان فعلها وذلك انك اذا قلت
ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه ولو قلت بل كان على ان لم ينفعه
الندم الى وفيه نحو قوله تعالى لم يلد لانه لم يجانس ولم يفتقر الى ما يعينه
او يخلف عنه لامتناع الحاجة والفناء عليه ولعل الاقتصار على لفظ
الماضي لوروده ردا على من قال الملائكة بنات الله او المسيح ابن الله
او ليطابق قوله ولم يولد وذلك لانه لا يفتقر الى شئ ولا يسبقه
عدم كذا في القاضي وهي لنفي المضارع وقلبه ماضيا وقد يرتفع
الفعل المضارع بعدها كما في قوله لم يوفون بالجار فقيل ضرورة و
قال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة
كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وخرج على ان الاصل نشرحن
ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها

Copyright © King Saud University

وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون بغير وقف
ولا ساكنين وقد يفصل بين لم ومجزومه بالظرف في الشعر كقوله
كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل اي لم تؤهل وقد يليها الاسم معمولا
لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته
فلم ذا رجاء القه غيره واهب والثاني لما لنفي المضارع وقلبه ماضيا
كلم الا انهما تفارقهما في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة الشرط
لا يقال ان لما تقم في التنزيل وان لم تفعل وان لم ينتهوا عما يقولون و
والثاني ان منفيها مستمر النفي من وقت الانتفاء الى الحال اي وقت
التكلم ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والا
والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز
لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون والثالث ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم يقول
لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك
لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما
يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته
بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذابي انهم لم يذوقوه
الى الان وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في لما يدخل الايمان
في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد امنوا فيما
بعد انتهى ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا
الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان
في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ما لي قمت فلم تقم او لما تقم
ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم والخامس
ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما

ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي لما اكن بدءا قبل ذلك اي سيدا
وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل ثم اعلم انها
يجئ لوجهين احدهما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت
ثانيهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني اكرمته ويقال حرف
وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب وزعم ابن السراج
وتبعه الفارسي وتبعهما ابن حاجب وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى
حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي و
بالاضافة الى الجملة ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى البر
فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى
يجادلنا وثانيهما ان تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية
كما في ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعلى الماضي
لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك
نحو لما ينفع عمري بالاسناد المجازي بل النافع التقوى بل النافع
الحقيقي هو الله اي القادر على النفع او خالقه او الذي يصدر
عند النفع اما بواسطة او بغير واسطة وقد مر معنى العمر اعلم انهما
يقتضيان الماضي الا ان عملهما لا يظهر فيه ولا يوجد فيه المشابهة
التامة فلزما المضارع لظهوره وجودها فيه والثالث لام الامر
وهي اللام الجازمة للمضارع الموضوعة للطلب فيريد اللام الظاهرة
في امر الغائب والحاضر واللام المحذوفة من المعلوم الامر الحاضر ولو
احترازا عن لام الجر ولام التاكيد فانهما لا تجزمان الفعل وانما

Copyright © King Saud University

عملت لام الامر الجزم لشبهها بلام الجارة صورة لكنه لدخول
الفعل ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء اولانه مؤذن به
بان الشرطية فى لزومها المضارع كما ان ينقل الفعل من
كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق
حروف العاردة على هجاء واحدان يفتح على ماسبق فرقا بينها
وبين لام التاكيد التى تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها
لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التى
تعمل عملا مختصا بالاسم باتفاق الفريقين من البصريون والكوفيون
غرانه مبنى على السكون عند البصريين لان البناء على السكون اصل
فى الافعال وهولم يشبه الاسم فيعرب كما اشبهه المضارع فاعرب
ومجزوم باعتبار اصله عند الكوفيين وليس بمعتبر لان اضمار
الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا ترتكب بلا ضرورة داعية
اليه وتعمل اللام الامر الجزم لانه فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء
فاذا دخلت اللام على الاسماء عملت الجر واذا دخلت على الافعال
عملت ما هو بمنزلة وهو الجزم نحو ليعمل عملا صالحا واحترز
بالاضافة عن لام الجر والابتداء واللام الزائدة وهى الداخلة
على الخبر المبتداء وخبر ان المفتوحة وعلى المفعول الثانى لارى
وعن لام الجواب للو ولولا والقسم وعن اللام الداخلة على
اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على
الشرط ومن ثم تسمى اللام الموطئة وتسمى اللام الموذنة ايضا
لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم ولئن قتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن
الادبار وعن لام ال كالرجل والحارث وعن لام اللاحقة

اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف
فى ذلك واصلها السكون كما فى تلك انما كسرت فى لالتقاء الساكنين
وعن لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو وبمعنى ما اظرفه
وما اكرمه ذكرها ابن خالويه فى كتابه المسمى الجمل وعن ابن هشام انها
لام الابتداء ادخلت على الماضى لشبهه لجموده بالاسم وانما لام جواب
قسم مقدره وهذه اللامات السبعة غير عاملة ثم اعلم ان حركة
اللام الامرية الكسر وسليم تفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من
تحريكها نحو فليستجيبوا لى وليومنوا بى وقد تسكن بعد ثم نحو
ثم ليقضوا فى قراءة الكوفيون وقالون والبزى ثم اعلم بانه
لا فرق فى اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب امرا نحو
لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك
لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذلك
لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتى يراد بها وبصحوبها الخبر نحو من كان
فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
اى فيمدد ونحمل او التهديد نحو من شاء فليكفر وهذا هو معنى
الامر فى اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا
فيحتمل اللامات منه التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد
فيكون مجزوما والرابع لا فى النهى اى الموضوعة فى طلب
الترك وهى تختص بالدخول على المضارع وتقتضى جزمه واستقباله
سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوى وعدوكم
اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او متكلما
نحو لا اربنك هاهنا ولا فرق فى اقتضاء لا الطلبية للجزم بين
كونها مفيدة للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم او للتنزيه نحو

Copyright © King Saud University

ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله ربنا لا تواخذنا
وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستقبل عليه لا تفعل كذا وكذا
الحكم اذا اخرجت عن الطلب الى غيره كالتهديد في قولك لولدك
او عبدك لا تعطني احترز عن لاء النافيه المنقسمة على خمسة اوجه
احدها ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس
وثانيها ان تكون عاملة عمل ليس وثالثها ان تكون عاطفة
ولها ثلث شروط الاول ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو
او امر كاضرب زيدا لا عمروا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي
لا ابن عمي الثاني ان لا يقترن بعاطفة فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو
فالعاطفة بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني
زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع
اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في لا الفاي البيني
والثالث ان تتعاندا متعاطفا فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق
على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني زيد لا امراة ورابعها ان تكون
جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول ايقال
اجاءك زيد فتقول لا واصل لا لم يجئ وخامسها ان تكون على غير
ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة
ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال
المعرفة كقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق
النهار ومثال النكرة التي لم تعمل فيها كقوله تعالى لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون والتكرار واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تاثيم و
مثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وكذلك يجب تكرارها
اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب

ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض
لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة
لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة لا زيتونة ولا شرقية
ولا غربية وان كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها
نحو لا يحب الله الجهر بالسوء قل لا اسئلكم عليه اجرا وتخلص المضارع
المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك واحترز
المصنف رحمه الله ايضا عن الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقوية
وتوكيده نحو ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا تتبعني ما منعك
ان لا تسجد ويوضحه ما منعك ان تسجد وانما عمل كل منها الجزم
لمشابهتها بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله
نحو لا تذنب انت حتى تدخل الجنة لعدم ذنبه يعني لا تعصي
الله تعالى والذنب بيانه كماس وانما قدمها على كلم المجازات على
انها تعمل بالمشابهة الى ان لقلتها وكثرة استعمالها ولاقتضائها
فعلا واحدا بخلافها كما اشار اليه بقوله وهذه الاربعة
تجزم فعلا واحدا لان العمل مبني على الاقتضاء ومعاني هذه
الحروف لا يقتضي فعلين والمراد من الفعل المضارع بقرينة السابق
وفائدة الاشارة الى الاربعة بجزم فعل الايقاظ عن الغفلة
او توضيح وفائدة التقييد بواحد للفرق في الوهلة الاولى عما
تجزم الفعلين لان لفظ الفعل يطلق القليل والكثير مثل
قوله تعالى انما الهكم اله او للتاكيد كما في الله احد انما فرغ الشيخ
رحمه الله من بيان التقسيم الاول وهو تجزم الفعل واحدا اراد ان يشرع
في قسم الثاني تجزم الفعلين فقال والى هي ان بالكسر والسكون
للشرط والجزاء فان قيل الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم

Copyright © King Saud University

ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم لذاته فكيف يصح قول
المص نحو ان تتب يغفر ذنوبك فان التوبة ليست بشرط
فى الغفران لجوازه بلاتوبة كما تقرر فى محله قلت انه عدها
شرطا ترغيبا واهتماما بشانها او انما شرط غالبا اعلم انه قد يقترن
بلاالنافية ان يظن من لامعرفة له الا الاستثنائية نحو ان لاتنفروا
فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا يغفر لى وترحمنى اكن من الخاسرين
وان لاتصرف عنى كيدهن اصب اليهن واحترز به عن ان النافية
التى تدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا فى غرور ان
امهاتهم الا اللائى ولدنهم وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا
الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا ان لبثتم الا قليلا
ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لاتاتى ان النافية الا بعدها
كهذه الايات او لما مشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة
ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اى ماكل نفس الا عليها
حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادرى اقريب
ماتوعدون وان ادرى لعله فتنة لكم واحترز ايضا عن المخففة من
الثقيلة التى تدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز
اعمالها خلافا للكوفيين نحو قوله وان كلا لما ليوفينهم ويكثر اهمالها
نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا
محضرون وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون
الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك
وان وجدنا اكثرهم لفاسقون ودونه ان يكون مضارعا ناسخا
نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك
لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا واحترز ايضا عن

عن ان الزائدة نحو ما ان اتيت بشئ انت تكرهه واكثر مازيدت
بعد ما النافية دخلت على جملة فعلية كما فى الشعر او اسمية كقوله
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرين وقد تزاد بعد ما
الموصولة الاسمية وبعد ما المصدرية وبعد الا الاستفهامية وزعم
ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان
المفتوحة وزعم قطب الدين انها قد تكون بمعنى قد نحو ان نفعت الذكرى
وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه واتقوا الله ان كنتم
مؤمنين وقال الجمهور انها شرط جيئ به للتهييج والالهاب كما تقول
لابنك ان كنت ابنى فلا تفعل كذا واصل تتب تتوب استثقل ضمة
الواو فاعطى الى التاء فاجتمع الساكنان من الواو والباء الموحدة
لانها مجزوم بان وعلامة الجزم سقوط الحركة فى المفرد المذكر من الصحيح
فحذفت الواو لدفع الاجتماع فصار ان تتب ويجوز اضمار ان
خاصة لاصالتها فى هذا النوع فيجزم المضارع بها فى جواب الاشياء
الخمسة وهى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ويجوز الجزم
بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال فاتلك
وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة اعلم ان
الشرط لايكون الا فعلا والجزاء قد يكون فعلا وقد لايكون ثم
على كونه فعلا لايخلوا من ان يكونا مضارعين او ماضيين او غيرهما
فهما باعتبار الماضى والمضارع اربعة اقسام لانهما اما ماضيان
او مضارعان اما الاول ماض والثانى مضارع او على العكس
من ذلك فان كانا مضارعين والة الشرط ان يجب جزمها لفظا
نحو ان تكرمنى اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناها
يقتضى الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا

Copyright © King Saud University

لان النسبة الى كل واحد منهما على السوية وان كانا ماضيين
يمتنع جزمهما لفظا نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت
غير الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذى يستحق
الاعراب لكان مجزوما وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
نحو ان ياتيني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة
حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم واما القسم الرابع
وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان
الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ان اتيتني اتيك واتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط
فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم تجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى
كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه
بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط
والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذى انشده وان تاه خليل
يوم يقول لا غايب مالي ولا حرم فهي تقول جاز الرفع والجزم
والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم
وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اى تقول
ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان
لا تعطى منه شيء ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا
او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني
في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا يقدر فيه
على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشئ الشئ ولا يكون

ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتيني فانت مكرم علم
ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع
بعد الفاء فعل يكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله
تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا
ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فالحاصل
ان الفاء تدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده
او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو
موقوف او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى
وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب في
احتراز بالصريح عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان ضربت
ضربت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد خرجت
بالماضي ولا يبقى التاويل المستقبل فيه محال فهذه الاشياء لما تعذر
فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم اعلم بان الة للشرط اعني
ان لا يخلو اما ان تفيد معنى الاستقبال اولا فان افادت
لم يحتج الى التي هي الفاء وان لم تفد فلا بد من الفاء التي هي الة
الارتباط والة اتباع الشئ الشئ لانه لما انتفى الارتباط
المعنوي موجب الارتباط اللفظي والا لم يكن جزاء لان الجزاء
لا بد وان يرتبط بالشرط واذا كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء
او ماضيا صريحا او مقرونا بقد لفظا او تقديرا او مضارعا
منفيا بلن او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف
الشرط فيها او تزاد على ان ما لتاكيد المجازات والتعليق
كقوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداى الاية
واذا زيدت عليها وجب تاكيد الشرط بالنون لئلا يلزم رجحان

Copyright © King Saud University

الالة على ذهبا ولها صدر الكلام لان الشرط كالاستفهام فی
التغير وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم عليها شیٔ مما فی خبره
ونحو قولك اتيك ان اتيتنی ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء
والجزاء محذوف بدلالته ولا تدخل الا على الفعل لانها لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط فی الاستقبال كقوله تعالى وان احد من
وان احد من المشركين استجارك على اضمار فعل يفسره الظاهر وكذلك
قل لو انتم تملكون ولاقتضائها الفعل لزوما لزم فی ان الواقعة بعد
لو ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف
وكالمفسر له كقوله تعالى ولو انهم فعلوا ما يوعظون ای لو وقع انهم فعلوا
ثم اعلم بانه ان عطف على الجزاء جملة يجوز فی المعطوف الجزم على
العطف والرفع على الابتداء يقول ان تاتينی اتك فاحدثك
او فاحدثك وكذلك العطف بالواو وثم قال الله تعالى ومن
يضلل الله فلا هادی له ويذرهم فی طغيانهم يعمهون ويذرهم بالجزم
على محل فلا هادی ونحو وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا
امثالكم وقال الله وان تقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون بالابتداء
وتقول والله ان تاتينی لافعل بالرفع لانه جواب القسم لا جزاء الشرط
وان سد مسد الجزاء وتقول الا والله ان تاتينی لاتك بالجزم لانه
جزاء الشرط ووقع والله فی هذا الكلام لغوا او الكلام اول مبنی
على القسم والثانی على الابتداء والسادس مهما اسم صريح بمعنى ما
غير ظرف على الاصح لعود الضمير اليها فی الاية الاتية قال الزمخشری
وغيره عاد ضمير به او ضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاول
ان يعود ضمير بها لاية وزعم السهيلی انها تای حرف بمنزلة ان بدليل
انها لا محل لها فی قول الزهير ومهما تكن عند امرء من خليقة

من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وتبعه ابن مسعود
واستدل بقول قد اوتيت كل ما فيها صاوية مهما تصب
افقا من بارق تشم ولها ثلث معان الاول ما لا يعقل غير الزمان
مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية
لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وهی اما مبتدا او منصوب
على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما فی زيدا مررت به متاخرا
عنها لان لها الصدر ای مهما تحضرنا تاتنا به والثانی الزمان والشرط
فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وشدد الزمخشری
الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة فی عداد الكلمات التی يحرفها
من لا يد له فی علم العربية فيضعها فی غير موضعها ويظنها بمعنى متى و
يقول مهما جئتنی اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام
واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الاية فيلحد فی ايات الله انتهى
والقول بذلك فی الاية ممتنع ولو صح ثبوته فی غيرها لتفسيرها
بمن اية والثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك وا
واستدلوا عليه بقول الشاعر مهما لی الليلة مهما ليه اودى بنعلی
وسرباليه اعلم ان استعمالها فی غير ذوی العلم كما فلذا قال بعض
الكل اصله ما لحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام
فانقلبت الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وفی الصحاح زعم
الخليل ان اصله ما ذكر ومن تابعه مركبة من ما الشرطية وما
المزيدة ثم ركبتا فصار ماما وقال بعضهم مركب من مه وهو
بمعنى اكفف وما الشرطية ثم جريا مجرى كلمة واحدة فصار
مهما ومن ثمة كان قائلا قال اما افعل كذا كذا تعريضا لمطلبه
بانه لا تقدر عليه فقال المخاطب مجيبا له مهما تفعل افعل ای

Copyright © King Saud University

اكف عام فيه ما تفعل افعل وقال الفاضل العصام وكان
المزانيون زعموا انه مثل كل ومتى حيث جعلوا سور القضية الكلية
منها نحو مهما تفعل تسئل منه اي تفعل شيئا او وقتا ما او ان
تفعل شيئا ما او اي شئ تفعله تسئل منه وانما جزم الفعلين
لاقتضائه اياهما باعتبار تضمنه معنى ان فلذا بني وقس عليه
اخواته والسابعة ما اي الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو
ما تفعلوا من خير يعلمه الله وما ننسخ من اية او ننسها وقد جوزت
في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل
الشرط والارجح في هذه الاية موصولة فان الفاء داخلة على
الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك
الفارسي وابو البقاء وابن شامة وابن بري وابن مالك وهو
ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم
مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فاتوهن
اجورهن الان ما هذه مبتداء لا ظرف والهاء من به راجعة
اليها ويجوز فيها الموصولة وفاتوهن الخبر والعايد محذوف
اي لاجله واحترز بها عن الحرفية سواء كانت نافية عاملة او غير عاملة
او مصدرية زمانية او غيرها او زائدة كافة او غيرها اعلم ان ما
الكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا
بثلثة افعال قل وكثر وطال والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما
يساقون الى الموت والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف
وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على
الماضي لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل

والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود انما جاز
لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية
مجازا وقيل التقدير ربما كان ويكون كان هذه شانية وليس
حذف كان بدون ان ولو شرطيتين سهلا ثم الجر حينئذ وهو
يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى التقدير كان
ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي وثانيها الكاف
نحو اجعل لنا الها كما لهم الهة وقيل موصولة والتقدير كالذي
هو الهة لهم وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية
موصولة بالجملة الاسمية وثالثها الباء وحينئذ تفيد معنى التقليل كما
احدث في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هديكم ورابعها
من كقول الحية وانا لمما نضرب الكبش ضربة قال ابن الشجري و
الظاهر ان ما مصدرية وان المعنى في مثل خلق الانسان من عجل وقوله
وصنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان والبخل مخلوقين
من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد وثانيها بين
وثالثها ورابعها حيث واذ ما ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية
فيجزمان فعلين ثم اعلم ان الزائدة الغير الكافة نوعان عوض وغير
عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا
انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له
للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وا
وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان
والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره و
غير العوض تقع بعد الرفع كقوله شتان ما بين زيد وعمرو واختز
المص بها عن ما المعرفة الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله

Copyright © King Saud University

باق وعن المعرفة العامة التامة اى المقدرة بقولك الشئ
وهى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو ان
تبدوا الصدقات فنعما هى اى فنعم الشئ وهى الاصل فنعم الشئ بدوها
لان الكلام فى الابتداء لا فى الصدقات ثم حذف المضاف وانيب
عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وعن المعرفة الخاصة التامة وهى
التى تقدمها ذلك وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا
نعما ودققته دقا نعما اى نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيئها
معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقل عن سيبويه و
عن النكرة المجردة عن معنى الحروف وهى نوعان ايضا ناقصة وتامة
والناقصة هى الموصوفة وتقديره بقولك شئ كقولهم مررت بما
معجب لك اى لشئ معجب لك والتامة تقع فى ثلثة ابواب احدها
التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شئ حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين
الا الاخفش فجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعده صلة لا
محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها فى موضع رفع
نعتا لها وعليهما فخبر المبتداء محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم
ونحوه وثانيها باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما
اى نعم شيئا فما منصوب على التميز عند جماعة من المتاخرين منهم
الزمخشري وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة وثالثها قولهم
اذا ارادوا المبالغة فى الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة
ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة اى انه مخلوق من امر ذلك
الامر وهو الكتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها فى موضع خفض بدلا منها
والمعنى بمنزلته فى خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه
خلق منها وعن احد قسمى النكرة المضمنة معنى الحرف اذ هى نوعان

نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها اى شئ نحو ما هى
ما لونها وما تلك بيمينك والثانى فيما نحن نحو ما تفعل
من خير تجده عند الله اى ان تفعل شيئا ما مما كان فيه رضا الله
تجده جزاء وثوابه يعطى عندية مكانة لا عندية مكان قال
السيوطى والغالب استعمالها فى غير العالم وفى حدائق الدقايق
انها تختص بغير ذوى العلم واما قوله تعالى والسماء وما بنيها اى
والذى بناها فبالنظر الى ان كنهه محتجب عن الاوهام وهم يتعقلو
فيما لا يدرك كنهه ايضا ويجوز ان يكون مصدرية بمعنى والسماء
وبناها وما فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وان كانت
عبارة عن النساء وهى ذوى العلم لكن لما دخلت تحت تصرف الازو
الازواج وملكها الازواج ملك منعة وكانت ناقصات العقل
مع ان عقد النكاح متعلق فى الحقيقة بالبضع وهو ليس من ذوات
العلم عبر عنها بلفظ هو آلة للتعبير عن غير ذوى العلم وقيل ما طاب
لكم انتهى وقال ابن انبارى واختصاص من بالعالم وما بغيرها
فى الموصولتين دون الشرطيتين لان الشرط يستدعى الفعل
ولا يدخله على الاسماء والثامنة من اى الشرطية وهى من الالفاظ
العموم وغالب استعمالها فى ذوى العلوم يقال للمفرد ولمقابليه
من المذكر والمؤنث نحو من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا اى المؤمن
الذى يعمل دائما مستمرا فيما يستقبل من عمره عملا مقبولا لا يكون
امينا بامن دائمى اذ المضارع قد يفيد الدوام والاستمرار فى الزمان
المستقبل ولا يضر تخصيصها هنا بالمؤمن كونها من الفاظ العموم
اذ العمومية تؤدى بهذا القدر مع ان قصر العام على بعض ما يتناوله
واقع بالتخصيص وغيره والمخصص ههنا العقل او كون بعض

الافراد ناقصا بحيث يكون اللفظ اولى بالبعض الاخر على ما بين
في الاصول الفقه واحترز عن الاستفهامية نحو قوله تعالى من
بعثنا من مرقدنا هذا فمن ربكما يا موسى وعن الاستفهامية
التي اشربت معنى النفي كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله
وعن الموصولة قوله تعالى الم يجد له من في السموات ومن في الارض
وعن النكرة الموصوفة نحو مررت بمن معجب لك واختلف
في من وقع في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا فجزم جماعة
بانها موصوفة وهو بعيد لقلة استعماله واخرون بانها موصولة
وقال الكشاف ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة او للجنس
فموصوفة قدمها على اين لكونها تستعمل في الظرف بخلاف
اين ومحل من مرفوع بالابتدا وخبره قال بعضهم هو الجملة
الجزائية وحدها اعني يكن والجملة الشرطية لا تجوز ان
يكون خبرا وقال البعض هو الجملتان جميعا كانك قلت
انسان ما تفعل عملا صالحا يكن ناجيا والفرق بينهما ان
ما يستعمل في غير ذوي العقول فتامل والتاسعة اين اي الشرطية
موضوعة لظرف المكان ومع ما وبدونها تجزم ذكره بغير ما
وبما يكون جازمية بطريق الاولى نحو اين تكن يدرك الموت
وتلحقها ما المزيدة فتزيدها ابهاما كقوله تعالى اينما تكونوا
يدرككم الموت فتجزم بما ايضا وهي ليست بكافة وذكرها بدونها
ليثبت الجزم بها واحترز به عن اين التي للاستفهامية عن المكان
فاين تذهبون قدمها على متى لكون اخرها نونا كمن والعاشر
متى وهي موضوعة للشرطية الزمانية وتجزم مع ما وبدونها
قدمها على اني لشهرتها بخلاف اني قال الصحاح متى ظرف

ظرف غير متمكن وهو سؤال عن زمان ويجازى به ويكون
في لغة هذيل بمعنى من نحو جج اي من جج نحو متى تجهد تهلك
اي يبلغ مرتبة الهلاك بعدم الراحة او تهلك بسبب هلاك
ضعف عملك لقوله صلى الله عليه وسلم الحسد تاكل الحسنات
كما تاكل النار الحطب واحترز بها عن متى الاستفهامية
نحو متى نصر الله وعن متى التي بمن كقولهم اخرجها متى كمه اي من
كمه وبمعنى في كقولهم وضعت متى كمه اي في كمه وهذان
المعنيان مذكوران في مصنفك على الهداية وقد تدخلها
ما الزائدة لزيادة الابهام والحادي عشر اني بفتح الهمزة والنون
مشددة والف المقصورة شرطية لعموم المكان فان قيل يلزم
قوله تعالى نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم حل اللواطة
لان المعنى على ما قلتم به من انها لعموم المكان في اي مكان اردتم
انا انى هنا بمعنى كيف لعموم الاحوال اي فاتوهن اي حال
اردتم اي قائمة او قاعدة او غيرها او بمعنى من اي جانب
اي فاتوهن من اي جانب اردتم بعد ان يكون المأتى واحدا
او بمعنى اي في زمان اردتم يعني ليلا ونهارا وعلى تقدير التسليم
فليكن المعنى في اي مكان اردتم اي في الدار اردتم او في
حجرة اردتم وعلى هذا لا يكون المراد العموم السبيلين
بقرينة الحرث فان المقعد ليست بمواضع الحراثة بل هي
تقع البذر هذا قدمها على اي لعدم احتياجها الى المضاف
اليه بخلاف اي نحو اي تذنب يعلمك الله تعالى اي
ذنبك وما يصدر منك بانك فعلت هذا الذنب في
المكان الفلاني فكان الذنب متوقف عليه لتعلق العلم

الازلى فوافق علمه الازلى بعلمه الحالى واحترز بها عن الى الاستفهامية
بمعنى كيف نحو انى يحيى هذه الله بعد موتها فانى تؤفكون او بمعنى
من اين نحو انى لك هذا اى من اين قلتم انى هذا اى من اين جاءنا
قال فى عروس الافراح والفرق بين اين ومن اين ان اين سؤال
عن المكان الذى حل فيه الشى ومن اين سؤال عن المكان الذى
برز منه الشى وجعل من هذا المعنى ما قراءت ذا نحو انى صبنا الماء صبا
وعن الى بمعنى متى وقد ذكر السيوطى المعانى الثلاثة فى قوله تعالى فأتوا
حرثكم انى شئتم قال ابو البقاء اى كيف شئتم وقيل متى شئتم وقيل من
اين شئتم انتهى والثانية عشر اى بفتح الهمزة وتشديد الياء المضمومة
من الشرطية والتعاله لذوى العلم مع ما وبغيرها وهى تجزم نحو اى عالم
يتكبر يبغضه الله تعالى بجزم الفعلين ونحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى
ولغيره مع ما وبغيرها نحو ايما حار بر الشيطان يصيح ونحو اى كلب ينبح
رتزول البلاء واحترز بها من الاستفهامية نحو ايكم زادته هذه ايمانا
فباى حديث بعده يؤمنون والموصولة نحو لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد التقدير لننزعن الذى هو اشد قال سيبويه وخالفه الكوفيون و
جماعة من البصريين والدالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد
رجل اى رجل كامل فى صفات الرجال وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله
اى رجل والكائنة وصلة الى نداء ما فيه ال يا ايها الرجل والموصوفة
نحو مررت باى معجب لك كما يقال بمن معجب لك اعلم انها لا تكون غير
مذكور معها مضاف اليه البتة الا فى النداء او الحكاية يقال جاءنى رجل
فتقول اى هذا وجاءنى رجلان فتقول ايان ورجال فتقول ايون
فاذا كانت موصولة يضاف الى المعرفة وان جوز بعضهم اضافتها
الى النكرة واذا كانت شرطية او استفهامية جاز اضافتها الى المعرفة

المعرفة والنكرة فاذا اضيف الى النكرة الى الواحد والاثنين
والجماعة واذا اضيف الى المعرفة للى اضيف الى الاثنين فصاعدا
وعن الزمخشرى يجوز اضافته الى الواحد المعرف نص عليه
بعض شارح المفصل ولكن عند الاضافة الى الواحد
سواء كانت ذلك الواحد معرفة او نكرة لا يكون الا ما
ولا بمعنى الجمع فعند الاضافة معرفة عامة النحاة وان كانت
نكرة معنى خلافا للبعض فان عنده يكون نكرة ولو بعد
الاضافة الى المعرفة ثم اعلم ان ايا معربة فى الاستفهام و
الجزاء فى مبنية فى الصفة منقسمة فى الصلة فاذا كانت صلتها
تامة فالاعراب وان كانت محذوفة الصدر فالبناء افصح
والثالث عشر حيثما بنى حيث على الحركة لالتقاء الساكنين
وعلى الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة منعت بجاد الكافة
مع ان الاضافة قبل لحوق ما انما هى الى الجملة فى الاكثر وهى
كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر وعلى الكسر عند الكسائى
على اصل التقاء الساكنين وعلى الفتح عند البعض للتخفيف
واصله للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان واذا اتصلت
بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين نحو حيثما تفعل
يكتب فعلك والغالب فى حيث كونها فى محل النصب على الظرفية
او خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا
للفارسى فان قيل يلزم ها هنا كونها عاملا ومعمولا من وجه
وذا لا يجوز لاستلزامه كون الشى عاملا فى نفسه قلنا كونها
عاملا باعتبار تضمنها معنى ان ومعموليتها باعتبار الظرفية وذا
لا يجوز وان كان فى شئ وان عامليتها فى شيئين فلم يكونا

Copyright © King Saud University

من وجه واحد وفي شيء واحد ان الظاهر ان اضافة اسم الزمان الى
الجملة المحققة تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال لا يفيد لان
الجملة نكرة فلذا لا تقع صفة للمعرفة ومعنى نكائها ان وصفيتها
ليست الا باعتبار الحكم المجهول والرابعة عشر اذ ما بكسر الهمزة
وسكون الذال اداة الشرط تجزم فعلين وهي عند سيبويه غير مركبة
من كلمتين بمنزلة ان الشرطية وظرف زمان عند المبرد وابن السراج
والفارسي كاذ الظرفية كفها ثم الحق ما عن طلب الاضافة وهيئها
للشرط كما هيا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وعملها الجزم قليل
لا ضرورة خلافا لبعضهم وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة
اثبتها الا سيبويه واصحابه وقال الفاضل العصام والمص اختيار
مذهب المبرد وهي موضوعة للزمان نحو اذ ما تتب يقبل توبتك
لقوله تعالى ان الله يقبل التوبة عن عباده ان رجعت وندمت
من الذنوب زمانا من الازمنة ولو كانت لك وقت الغرغرة يجوز
قبول توبتك لكن ان وافقت الشرائط وهي اربعة ان اختل
شرط منها لا يتحقق التوبة ولا يكون صاحبها تائبا الاول الندم
بالقلب على ما فعل من الذنوب في الماضي والثاني ترك المعصية
في الحال والثالث العزم على ان لا يعود الى مثلها في المستقبل قيل
الاخيران من ثمرات الندم والرابع ان يكون ذلك خوفا من الله
لا لامر اخر كالخوف والتعير من الناس فحينئذ لا يكون تائبا ولا ينال
ما وعد للتائب كذا فمن يقول بلسانه استغفر الله وقلبه مصر على
المعصية فان استغفاره ذلك يحتاج الى استغفار مقارن بالندم
بالندم كما روى حسن البصري انه قال استغفارنا يحتاج الى استغفار منه
كما عرفت قال النبي عليه السلام ان الله يقبل توبة العبد

٥٧

العبد حتى يعزم عنه وفي البزازية قيل توبة اليأس مقبول
لا ايمان اليأس وقيل لا تقبل كايمانه قال فخر الدين الرازي في
تفسير الكبير في قوله تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات
دلت الاية على ان من حضرت الموت وشاهد اهواله فان
توبته غير مقبولة ثم قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول
التوبة بل المانع من قبول التوبة من هذه الاحوال التي يحصل
العلم عندها على سبيل الاضطرار بالله فهذا كلام ائمة الحنفية
والمالكية والشافعية من المعتزلة وقالت الاشعرية ان
توبة اليأس لا تقبل كايمان اليأس بجامع عدم الاختيار
وعدم ركن التوبة وهو العزم على ان لا يعود في المستقبل
الى ما ارتكب وقد ذكر بعض الفتوى ان توبة اليأس مقبولة
ان اراد باليأس ما ذكرنا يرد عليه قلنا وان اراد باليأس القرب
من الموت قطعي فلا كلام لكن الظاهر ان زمان اليأس زمان
معاينة الاهوال انتهى ما ذكره البزازي فافهم هذه المذكورات
لانك تحتاج اليها في مثال ما دام الروح فيما سياتي والخامس
عشر اذا اما موضوعة للزمان لا يجزم بها الا على قلة لعلة منافيتها
لان في الاحتمال اذ هو موضوعة للامر المقطوع به وهو مناف للابهام الا
انه لما احتمل في الامر المقطوع به ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف
الامر جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوي بها مع ما الكافة عن
الاضافة كما في حيث فما لبتها ليست كمثل سائر اسماء الشرط
لان الموضوعة للابهام من حيث ان عموم تلك الاسماء كاحتمال الوجود
والعدم في مدلول ان فانه نوع نحو اذا ما تعمل بعلمك تكن خير الناس
اي زمانا ما ان تعمل بسبب علمك او بمقابلته تكن خير الناس باتفاقهم

Copyright © King Saud University

منك واصل نكن بالواو فلما انجزم اجتمع الساكنان فحذف الواو
واصل الناس اناس بضم الهمزة كما يشهد له انسان واناس وانس
حذفت همزته تخفيفا كما قيل لوقة في الوقة وعوض عنها حرف التعريف
ولذلك لايكاد يجمع بينهما فحذفها معها كاللازم سموا بذلك لظهور
هم وتعلق الايناس بهم كما سمي الجن جنا لاجتنانهم وذهب بعضهم
الى ان اصله النوس وهو الحركة انقلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وبعضهم الى انه ماخوذ من نسي نقلت لامه الى موضع العين فصار
نسيا ثم قلبت الفا سموا بذلك لنسيانهم وروي عن ابن عباس رضي
الله عنهما انه قال سمي الانسان انسانا لانه عهد اليه فنسي وبهذه الاحدى
عشر تجزم فعلين اي تجزمهما لفظا ان كانا مضارعين وان كانا ماضيين
فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في احدهما وتفصيلها مر انما قال
تجزم فعلين احترازا عن الجازم الذي تجزم فعلا واحدا قوله تسميين
شرطا وجزاء اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب
ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب
الذي في العقل لئلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس او بمثل
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج
لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه كذا في الوافية اعلم
ان الغرض من تضمين هولاء الاسماء معنى ان حصول التعليق باعتبار
العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرامك باكرام مكرم
اياكان ولا يمكنك احصاء جزئيات المكرم وان لا عموم فيها فلا بد لك
لحصول هذا الغرض ان ياتيني باسم فيه عموم وان تضمنه بمعنى ان وتستعمله في
بدلها ليحصل الغرض الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار وذلك

وذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه على اي انسان يكرمني اكرمه
فما هو للزمان فهو للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان
فهو للتعليق باعتبار عموم المكان وما هو لذوي العلم فهو للتعليق
باعتبار عموم ذوي العلم وما هو لغير ذوي العلم فهو للتعليق باعتبار
عموم غير ذوي العلم وغيره ولما فرغ الشيخ رحمه الله من العوامل اللفظ
اللفظية السماعية مع امثلتها لانها هي الجزئيات التي تذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيدين واما الشواهد فهي
الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من القران
العظيم والحديث الشريف او كلام من يوثق به العرب فهي اخص
من الامثلة شرع في بيان العوامل اللفظية القياسية فقال
والقياسية تسعة الذي وقع جزء من اللفظي الى ما ضاف تسعة
واما افراده فغير منحصرة وهو ما لا يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع بل يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها
غير محصور ولا يضره كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة
واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم وفعل
التعجب وعدم نصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل الغاء
كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل
الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدم كما في
افعال التامة وغير ذلك مثل احتياج الى مفعولين كما في افعال
القلوب ولا شك ان اعماله كل بخصوصه لا يتوقف على السماع
وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان
يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا
بل قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا كما ستقف نحو علم

Copyright © King Saud University

يرفع الفاعل لانه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان علم يرفع
الفاعل كما مر فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده
افراده محصورة بحسب المادة ايضا الاول الفعل مطلقا قدمه
على اسم الفاعل لكونه اصلا له ولعدم احتياج الشرط بخلاف الفاعل
ولكونه اصلا في العمل لان غيره تابع له فيه كما سيجئ ومطلق حال
من الفعل فانه فاعل او مفعول بحسب المعنى والعامل معنى
الفعل المفهوم من الحمل اى كان او وجد الفعل من القياسي
او حكم عليه بانه او مفعول مطلقا او مفعول فيه اى كونا او وجودا
او حكما او زمانا مطلقا سواء كان الفعل لازما او متعديا متصرفا
او غيره فعل قلب او لا تاما او ناقصا فكل فعل اشارة الى الكبرى
والصغرى مطوية والمراد من الفعل اصطلاحي لا لغوي فلا يرد
الاشكال الى التقسيم يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا كما اذا كان
الفعل تاما او اسما كما اذا كان ناقصا لان النسبة الى المرفوع
مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على
الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة سواء كانت مفاعيل
او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك لان مفهومه يتعلق بها
لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج
اليه بدونه والفعل على نوعين لازم ومتعد فاللازم ما يتم
فهمه بغير ما وقع عليه الفعل اعني بغير المفعول به الصريح نحو قعد
زيد والمتعدي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل فهو ثلثة
اقسام الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرو والثاني
متعد الى مفعولين نحو اعطيت زيدا درهما والثالث متعد الى

الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا فمن اراد ان يطلع
الى التفصيل فليرجع الى المطولات نحو خلق الله كل شيء ونزل
القران نزولا الخلق الايجاد والابداع والانشاء والتقدير
كلها بمعنى وان كان لبعضها معنى في اللغة والقران المنزل على
الرسول المكتوب في المصاحف المنقول الينا متواترا بلا شبهة
اعلم ان الجمهور ذهبوا في مثل خلق الله السموات مفعول به وخالفهم
عبد القاهر الجرجاني حيث قال في اسرار البلاغة ان العالم في خلق
الله العالم مفعول مطلق للنوع وليس مفعول به ورجح ابن هشام
في المغني حيث قال الصواب ان السموات مفعول مطلق و
واختاره محي الدين زاده الامدي في حاشية البيضاوي وخلقناكم
ازواجا ودليل فريقين مذكور في حاشيته ثم الظاهر ان المص
اشار الى مذهب الجمهور بقرينة المثالين او تقول وجه الاتيان
بالمثالين اشارة الى اتيان المنصوب من المتعدي واللازم
وان لم يجئ المفعول به من اللازم وسيعلم من تعريف المطلق
انه اختار مذهب عبد القاهر وابن هشام ولا بد الى لا فراق
حاصل لكل فعل اصطلاحي تاما او ناقصا لازما او متعديا من
من مرفوع الى معمول قوله من مرفوع الجار والمجرور متعلق باسم
لا عند البغداديين وهو فعل بهذا التقدير يكون حذف التنوين
من اسم لا المشابهة بالمضاف وعند غيرهم متعلق بخبرها المحذوف
وهو موجود واما من نسبة الى المرفوع مأخوذ من مفهومه وضعا
ويكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء فان تم به كلاما اى
فان تم الكلام بسبب المرفوع بان يصح السكوت عليه لوجود
المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادة فائدة تامة

Copyright © King Saud University

بدونه يسمى فعلا تاما لتمام مفهومه بمرفوعه الذى هو
كالجزء منه معنى سواء تم بالمرفوع احتياجا كما فى اللوازم او لا
كما فى المتعدى نحو علم الله اى شئ تمكن مطلق فلم يتم احتياجه
بمرفوع وانما حذف المفعول لافادة العموم قصدا للمبالغة
ولان المقصود الاصلى تمام مفهوم الفعل كلاما لا احتياجا وهو
حاصل به ومثال الاول نحو خرج زيد ومرفوعه بالرفع مبتداء
ويسمى المحذوف خبره لا معطوف على ضمير يسمى ذلك المرفوع فيه
فاعلا لقيام معنى به فكانه موثر وموجد اياه او لوجود التاثير
فى اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا مفعولا وان لم يتم
به بل احتاج الى خبر منصوب يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه
بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصفه بحال المركب منه
فيكون من قبيل تسمية الجزء باسم الكل ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب
الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الجزء الدال
عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا
لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعال الناقصة
وجعلها من بينها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذى قيد لها وشئ منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان
بهذا المعنى التعالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه
اسما ومنصوبه خبرا لشعارا بانحطاطها عن الحكم الفاعل والمفعول
والافعال الناقص لا يدخل الا على المبتداء والخبر لانه وضع لبعض
الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل
الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف

توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى اقتضاء
معناه اعلم ان افعال الناقصة وهى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة غير مصدرها على قسمين الاول ما لا يدل على
معنى المقاربة وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
وهذا ايضا على قسمين مثبت وهو بسيط وغير بسيط مركب
باداة النفى او مصدرية ومنفى فان رايهما بالامثلة فقال
نحو كان الله عليما حكيما وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى وانما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق او منقطعا ولها
معان اعلم ان كان له بحسب الاستعمال خمس احوال الاول وهى الشايعة
كونها ناقصة وذلك يكون لاثبات امر فى الماضى اما على سبيل الدوام
من غير انقطاع كما فى قوله تعالى وكان الله على كل شئ قديرا وكان الله
عليما حكيما واما بالفتور والانقطاع وذلك يكون بقرينة حالية
كقول الفقير نحو كان لى مال او قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم
اعداء فالف بين قلوبكم الثانية ان يكون بمعنى صار وذلك قليل
بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت هباء منثورا اى صار
هباء منثورا وهو قسمان مفتقر وغير مفتقر فالمفتقر بمعنى صار وقيل
انها زائدة معنى فى مثال المص لتعالى علمه تعالى عن مقارنة الزمان
وفيه نظر لان المقارنة به لتعلق العلم بالمعلوم لا لنفس العلم ويكون تامة
بمعنى وقع ووجد وغير المفتقر الى الخبر بل تم بالمرفوع نحو كان الامر
والثالثة ان يكون زائدة لتاكيد الكلام والمراد من الزائدة ان
لا يقصد به شئ غير التاكيد وهو غير عامل كما فى قولك ما كان احسن
زيدا فى قوة ما احسن زيدا فهى زائدة لمجرد التاكيد ولا يبعد ان
يكون غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان

Copyright © King Saud University

في الزمان الماضي والرابعة ان يكون تامة بالاسناد الى المفرد تاما
يصح السكوت على المسند اليه ويكون حينئذ بمعنى ثبت قال الله تعالى
فان كان ذو عسرة والخامسة ان يكون مقدرا فيها ضمير الشان كما في قولك
كان زيد قائم برفع الجزئين فيقدر فيها ضمير الشان وهو اسم كان والجملة
والجملة بعده في محل النصب خبر لكان ولم يميز بين المحذوف
والمقدر وانه حال غير مذكور يحتاج الى تقديره لانه لابد للموصول
من الصلة اللهم الا ان يتكلف بان يقدر المسند او المتعلق الاخر
وهو وضع في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى وجد
في المهد حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف
نكلم من في المهد صبيا اى من حصل في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز
ان يكون ناقصة على معنى كيف نكلم من كان في الزمان الماضي في المهد
صبيا اى نكلم الان من ثبت له الصوت والطفولية والوجود في المهد
في الزمان الماضي اذ لا يتجه حينئذ استنكار التكلم واستبعاده وسياق الاية
له اذ كل من تكلم الان فهو من ثبت له الصوت والطفولية والوجود
في المهد في الزمان الماضي لا يقال انه في المهد يكون معمولا لعاملين
مختلفين احدهما نكلم والاخر كان لانه متعلق بهما لانا نقول ان
في المهد متعلق بكان لا بتكلم لان كل واحد من العاملين يطلب ان يكون
ذلك الاسم معمولا له غير صريح له كقوله تعالى يستفتونك قل الله
يفتيكم في الكلالة فاعمل العامل الثاني كما هو راى البصريين وحذف
مفعول العامل الاول وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر
وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول
فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورى اى اضمروا
الفاعل في الاول موافق للاسم الظاهر في التذكير والتانيث

والتانيث والافراد والتثنية والجمع اعلم انه يحذف كان جوازا
كان خبر فخير بار بعة اوجه ولزوما ان كان في موضع غيره كاما انت
منطلقا انطلقت فتحى وكسرا اى لان كنت وصار العاصى
مستحق للعذاب وهى للانتقال اما من صفة الى صفة اخرى اما باعتبار
العوارض واما باعتبار الحقايق والاول نحو صار زيد غنيا والثانى
نحو صار الماء هواء وكذا المثال فالمعنى انتقل العاصى من صفة استحقاق
الثواب والاحسان الى صفة استحقاق العذاب واما للانتقال
من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا واما من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات فعلى هذا يكون تامة وتعدى بالى نحو صار زيد من
بلد الى بلد ومن عمرو الى بكر قال عصام الدين قدمها لبساطتها واصالتها
ولعله الاول قدمه على الثانى وال ورجع وحال واستحال وتحول
وارتد وجاء وقعد اذا كن بمعنى صار للانتقال واما اصبح وامسى
واضحى وظل وبات هذه الخمسة لاقتران الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها واما غاد و
اض وغدا وراح ومافتئ فالغالب فيها كونها تامة وان يكون
ناقصة اذا كانت بمعنى صار فكان هذه المذكورات داخلة فى
صار فاكتفى بواحد لان مراده ليس بيان العدد كيفه وهى غير
منحصرة فيما ذكر واحتى عدو ها من السماعى ومازال المذنب بعيدا
من الله تعالى من زال يزول فان مضارعه يزول فقام فلا يعمل
ازول اميرا اى كان المذنب على وجه الدوام والاستمرار بعيدا لانه
لدوام خبره لاسمه لان نفى النفى يفيد دوام الوجود ولم يذكر
مافتئ ومابرح ومادنى ومادام ومافتئ لانها بمعنى مازال وهو بمعنى
صار الان مافتئ يختص بالجحد على مختار الصحيح فاكتفى مع ان

غرضه ليس بيان العدد كما عرفت وتحو يقبل التوبة مادام الروح
داخلا في البدن اي مدة ثبوت الروح في البدن اذ هي توقيت
امر عدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
لان ماقبلها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في اتيتك
خفوق النجم ولذا احتاج الى الكلام اخر لانه ظرف والظرف يحتاج الى
كلام لانه فضلة والفضلة لايجئ الا بعد المسند والمسند اليه وقد
عرفت ما يتعلق بالتوبة والروح اما حيواني او انساني فالحيواني
جسم لطيف منبعه تجويف القلب الجسماني وينتشر بواسطة العروق
الضوارب الى سائر اجزاء البدن والانساني هو اللطيفة العالمة
المدركة من الانسان الراكبة على الروح الحيواني نازل من عالم الامر
يعجز العقول عن ادراك كنهه وذلك الروح قد تكون مجردة
وقد تكون منطبعة وقيل الروح باصطلاح اهل القوم اللطيفة
الانسانية المجردة وفي الاصطلاح الاطباء هو البخار اللطيفة
المتولد في القلب القابل لقوة الحيواني والحس والحركة ويسمى
بهذا في اصطلاحهم النفس والمتوسط بينهما المدركات للكليات
والجزئيات وهو القلب ولا يفرق الحكماء بين القلب والروح
الاول المعبر عنه بالروح الاعظم والاقدام والاخر والعقل الاول
ويسمونها النفس الناطقة ويطلق في اللغة على عيسى وجبرائيل عليهما
السلام وعلى القران العظيم ويذكر ويؤنث والبدن ما سوى
الاطراف من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقياس والراس
والعنق واليد والرجل لايدخل فدخولها في بعض الاحكام
في بعض المواضع ليس الا بالتغليب وصاحب الصحاح الجوهري
قال البدن الجسد فيدخل الاعضاء كلها وهو بحث شريف فتامل

فتامل ونحو ليس الله تعالى جسما اي ليس الله اجزاء متركبة
على مذهب المتكلمين واختلفوا في مقدارها فعندنا يحنا ماتركب
من جزئين فصاعدا وعند المعتزلة جوهر قابل للابعاد ثلثة
وهي طول وعرض وعمق وادناه مركب من ستة اجزاء ان كان مثلثا
وعن ثمانية ان كان مربعا والجوهر المطلق في اللغة اصل المركبات
وهو الجزء الذي لايتجزى عند المتكلمين وهو المتحيز الذي لاينقسم
اصلا بالكسر لصغره ولا بالقطع لصلابته ولا بالوهم والغرض والله تعالى
منزه عن علة ان يكون اصلا لها ولا جزء لها لانه متحيز وكل
ليس بصانع ينتج انه ليس بصانع وهو باطل او تقول لو كان
كذلك فاما ان يكون صفة كمال اولا فان لم يكن صفة كمال
وجب نفيه عن الله وان كان صفة كمال كان الصانع مكملا بغيره
وهو باطل يعني انه ليس بجسم لان الجسم مركب ومتحيز وكل مركب
ومتحيز مفتقر الى اجزائه والمفتقر الى الغير ممكن والله لايجوم حوله
الامكان فلا يكون جسما او لو كان جسما لكان مركبا ولو كان مركبا
لكان كل جزء من اجزائه قائما بنفسه اذ اطلاق التاليف ما لا قيام
ما لا قيام له بنفسه محال وحينئذ ان اتصف جميع اجزائه بصفة
واحدة من صفة الكمال فهو محال لامتناع قيام صفة واحدة
بالمحال المتعددة وان اتصف كل جزء بصفة على حدة وخلا
عن الصفات التي اتصف بها باقي الاجزاء يكون كل جزء ناقصا
لاحتياج الى الصفات وان اتصف كل جزء من اجزائه بجميع
صفة الكمال اذ كل قائم بالذات جاز ان يتصف باضدادها
من الصفات النقصان لامتناع ارتفاع النقيضين كل ذلك
من امارات الحدوث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ثم اعلم ان

Copyright © King Saud University

ليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
وقيل لنفيه مطلقا اي حال كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم يوم القيمة فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيمة فهي لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عنه الاية بانه تعالى لما
اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في
الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى عنه وللمستدل بهذه الاية
ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة
الظاهر لاستعمال العرب ثم ان ليس قد تتضمن الفعل التام معنى صار
فيصير ناقصا كما في نحو تم التسعة عشرة اي صارت عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار عالما كاملا وعدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا لا يكون معناه
الاصلي حالا او خبرا لعدد خبرا او وصفا لهذا الخبر في المال للتاكيد والمبالغة
كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب
المذكور كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وقد لا يعتبر بهذا
التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون
حالا وتميزا او مفعولا له كما صرح به القاضي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك
صدقا وعدلا ثم اعلم ان تقديم الاخبار في هذه الافعال على اسمائها
جائز بالاتفاق وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها
انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور لكونها افعالا صريحة
والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون
مصدرية بمعنى الدوام فعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها
على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في خبر النفي على

على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذه القسم على نفسه
الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه ان ما النافية لما دخلت الافعال
الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان
على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها والثالث مختلف فيه وهو
ليس فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع
تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا
وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع
تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا
فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال
به ان يوم يأتيهم معمول لمصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم
خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا انه
من حيث يصح وقوع العامل فيه والقسم الثاني من افعال الناقصة ما يدل
على معنى القرب من الحال ويسمى افعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب
واوشك وهلهل وطفق وانشاء واخذ واقبل وهب وجعل
وعلق والتفصيل في حاشية التسهيل اعلم انه يستعمل كل منها استعمال كان
لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارها غير المشهور من هلهل الى اخره
الفعل المضارع بلا ان ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على
انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة
بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها
ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها
على اسمائها وان لم يجز هذا في الحروف والثاني اسم الفاعل وهو
اسم مشتق من مضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وانما

Copyright © King Saud University

قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من
المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسم المتصلة بالافعال
مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنهما من حيث
الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك
تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث
عن الصيغة كما تركها البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فهو يعمل
عمل فعله المعلوم اي كعمل فعله الذي اشتق منه يعني ان كان فعله
لازما فهو رفع الفاعل وان كان متعديا فرفع الفاعل ونصب المفعول
وان تعدى بمفعول فهو تعدى بمفعول وان تعدى الى مفعولين
يتعدى الى مفعولين وان تعدى الى ثلثة مفاعيل فهو يتعدى الى ثلثة
مفاعيل وانما يعمل عمل فعله اذا وجد الشروط الستة احدها الاعتماد
على المبتداء بان يكون خبرا له نحو زيد ضارب ابوه عمرا والثاني الاعتماد
على الموصوف بان يكون صفة نحو جاءني رجل ضارب غلامه عمرا والثالث
الاعتماد على الموصول بان يدخل عليه على صورة اللام نحو جاءني الضارب
ابوه عمرا والرابع الاعتماد على ذي الحال بان يكون حالا عنه نحو جاءني
زيد راكبا فرسه وليقوى جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه شرط بانه
الاربعة والخامس الاعتماد على الاستفهام نحو اقائم الزيدان وهل قائم
الزيدان والسادس الاعتماد على النفي نحو ما ضارب زيد وليس ضارب
ضاربا ابوه عمرا الان الاستفهام والنفي اولى بالفعل فاذن زاد بهما
شبهه بالفعل والجمهور شرطوا مع هذه الشروط الستة معنى الحال
والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا اشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته
الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل حينئذ لانتفاء الشرط عليه مع

مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في
تقدير الانفصال والذي يصححه جواز مررت بزيد ضاربك امس خلاف
للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده مطلقا سواء كان
بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وتثنيته وجمعه مثله في
العمل والشرط نحو الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون بكرا
ونحوهما نحو كل حسود اي تظهر حسده اذ الحسد يوجد في كل انسان
غير الانبياء عليهم السلام الا ان المؤمن يضمر ويدفعه فلا يظهره والمنافق
يظهر ولا يدفعه فيظهره وهو بمعنى الفاعل اي كل فرد من افراد
الحاسد والحسد طلب ازالة النعمة عن الغير محرق حسده عمله
بالنصب مفعول به لمحرق اذ الحسد ياكل الحسنات كما ياكل الحطب
النار لقوله عليه السلام اياكم والحسد فان الحسد ياكل الحسنات
كما ياكل الحطب النار والمراد اكله الاصفاد او نادية الى الكفر مثال
الاسم الفاعل المعتمد على المبتداء والثالث اسم المفعول وهو
اسم مشتق من مضارع المجهول لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت
قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة
في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب
المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول
لمناسبته بينهما من الاشتقاق والمعنى والمجهول ما استغنى عن فاعله
فاقيم المفعول بلا واسطة حرف الجر وبواسطته وحكم اسم المفعول
في عمله عمل فعله واشتراط عمله كحكم اسم الفاعل في عمله واشتراط
عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على المبتداء
او على ذي الحال او على الموصوف او على الموصول او الهمزة او ما وعن
عدم الاشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام نحو

Copyright © King Saud University

نحو كل تائب مقبول توبته اى رجوعه عنها تائب الفاعل
المقبول لان الله تعالى يقبل التوبة وقال تعالى نبئ عبادى انى
انا الغفور الرحيم ثم اعلم ان اسم الفاعل والمفعول اذا وصفا
بصفة او صغرا لا يعملان لخروجهما بالوصف والتصغير عن مشابهة
الفعل اما خروجهما بالوصف فظاهر لانه مخصوص بالاسم و
واما بالتصغير فلانه وصف فى المعنى لانه اذا قيل رجيل كان
معناه رجل حقير فلا يقال زيد ضويرب عمروا او مضيرب
عمروا لانهما حينئذ يكونان بمنزلة ضارب حقيرا او مضروب
حقير او صغير فتامل والرابع الصفة المشبهة وهو اسم مشتق من
فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل ومختلفة على حسب السماع وهى مشبهة به من حيث
انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فاجريت مجراه فى العمل اعنى
ان الصفة المشبهة لما لم يكده جارية على الفعل فينبغى ان
لا يعمل لكنها لما كانت مشبهة باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر وفى كونها لما قام به الفعل ومعرفة
ونكرة فهى يعمل عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط الزمان
لعدم اعتبار الزمان فى مدلولها لكن يشترط اعتمادها على صاحبها
صاحبها او لهمزة الاستفهامية او ما النافية لما ذكرنا فى اسم
الفاعل بل يزيد عليه لانها ينصب عند البصرية لا فعلها والشرط
المعتبرة فى اسم الفاعل غير معنى الحال والاستقبال كذا ذكره فى
الامتحان وانى يعمل اذا وجد الشروط المعتبر من الاعتماد فيها
وتقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام
التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف

٦٥

مضاف واما معرف بلام التعريف او مجردا عنهما فهذه ستة
اقسام حاصلة من ضرب اثنين فى ثلثة وعلى كل واحد من التقادير
الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع
ثمانى عشرة مسئلة حاصلة من الضرب الستة فى الثلثة والمرفوع
منها ستة والمنصوب منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع فى المرفوعات
الست على الفاعلية والنصب فى المعارف من المنصوبات الست
على التشبيه بالمفعول وفى النكرات منها على التميز والجر فى
المجرورات الست على الاضافة نحو العبادة حسن ثوابها
والمعصية قبيح عذابها والعبادة كالصلوة والزكوة والحج
ونحوها موصلة الى المطلوب من غير رياء فهى حسن والمعصية
كالكبائر مثل الزنا واللواطة ونحوها غير موصلة الى المطلوب
فهى قبيح وقد علم ان اعمال الصفة المشبهة لكونها مشبهة
باسم الفاعل فان قلت كيف عملت هذه الصفة وهى بمعنى
الماضى مثل زيد كريم ابوه اذ الكرم لشئ قد وجد قديما و
كيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعنى اسم الفاعل قلنا
ان هذه الصفة فى حكم اسم الفاعل فى انها فى معنى الحال
الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود
فى الحال كما فى اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل
زمانك لا يقدح فى كونه حالا كما لا يقدح فى الفعل الصحيح
فى قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام
قد كان ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست
بمعنى الماضى انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم

لم يجز ان تريد حسنا اليوم فان زيدا اذا كان حسنا امس كان
حسنا اليوم لان الصفة المشبهة صفة راسخة وثابتة وليست
بمتنقلة كاسم الفاعل فاذا قلت قبيح اليوم بعد قولك زيد حسن
ابوه امس كان ناقصا فلم يجز حتى يدخل كان ليدل على ان الحال
حال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفة
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن مريدا
يحسن او حسن قد انقطع وبهذا البيان موجود في المثال المذكور
الحسن والقبح صفتان مشبهتان وفيه نظر فتامل والخامس اسم
التفضيل قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الفاعل والمفعول
لمناسبته لما قبله في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
بخلافه وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
بعد الاشتراك في اصل الفعل فهو ايضا يعمل عمل فعله يعني
يعمل في الفاعل الظاهر والمفعول به وقت وجود شرط العمل فيهما
وهو كونه بمعنى الفعل بان يكون في نفس الامر وصفا حقيقيا
لمتعلق ما جرى عليه ويكون في اللفظ صفة لما جرى عليه ويكون ذلك
المتعلق مفضلا باعتبار تعلقه بالشيء الذي جرى على اسم التفضيل
ومفضلا على نفسه باعتبار تعلق ذلك المتعلق بغير الشيء الذي جرى على
اسم التفضيل ويكون ذلك التفضيل منفيا والحاصل ان المتعلق
بكسر اللام مفضل باعتبار وجوده فيما جرى على اسم التفضيل ومفضل
عليه باعتبار وجوده في غير ما جرى عليه وبعد النفي يكون الامر على العكس
يعني لا بد ان يكون المتعلق مشتركا بين ما جرى على اسم التفضيل وبين
غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية فيكون ذلك المتعلق مختلف

مختلفا باعتبار القيدين وواحدا ومطلقا بالذات فيخرج اسم
التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه كما ذكر في حاشية التسهيل فليرجع اليه قولنا بمعنى الفعل
نحو ما من رجل احسن فيه الحلم منه في العالم فالنفي كليس ومن زائدة
زيدت للاستغراق اي ما من رجل موجود ورجل مرفوع محلا لكونه
اسم ما وخبره محذوف لئلا يفصل بين الصفة والموصوف واحسن
غير منصرف لوزن الفعل والوصفية منصوب في موضع الجر صفة لرجل
وفيه ظرف احسن باعتبار التفضيل والضمير راجع الى الرجل او حال من
الحلم والحلم مرفوع على انه فاعل لاحسن ومنه متعلق لاحسن ايضا والضمير
راجع الى الحلم وفي العالم ظرف لاحسن ايضا باعتبار التفضيل على شيء او
حال من الحلم او من المجرور في منه فمعناه ما من رجل حسن في نفسه الحلم
كحسنه في العالم بل حسن الحلم في نفس العالم فوق حسنه في نفس غيره
فالحلم مفضل عليه مفروضا في نفس غير العالم ومفضل مفروضا في نفسه على
ما هو المفهوم عرفا ولولا النفي لكان الكلام على العكس اعلم انه لو لم يعمل
حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء
يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدا وذا لا يجوز
لكمال ضعفه في العمل ولو عمل يكون فاعلا ويعمل في غيرهما من المستكن
ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك قال الفاضل
العصام الدين وعمله في المفعول به بلام التقوية الى ناب نحو انا اضرب
منك لزيد واذا تعدى بلام التقوية الى اول المفعولين يبقى الثاني
منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اي اكسو الثياب وعند الكوفيين منصوب للضرورة لانه
لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل

Copyright © King Saud University

ثم اعلم ان اسم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر الا اذا اجتمع فيه خمسة شرائط
الاول ان يكون اسم التفضيل صفة لشئ من حيث اللفظ والثاني
ان يكون صفة لمتعلق ذلك الشئ المشترك بين ذلك الشئ وغيره
من حيث المعنى والحقيقة والثالث ان يكون ذلك المتعلق في نفسه
مفضلا باعتبار الشئ الاول والرابع ان يكون ذلك المتعلق في نفسه
مفضلا عليه باعتبار غيره والخامس ان يكون اسم التفضيل منفيا
فرجل الشئ الذي وقع هو صفة له في اللفظ والحلم في المثال متعلق
لذلك الشئ الذي وقع اسم التفضيل في المعنى حقيقة وهو مشترك بين
رجل وبين العالم والحلم باعتبار تعلقه في نفسه الى رجل مفضل وباعتبار
تعلقه في نفسه الى العالم مفضل عليه وهذا قبل النفي واما بعد النفي
فبالعكس واحسن منفي فيكون بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيكون المعنى ليس حسن حلم
رجل زائدا على حسن حلم العالم فيبقى حلم رجل امامك ويا لحلم العالم او دونه
فالمقام نفضل بحلم العالم واسم التفضيل لا ينصب المفعول به بالاتفاق
سواء كان مظهرا او مضمرا واما قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
فيقدر فيه فعل ناصب يدل عليه اسم التفضيل اي هو اعلم من كل احد
ويعلم من يضل عن سبيله واما غيرهما من الظرف والحال والتمييز فيعمل
بلا شرط فان الظرف والحال يكفي فيهما رائحة الفعل والتمييز يعمل فيه
الحال عن معنى الفعل نحو رطل زيتا فتامل وقال يحيى بن المخدوم
اذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما
وهو الاكثر ان تقصد زيادة على ما يضاف اليه وحينئذ
يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس

وبالعكس ولا الخز الين الكتان بل يقال افضل من البشر
والخز الين من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه
التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة
التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته لاجل انه يشترط
ان يكون داخلا في المضاف اليهم لاستلزام اجتماع النقيضين
لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان
يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف
اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا
عنهم وهو اجتماع النقيضين والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح
نحو نصيب هو اشعر اهل جلدته فيجوز مثله يوسف احسن اخوته
لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على
ما يضاف اليه لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله
في المضاف اليه ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع
الاحوال نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم لكونه متلبسا بالفعل من حيث انه ذكر المفضل
عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة واما المضاف اليه بالمعنى
الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام
فلابد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم
المانع من المطابقة وهو كونهما افعل من لعدم ذكر المفضل
عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة انتهى فتامل والسادس المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وانما سمي المصدر مصدرا لان الفعل
يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه

Copyright © King Saud University

الابل والدليل على ان المصدر هو الاصل والفعل مشتق منه ان
المصدر اسم مستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شئ واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان
الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل
والزيادة واما ما تمسك به عند الكوفيين من الاعلال المصدر باعلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل
على اصالة الفعل مطلق وكون المصدر مشتق منه وان دل فانما
يدل على اصالته في التصريف واما كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل
في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال المص فهو يعمل ايضا عمل فعله
اذا كان منونا وعمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن
الالف واللام والاضافة فحينئذ ترفع وتنصب كالفعل نحو عجبني
ضرب زيد عمروا اي ان ضرب زيد عمروا وهذا اقوى من احوال الثلثة
لقوة شبهه الفعل حينئذ لانه نكرة كالفعل والثاني ان يعمل مضافا
فحينئذ يرفع وينصب وهذا اضعف من الاول لانه معرفة بخلاف
الفعل لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل فيعمل عمله
والثالث ان يعمل معرفا باللام وهذا اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة مغايرة ولذلك لا يعمل الا في ضرورة الشعرية
كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا بفعل مقدر
وهو اعني او بمصدر اخر منونا تقديره عن الضرب ضرب مسمعا

مسمعا لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة
وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو
عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد منها بالعمل بغير واسطة
وفي الاية بواسطة حرف الجر فلا نقض واعلم ان المصدر من الفعل المتعدي
على خمسة اضرب الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا مرفوع
معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من دق
القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الجارة والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي ان ضرب زيد
والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام
الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة
الكتاب نحو عجبت من دفع الالتباس بعضهم ببعض اي من دفع الالتباس
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان
يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو يستحب تبريد الصلوة في
الصيف اي تبريد المصلي اياها والخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير
اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى
لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما مصدر اللازم فضرب
واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه
الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى
الفاعل او المفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية كاضافتهما
كما وقع في اول ديباجة الجغمني الحمد لله كفاء افضاله وقال الشريف
الجرجاني في شرحه كفاء مصدر بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة

Copyright © King Saud University

مصدر محذوف اى حداكف افصاله اى مكان في افصاله لكونه
مضافا الى معموله بمعنى اسم الفاعل جار وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه معرفة وبلوافصاله كذا في شرح الديباجه المسمى بعلاداده
ولقائل ان يقول ان اضافة المصدر اضافة الى معموله سواء كان
بمعنى اسم الفاعل اولا فلا وجه لان يكون هذه الاضافة كلها معنوية
الا اذا كان بمعنى اسم الفاعل او المفعول يكون لفظية واعلم ان المصدر
يقوم مقام الفاعل والمفعول او الماضي او المستقبل والامر واما
يقوم مقام الفاعل كقوله تعالى ان اصبح ماؤكم غورا اى غائرا واما
ما يقوم مقام المفعول فكقوله تعالى هذا خلق الله اى مخلوق الله
واما ما يقوم مقام المستقبل فكقوله تعالى قال معاذ الله اى اعوذ بالله
واما ما يقوم مقام الامر فكقوله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب
الرقاب اى فاضربوا الرقاب واعلم ان شرط عمل المصدرية الفاعل و
المفعول به الصريح ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل ولا
مقترن بالحال ولا معرفا باللام عند الاكثر واما عند البعض فيجوز
عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشئ لا يلزم ان يكون في
حكمه من كل وجه ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا مع الفعل او بدونه
والفعل مرادا غير لازم الحذف وان كان الفعل لازم الحذف
فيعمل المصدر عند سيبويه لا للمصدرية وكونه مقدرا بان مع
الفعل بل لقيام مقام الفعل ويعمل الفعل المقدر عند اسيرافي في
سقيا زيدا اعلم ان لا يجوز حذف الفاعل بلا نائب الا في المصدر
ولا يستتر فاعله ولا يتقدم معموله عليه عند الجمهور ولو ظرفا
لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي والبيضاوي والفاضل البركوي

البركوي جوز تقديمه لو كان ظرفا اذ المؤول بشئ لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه كما مر مع ان الظرف كالحيم للفعل وانه معمول
ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون وانه من المتعدي اما
يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا او بالعكس واما
يضاف اليه ويترك المفعول او بالعكس واما يضاف الى نائب
الفاعل نحو اعجبت من ضرب زيدا اى من ضرب زيد بضم الضاد
نحو يحب الله اعطاء له عبده مرفوع على انه فاعل اعطاء او
مجرور لكونه مضافا اليه فقيرا درهما معرب من الفارسية
اصله درم فغير بزيادة الهاء وهو في الاصل يطلق على ثقل اربعة
عشر قيراطا ثم يطلق في كل الدرهم المستعملة في كل موضع
اى مقدار كان والقيراط ثقل خمسة شعيرات والسابع
الاسم المضاف اى كل اسم اضيف الى اسم اخر وبلو المضاف
اليه او كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مرادا وقال السيد السند الاضافة يطلق على معنيين احدهما
عام والنسبة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وبهذا
الاعتبار وثانيهما خاص هذا النسبة بتقدير حرف الجر
مرادا هذا هو المشهور في الاستعمال فهو يعمل الجر سواء
كان بالكسر او بالفتح او بالياء وانما يعمل الجر لانه اما بتقدير
حرف الجر في المعنوية او محمول على ما في تقديره لكونه فرعه
كما في اللفظية ويشترط في عمله ان يكون المضاف اسما
مجردا عن تنوينه وما يقوم مقامه لاجل الاضافة
وبلو نون التثنية والجمع وان لا يكون مع ويا المضاف اليه

Copyright © King Saud University

في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كان ن
وناطق وان يكون اخص منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة بتقدير
حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية تفيد تعريفا ان كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا
في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه واكتسب
منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك
يجب ان تمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر
مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا
قلت راكب فرس خصصه بالاضافة وزال بعض الشياع وان لم يتعرف
لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى
في نحو ثبت الغدر وقتيل الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام
نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة
لان الغرض فيها تبين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع
فاذا اضيف بين والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله في بعض مصنفاته وانما يقول النحويون في غلام زيد
ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لان اللام مقدرة ههنا كيف والمضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان نفصل
بين التنوين والمنون بشيء فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كان اللام مقدرة ههنا حتى يكون

يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر
اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف قائم فيه معنى
حرف الجر ولفظه محذوف حذفا يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور
او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف
من الجايز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى الحرف الجر
وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمل الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة
فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم
فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واري ان ايراد
هذا السؤال في المضاف والاء منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن
معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله
ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف الشرط والجزاء
بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير انما هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون
المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك
قول الشيخ ولن يتم له هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة
يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو
ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف

Copyright © King Saud University

اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف
متضمن لمعنى الحرف فهلا بنى فالجواب ان الاضافة مما تعارض
تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم ولا يكون فى الحرف والفعل
الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى فالمنفى بلا لنفى الجنس
مع ان العلة التى اوجبوا بها البناء فى مفرديهما قائمة او نقول ان
المضاف اليه لشدة الامتزاج بالمضاف ومعاقبة التنوين
ينزل منه منزلة التنوين التى هى علامة التمكن والاسم لا يبنى
مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه والثانى اللفظية هى التى
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا فى اللفظ والمعنى
كما هو قبيل الاضافة وهى اما اضافة اسم الفاعل الى المفعول
او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضاربه
زيد الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقة وانها
فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه
حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة
واما الثانى فنحو مررت برجل حسن الوجه لان تقديره الانفصال
نحو حسن وجهه الا انك نقلت صاحب الوجه الى حسن حتى كان
الحسن قد شاع فى جميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير
لم يمكن ان ترفع به الوجه ولما احتج الى تبيين موضع الحسن اضيف
الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها فى هند
جائل الوشاحها وتانيثها فى هند جائلة الوشاح ولا بد فى المعنوية
من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك
لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التى وضعها للتعريف او للتخصيص

او للتخصيص لان تعريف المعرفة محال فان قلت هذا مسلم
فى الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة قلنا الاضافة الى النكرة يفيد
التخصيص وهو بمنزلة التعريف الا يرى انهم جوزوا وقوع النكرة
المخصصة مبتدا كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع
ان حق المبتداء ان يكون معرفة فنقول فى اللفظية مررت
بزيد الحسن الوجه فيعرف ولا يؤدى هذا الى التعريف المعرف
لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هاهنا
لان التخفيف فى الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه
من جهة اخرى الا يرى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه
كان تقديره الحسن وجهه فلما اضيف افادت التخفيف من
وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة
الى الكسرة التى هى اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت
فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازى الكناية لثقلها وخفتها
لانها هاء مضموم مردف بالواو التى هى مدة ولا شك انها اثقل
من اللام التى هى ساكنة كالعدم ولا اعتبار لهمزة الوصل لانها
ساقطة نحو عبادة الله خير اى عبادة العبد الله تعالى ولرضائه
مبتداء خبر خبر المبتداء من الغير وهذا المثال الاضافة المعنوية
تفيد تعريفا فنامس والثامن الاسم المبهم التام فهو يعمل النصب
النصب انما ينصب الاسم التام التميز لانه لابهامه يقتضى ما
ما يلبيه ويبتغ الابهام عنه وانما وجب ان الاسم عاملا فيه
النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء

Copyright © King Saud University

الفاعلين باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة او حكما
كما فى الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى يذكر بعده حقيقة
او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا ينصب ذو اللام وان وجد فيه معنى
التمام اسما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على
ما عليه البصريون لكفايتها فى ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف
خلافا للكوفيين على التمييزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام بحسب المفهوم
لغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزء فى الاول وليس هنا
كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرف لا اللغوى كونه
حالة يمتنع اضافته معها الى شئ واتصافه يكون باحد الاشيا الخمسة
بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك
قد عد فى العرف من تمامه بنفسه لا باخر وبهذا فى حكم النكرة ولذا يكون
فى الضمير المبهم فى الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل
جاءنى زيد فياله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما
فى مثل يا لزيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
بمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى رجل
ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى
ونحو يا له رجلا ونحو نعم رجلا زيد اللام للتعجب وقوله ياله مرا ما بعد
ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين
لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من
اختصاص رب بالنكرة او فى اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة
لا حالا او بالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل

مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا فان كلا من غير المتصرف والعدد
المركب وكذا كم وكائن وكذا انما يمتنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من
السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن بنفيه لم يصب او بنون التثنية
نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين
وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز
الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة للمضاف لحصول
الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز
الاضافة فى غيرها اما فى الاول لما مر من لعزر تجريد المضمر واسم الاشارة
عن التعريف وتنكرها الذى هو شرط الاضافة المعنوية اما فى
الرابع من ابقاء نون التثنية وحذفه واما فى الخامس فلامتناع
اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين
اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة فى
شبه نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم
معمول اسم التام عليه لضعفه فى العمل لكونه جامدا نحو التراويح
عشرون ركعة وانما اختار مثال شبه الجمع على ما يوافق الامثلة لان
بعضها قد لا ينصب كما عرفت وفى بعضها صعوبة يحتاج الى التفكير
فاختار المناسب للمبتدى وهى جمع ترويحة وهى ايصال الراحة مرة
واحدة وانما سمى بها كل اربع من العشرين ركعة بالترويحة مجازا
للمبالغة تسمية للجزء باسم الكل اولانه يعقب راحة على ما قالوا
اولان نفسها توصل الراحة حيث ارتحل بها الوساوس الشيطانية
والخواطر النفسانية كذا فى جامع الرموز ويمكن ان يقال انما
سمى بالتراويح لكونها سببا لاستراحة البدن وصحتها اذ الناس

Copyright © King Saud University

تاكلون كثيرا عند الافطار فيحصل لهم الكسل وازدهام
فبالتراويح يذوب الطعام فيستريحون بها اذ الحركة سبب حضمه
والتاسع معنى الفعل هذا الاسم مجاز مرسل من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة
وليس المراد كونه مفهوما ومدلولا للفعل كما هو الظاهر من اضافة
المعنى الى الفعل ولهذا فسر بقوله كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
والمراد من اللفظ الغير المشتق والمشتق منه فى الحال بقرينة
ان جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما ومن الفعل
اى الاصطلاحى معناه المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى
كما فى السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط من
فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله للاسم الفعل
والظرف المستقر والمستعار والمنسوب مع كونها منه عنده
لكن الثانى اما داخل فى الفعل وشبهه عند ذلك الفاضل بخلاف
الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغه لخروج فعال بمعنى الامر عنه
كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسى مع ان بعضا
من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله فى ضابط كلى كما اشار
بقوله كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وبين التفصيل انه يعمل كذا
تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسى
كالشيخ عبد القاهر الجرجانى ومن تبعه لم يصب واعلم ان من
معنى الفعل اسماء الافعال وهو ما كان بمعنى الامر او الماضى او
المضارع ويعمل عمل دال مسماه ولا يتقدم معموله عليه الا اذا
كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا نحو

نحو هيهات المذنب من الله اى بعد من رحمته ومغفرته من حيث
انه مذنب وهيهات وهو اسم لبعد وقيل اصله هيهيت فقلبت
الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث
وقرئ بهن ويجوز التنوين على اللغات الثلث كما قال الشاعر تذكرت
اياما مضين من الصبا فهيهات هيهات اليك رجوع وان تفسير
هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست فى بعد وهى ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ
فحسبت بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان
يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى والى الثانى وهو ما كان
بمعنى الامر بقوله نحو تراك ذنبا اى اتركه ومن غيره نحو رويدا اى امهله
وهات اى اعطيه وهلم اى احضره وحيهل الثريد اى ائته ونحوها
ومنه الظرف المستقر وهو ما كان متعلق الجار محذوفا فعلا عاما منفهما
فى الجار والمجرور هذا مسلك الجمهور وقيل ما كان المتعلق محذوفا
سواء كان فعلا عاما او خاصا ولا يعمل فى المفعول به بالاتفاق
ولا فى الفاعل الظاهر الا فى الاشتراط الذى يذكر فى اسم الفاعل
من الاعتماد وغيره ومنه اسم المستعار نحو مررت برجل اسد غلامه اى
مجترئ ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو وهو الله فى السموات
اى المعبود ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا
وليت ولعل نحو ليت ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مرورا وحرف
النداء نحو يا زيد راكبا اى ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه وحرف
النفى فهذه تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من المعمولات الفعل
كالحال والظرف والمفعول معه كما سنذكره وعند البعض

Copyright © King Saud University

نعمل في المطلق واشار بقوله نحو ما في الدنيا راحة ما نافية كليس
والراحة فاعل الظرف بمعنى السهولة وهو مرفوع تقديرا اسم ما والخبر
المناسب للمقام مقدر اعلم ان هذا الظرف لضعفه لا يعمل في المفعول به
القوى بالاتفاق ولان عامله الذى نائب هو مناب كوجد لا يعمل
فيه للزومه ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه
امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل و
المفعول نحو زيد في الدار ابوه وما في الدار احد ومررت برجل في
كمه كتاب وجائني زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار زيد ابوه وجائني
الذى في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما
وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في مثل اقائم الذيد واذا لم يرفع الظرف اسما
ظاهرا ففاعله مستتر فيه منتقل عن متعلقه المحذوف ويعمل في غيرها
كالحال والظرف بلا شرط وهو اسم المنسوب وهو الاسم الذى لحقت
باخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة كما لحقت التاء
علامة للتانيث تقول في النسبة الى هاشم هاشمى وكما انقسم التانيث
الى الحقيقى وغير الحقيقى فكذالك النسبة ينقسم الى حقيقى وغير الحقيقى
والحقيقى ما كان مؤثرا في المعنى وغير الحقيقى ما تعلق باللفظ فقط نحو كرسى
وبروى وكما جائت التاء للفرق بين اسم الجنس وواحده فكذلك
الياء نحو رومى وروم مجوسى ومجوس ويعمل كعمل اسم المفعول لكونه
مؤولا به ويشترط في عمله ما يشترط في عمل اسم المفعول وقد اشار اليه
بقوله ونحو ينبغى للعالم ان يكون محمديا خلقه اعتمد محمديا على المبتداء
في الاصل اذ يكون هناس دواخل المبتداء والخبر فرفع خلقه بحكم
النائبية فحينئذ اسم يكون ضمير وخبره محمديا ويمكن ان يقال ان
خلقه بالرفع اسم يكون ومحمديا خبره قدم ولم يوجد شرط العمل

العمل فلم يعمل محمديا فقد اشار باتيان المثال الى غير العامل بعد
التعداد من العوامل الا انه في عمله شرط ما يناسب وهو اسم المفعول
والكل داخل في ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسى كما اسقطوا
ولما فرغ الشيخ من العوامل اللفظية السماعية والقياسية اراد ان شرع
في العوامل المعنوية فقال والعامل المعنوى الذى وقع قسم من
العامل المطلق اثنان عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة
ثالثها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ودليله اختلاف
الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل
لما اختلف الحركات وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف
باعتبار الاصل قال عيسى النورى وبعض المحققين والمص والاشبه
ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى
جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع
والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض
الكمل الاول رافع المبتداء والخبر اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه يجوز
الاسناد في مفهومه يقتضى الاقتضاء المسند اليه والمسند اللذين
يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثانى في كونه جزءا ثانيا
وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو تجريد الاسم الصريح او المؤول به
عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يقال ان التجرد امر نسبى وهو من
الامور الاعتبارية دون الخارجية فلا يصح ان يكون عاملا فضلا
عن ان يكون رافعا لانه امر عدمى والعدم لا يكون مؤثرا
لانا نقول ان التجرد ليس بامر عدمى للفرق الظاهر بين قولنا
التجرد حاصل لزيد في الخارج وحصول التجرد له والتجرد امر محقق

موجود في الخارج وان كان معناه المصدرية غير موجود فانا
لو قطعنا النظر عن ادراك الذهني وحكمنا فالتجرد حاصل له
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية ولئن سلمنا انه امر عدمي
عند المنطقيين لان الموجود في الخارج عندهم ما يكون الخارج
ظرفا له والخارج ليس ظرفا للتجرد بل هو ظرف لاتصاف التجرد
لكن لم لا يجوز ان يكون عامل فان العامل في هذه الصناعة ليس
بعلة في الخارج كالاحراق بل العامل فيها امارة ودلالة والامارة
كما يكون بوجود شيء يكون بعدمه واذا كان كذلك لم يبعد ان يكون
التجرد من العوامل اللفظية عاملا وانما وجب ان يعمل هذا
المعنى الرفع لشبه الاول بالفاعل من حيث انه مسند اليه والثاني
انه جزء ثان من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر الوجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي
عاملا اذ العامل عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي نحن بصدد
بصدده في هذه المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون
على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفريقين مذكورة
في الاصل وقال بعضهم بهذا المعنى عامل فيهما يشير الى مذهب
السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا
في المبتداء والخبر جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عاملا في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وما ذهب اليه اخرون
من انهما جميعا اعني والمبتدا جميعا عاملا في الخبر فتامل نحو
محمد رسول الله اي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب انسان بعثه
الله تعالى الى الثقلين واتاه كتابا لتبليغ احكام الشرعية
ومحمد يتصف بالاخلاق الحميدة ويجتنب عن اخلاق الذميمة

٧٥

الذميمة لان العلماء ورثة الانبياء ورحمة فينا كما قال الله تعالى
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين نقل في شرح اللباب عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو المبتداء وعند الكوفيون انهما ترافعان
بسبب اقتضاء كل منهما الاخر ويجوز ان يكون التجريد عاملا
وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم علامة والعدم المخصوص
يجوز ان يكون علامة على انا نقول انه امر وجودي لان
المراد منه كون المبتداء اولا للثاني وذلك الثاني حديث
عنه او بالعكس وفي جعل رافعهما التجريد نظر لان اقوى
العامل هي الافعال وهي لا تعمل رفعين فيلزم ان لا تعمل
اضعف العوامل وهو المعنى رفعين ولان تجرد المبتداء
غير تجرد الخبر وكذا في جعل رافعهما الابتداء نظر لما ذكرنا ولان
الابتداء معنى قائم بالمبتداء فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من
تقديم الخبر على المبتداء تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب
مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتداء والمبتداء
عاملا في الخبر كما ان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط
مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب انتهى
والثاني رافع الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم
والمشددة احترز عن الماضي فانه مبني على الفتح فالرافع هو وقوعه
بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد
يضرب او حالا نحو جائني زيد يضرب عمروا او صفة نحو جائني
رجل يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه
الموضع المفرد على ذكره في الاظهار فان قلت ان ذلك الوقوع
يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني بالاصل فلا يكون

Copyright © King Saud University

معمولا الا في موضعين كما ذكره في الاظهار وانما ارتفع هو
بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له السبق اعرابه
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو
الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يخرج وفي يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير
بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير
الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني ما بان الواقع
موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين
كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث
بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجريد عن النواصب والجوازم ولا يرد عليهم ما ورد على
البصريون حتى يحتاج الى التكلفات في النقض عنهم لكن يرد عليهم
ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد
يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب
عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل
بدون التركيب معه وقال الكسائي منهم جعل العامل فيه حرف
لين فتدبر واختر ما شئت فافهم نحو يرحم الله التائب مفعوله
الى الراجع عن الذنوب واما عند الكوفيين فالعامل هو التجريد
ثلثة عند الاخفش ثالثها الصفة والتاكيد وعطف البيان
وهو كونه تابعة لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله في

في الحاشية العصام وسيجيء تفصيله في التوابع فجموع ما ذكر
في هذه الرسالة من العوامل على ما ذكرناه ستون اما مجموع
ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني الامام في هذا الفن ومن تبعه
منها فمائة فزاد المص ونقص فاما الزيادة فسبعة خمسة
في السماعي وهو لولا وكي ولعل من الحروف الجارة ولا لنفي
الجنس واذا ما من كلم المجازات واثنان في القياسي اسم التفضيل
ومعنى الفعل واما ما نقص فسبعة واربعون في السماعي ثمانية
وعشرون منها اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة
وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل
كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة
اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل
واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد التسعة
وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الاسم التام
وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة حروف النداء
ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم كذا حققه الفاضل في النتائج
ولما فرغ من بيان العامل اراد ان يشرع في بيان المعمول
فقال الباب الثاني الذي وقع جزء من الرسالة لفظا او معنى
كائن في بيان احوال المعمول او سوق له او في تحصيل ادراكها
قدمه على على الاعراب لكونه مقدما حسا عليه او لدلالته على
الذات بخلاف الاعراب فانه يدل على الصفات وهو في اللغة
المتاثر وفي الاصطلاح ما يوجد فيه اثر العامل لفظا او تقديرا
او محلا والعدد اذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له

Copyright © King Saud University

معنيان باعتبار تصغيره وباعتبار مرتبته وهو عطا ضربين
معمول بالاصالة وهو ما يكون فيه العامل مؤثرا من غير
واسطة نحو زيد في ضرب زيد ومعمول بالتبعية والياء للمصدرية
اى تبعا وهو بمعنى التابع وتشترك بين الواحد والجماعة
وهو ما يكون العامل فيه موثرا بواسطة مواقعا للمتبوع فى
الاعراب نحو عمرو فى خرج زيد وعمرو ولذا فسر بقوله اى بفتح الهمزة
وسكون الياء حرف يفسر به كل مبهم من المفرد والجملة عند الجمهور
وحرف عطف عند الكسائى فيكون ما بعده من التوابع على المذهبين
ويسمى ايضا اداة وصلة للفعل ومكملة اياه اعرابه اى اعراب التبعية
يكون مثل اعراب متبوعه رفعا ونصبا وجرا لفظية كانت او تقديرية
من جهة واحدة وباقتضاء واحد فخرج خبر المبتدا والمفعول الثانى
والثالث فى علمت واعلمت فان العامل فى هذه الاشياء لا يعمل من جهة
واحدة باقتضاء واحد بخلاف قولك جائنى زيد الظريف وانما قلنا
فى الاكثر الاحوال لئلا يخرج تاكيد الجملة كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان
مع العسر يسرا وتاكيد الحرف نحو ان ان زيدا قائم وتاكيد الفعل الذى
ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد والضرب الاول من المعمولين وهو
معمول بالاصالة اربعة انواع مرفوع وانما قدمه لكونه عمدة لا يتم الكلام
بدونه لكونه ركنا منه ومسندا او مسندا اليه بخلاف المنصوب فانه وان
كان البعض منه عمدة الا ان اكثره فضلة كالمفاعيل والحال والتميز
والمستثنى وانما قدم المنصوب على المجرور لان جميعه فضلة او انه قدمه
على المجرور ليكون فصل بين المرفوع والمجرور لان النصب اخوهما لوقوع
المرفوع والمنصوب معمولا للفعل او اسما وخبرا لما ولا ولوقوع
المنصوب ايضا مع معمول الفعل وبخلافه المجرور ومنصوب ومجرور

ومجرور وانما قدم المنصوب على المجرور لكثرة استعماله و
بحثها ولخفة النصب سمى نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما
عند التلفظ به وانما قدم المجرور على المجزوم لانه اصل للمجرور
بالاضافة لان فيه حرف جر حقيقة او حكما تسمى جرا لان عامله
يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ
به وهو مختص اى مقصور بالاسم لان الجارة خاصة له
ومجزوم الجوازم وهو مختص بالفعل اى بعض الفعل
وهو المضارع لان الجزم خاص بالفعل والخاصة يوجد فيه
ولا يوجد فى غيره اما المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية
كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى
اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا فكيف يختص المرفوع بما عدا الرفع المحلى وهو
يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا فتسعة
بالاستقراء واحد منها الفعل وثمانية منها اسما واربعة منها اصول
واربعة منها ملحقة بها الاول الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل
التام المعلوم او ما بمعناه وانما قدمه لان اصل المرفوعات
عند الجمهور انه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى اصل
الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئها الفعل وهو كون
النسبة الى الفاعل معتبرة وضعه يقتضى الارتباط به من اول
الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا
ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع
المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى

Copyright © King Saud University

في المرفوعية من المبتداء وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته
بالنسبة الى المبتداء الذي لانزاع في اصالته بالنسبة الى
سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها
بلا شبهة واما اصالته عن النائب فغني عن البيان وقال سيبويه
ان اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم
عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه نظر ان افادة هذين الوجهين
اصالة المبتداء في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل
الظاهر من الاول افادة اصالته في كونه مسندا اليه ومن الثاني
افادة الاقووية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبين
انتهى وهو اي الفاعل ما اسند اليه الفعل التام المعلوم
او بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف
وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورد في الامتحان
ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة
الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلابد من التقييد
بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح ما اسند
اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه
ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للابتداء في المنع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء الاعراب المخصوص
وهو الرفع نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات زيد في
وافي الدار رجل وهو لا يحذف الا نائب في غير المصدر و
ولا يتقدم على عامله لقوته ولا لتناسبه بالمبتداء نحو رحم الله
رحم الله تعالى التائب او عفى الله تعالى ذنوب التائب المستغفر
والثاني نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم يسم فاعله كالجمهور للاخصرية
والاظهرية فان ما قاله لا يتناول نحو ما لا في اعطي زيد مالا اصلا بخلاف
قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه ولئلا يقع
الفصل بين النائب والمنوب ولشدة اتصاله بالفاعل صح تسماه
بعضهم فاعلا وهو ما اسند اليه الفعل التام المجهول او ما بمعناه من
اسم المفعول نحو رحم التائب اعلم انه لا يكون الفاعل الا اسمين
او ما في تاويله لكونهما مسندا اليهما الا ان النائب قد يكون جارا
او مجرورا فيجب افراد عامله وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون
مثنى ولا مجموعا فلا يكون عامله ايضا تثنية ولا جمعا ولا يجوز
تقديمهما على عاملهما بالاستقراء ولا حذفهما معا الا من المصدر
وكل واحد منهما قسمان مضمر او مظهر فالمضمر ايضا على قسمان
مستتر وبارز فالمستتر ايضا قسمان واجب وجائز فالواجب
الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه وجائز الاستتار
بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول في المتكلم
والمخاطب من غير الماضي نحو اضرب وتضرب وفي اسم فعل الامر نحو
نزال وصه ومه وافعل التفضيل في غير مسئلة الكحل واسم الفاعل
والمفعول وما كان بمعناهما وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر والثاني في الغائب المفرد
والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب و بلند
ضربت كذا فلا استتر فيه ضمير حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر
لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل مما ذكر اذ وجد شرط عمله غير التثنية
والجمع المذكرين واما بارز المتصل ففي تثنا الافعال وهو الالف

Copyright © King Saud University

نحو ضربا وضربتا وضربتما وفي الجمع الواو نحو ضربوا وفي الجمع المؤنث
النون نحو ضربن وضربتن وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا
والمتكلم وحده في الماضي ويلو الناء نحو ضربت بحركات التاء والمتكلم
مع غيره الماضي ويلو نا نحو ضربنا وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي ويلو
اليا نحو تضربين واما المظهر فظاهر غني عن البيان نحو ضرب زيد
فتامل والثالث المبتداء قدمه على الخبر لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدم على احوالها ولشرفه لان المراد
من المبتداء افراد ومن الخبر مفهوم كما تقرر في محله والافراد اشرف
من المفهوم ويلو على نوعين الاول الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه فلابد له من خبر نحو زيد قائم وان تصوموا
خير لكم والاصل فيه التعريف والتقديم وقد يكون نكرة اعلم
ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق محكوم عليه
ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان
يقع نكرة اذا تخصصت النكرة بوجه من الوجوه ستة لانه يقرب
من المعرفة والمخصصات الستة على ما ذكره في الكتاب احدها
تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
ولعبد مبتداء ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتداء
هنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو ارجيل
قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له
لكن لا على التعيين كقوله ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء
نكرة وخبره في الدار وام امراة عطف على رجل فالمبتداء
النكرة تخصص ههنا بالعلم بحصوله احدهما في الدار لانه
ثبت من استعمالهم انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف

اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم يصير في المعنى كالمعرفة نحو ما احد منك فاحد
مبتداء ويلو نكرة وخير منك خبره والمبتداء نكرة تخصص بالعموم
الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف
النفي اذا دخل على النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز
ان يكون مبتداء كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة
المخاطب وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من
جرادة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه
بكون المبتداء فاعلا في المعنى او موصوف بصفة في المعنى كقولهم
شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى
شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه
خبر المبتداء والمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة على
تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى
جاز وقوعه نكرة ويلو تقدم محكوم عليه والخامس تخصصه بكون
الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء ويلو
نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المتقدم عليه مع
الاتساع في الظرف ولهذا لم يجز قائم رجل والسادس تخصصه
بالمتكلم ويلو في الدعاء له او في الدعاء عليه كقولك سلام عليك
فسلام مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع خبر المبتداء
وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه السلم سلاما عليك
فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر انتهى فتامل والثاني
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة للظاهر
نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان فههنا ثلث صور احدها

Copyright © King Saud University

اقائمان الزيدان فتعين ان يكون الزيدان مبتدا، وقائمان
خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان فتعين حينئذ ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران اعني كون الصفة مبتدا، وما بعدها فاعلها
ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة مقدما
عليه والرابع الخبر قدمه لكونه مناسبا للمبتداء اصلا بخلاف
سائرها وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به غير الصفة
المذكورة نحو قائم في قولك زيد قائم ويجوز تعدده لفظا بلا عطف
من غير تعدد المبتدء لجواز اجتماع الاعراض الغير المنافية في محل واحد
نحو زيد قائم وزيد ضاحك اكل ويجوز ايضا بالعطف ويكون
الخبر جملة اسمية كانت او فعلية وان كان الاصل فيه مفردا نحو زيد
ابوه قائم او قام فلا بد حينئذ من عايد يربطها الى المبتداء لانها
من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها فاذا قصد ان يجعل
جزءا من الكلام لابد يربطها الى الجزء الاول والعائد ضمير غالبا وقد
يكون اسم اشارة كقوله تعالى والذين كفروا باياتنا اولئك
اصحاب النار والاشتمال على المبتدا او كقوله تعالى انه من يتق ويصبر فان
الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجره فالمحسنين عام لمن يتق ويصبر
ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على راي ووضع الظاهر موضع المضمر
نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والسمن منوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يشتريهما فقد مثل نحو محمد خاتم الانبياء والمرسلين
اي اخرهم الذي ختمهم او ختموا به على قراءة عاصم بالفتح في قوله تعالى

تعالى وخاتم النبيين عليهم السلام وفي ذكره اشارة الى جواز تقديم
الخبر لافادة الحصر ولما فرغ من اصل المرفوعات شرع في ملحقاتها فقال
والخامس اسم كان واخواته وهو المسند اليه بعد دخولها صرح لفظ
كان وعطف اخواته لاصالته وكثرة اقسامه واستعماله وحكمها حكم
الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على
عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا او في
كون المضمر مستترا او بارزا او غير ذلك وانما قدمها على خبر باب ان لان
عاملها فعل وعامله شبه الفعل او ان اسم مقدم على الخبر او ان الاسم في
الاصل مبتداء وهو مقدم على الخبر حقيقة او حكما لانه محكوم عليه ولعل
كان معنى كان خمسة وكان حروف المشبه بالفعل ستة ناسب ان يكون
اسم كان خامس القسم وخبر باب ان سادسه ولم يذكر البعض اسم كان من
المرفوعات لانه عنده فاعل وفيه نظر لاختصاصه باحكام لا يكون في
الفاعل منها ان الفعل يتم مع فاعله وليس كذلك كان الناقص
ومنها ان الفاعل يقام مقام المفعول وليس كذلك اسم كان نحو كان الله
عليما حكيما اي محيطا بكل شيء عليما من الجزئيات والكليات والموجودات
والمعدومات والممكنات والمستحيلات والذوات والصفات
بعلم قديم لم يزل موصوفا به على وجه الكمال لا بعلم حادث حاصل في ذاته
بالقبول والانفعال والتغير والانتقال كما مر تفصيله فتذكر والحكيم
بمعنى ذو الحكمة وهي كمال العلم واتقان العمل او فعيل بمعنى الفاعل فهو
مبالغة الحاكم فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معصية لحكمه
او بمعنى الفعل اي الذي يحكم الاشياء ويتقنه والسادس خبر باب
ان بالكسر ذكرها للاصالة يعني ان كان ليت ولعل وهو المسند بعد
دخول هذه الحروف قدمه لكون عمله اصلا وعامل ما بعده

Copyright © King Saud University

فرع له كمر وامر خبران كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز
ان يكون مفردا او جملة يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية
ولابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبران والحاصل
ان حكم خبران كحكم خبر المبتداء الا في شئ واحد وهو ان خبر المبتداء
جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان
لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على
الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ان الينا ايابهم
ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه
ما نبع من اسم وفعل الا وهو في زمان او مكان الا نادرا او
اذا كان كذلك جوزوا في الظروف بما لم يجوزوا في غيرها
ويجب ولو نكرة نحو ان في الدار رجلا نحو حق في قولك نحو
ان البعث حق اى الحياة بعد الموت ثابت بقوله تعالى
ثم انكم يوم القيمة تبعثون وان الله يبعث من في القبور وقل
يحييها الذى انشاها اول مرة في جميع عقلا والمجانين و
والصبيان والجن والشياطين والبهايم والحشرات والطيور
للاخبار الوارة في ذلك والسقط الذى نفخ فيه الروح ويمكن
ان يراد بالبعث بعث الانبياء عليهم السلام الى الخلق فتفطن
والسابع خبر لا لنفي الجنس اى حكمه وهو ما اسند الى اسمها وحكمه
ايضا كحكم خبر المبتداء ويعمل عمل ان لمشابهتها اياها اما لانها
للاثبات ولا للنفي فحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض واما
لانها لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي حملت عليها حملا للنظير
على النظير من حيث التحقيق لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا

ولو ظرفا لانه اضعف عملا انه بالمحل على ان كما عرفت وكثر حذفه
عند الحجازية ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فهم لا يثبتون
في اللفظ اذا كان عاما كالموجود وغير ذلك ويعلم من قوله اذا كان
عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف
ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا كان عاما
او خاصا او ظرفا وتوجيه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول
مطلقا دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص وقال
جار الله العلامة لا يثبتونه في اللفظ والتقدير وقال الاندلسي الحق
ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل على قرينة غير سوال
والا فلا يجوز حذفه وعلى التقديرين المذكورين يحملون ما يكون خبرا
على الصفة نحو لا عمل مرا مقبول اى يحصل القبول اذ المعاصي لا تكون
سببا لحبط الاعمال الصالحة ما لم تودى الى الكفر ودليل هذه
المثال ثابت كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم
بالمن والاذى كالذى ينفق ماله رئاء الناس الاية وفي كشف
الوافية اتفقوا على ان لا هذه تعمل النصب في الاسم الذى يليها
ثم اختلفوا في رفع الخبر فقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل الرفع بانه مبتداء
وما بعده خبر المبتداء وذهب الاخفش والزمخشري وابن الحاجب
الى انه مرفوع بها والدلائل في المطولات والثامن اسم ما ولا
وهو المسند اليه بعد دخولهما قدمهما لكونهما اسمين كما قبلهما
وامره كامر المبتداء المار بحثه فتذكر اعلم ان ما ولا لا تعملان
عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على
القبيلتين لا تعمل وعند اهل الحجازية تعملان وبه ورد القرآن

Copyright © King Saud University

كقوله تعالى ما هذا بشرا و ما هن امهاتهم ورد على لغة الحجازية
المشبهتين بليس اما ما شبهتها بليس من حيث ان ما للنفي ونفي
الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتداء والخبر
ودخول البا على خبره كما ان ليس كذلك واذا شبه بليس بهذه
الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر نحو ما التكبر لائقا
للعالم اذ هو يعلم ان الكبر لائق لله تعالى لا للمخلوق العاجز
والذليل لان الكبر من اخلاق الشياطين حيث قال انا خير منه
خلقتني من نار وخلقته من طين واما شبهه لا بليس انما
هي للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول
على المعارف ودخول البا على خبرها كان عمل لا قليل نحو
ولا حسد حلالا هو التمني زوال نعمة لغيره والحلال بالفتح او
بالكسر واحد وهو كل شئ لا يعاقب عليه باستعماله فيدخل فيه
الكراهة التنزهية والتحريمية ايضا على مذهب ابي حنيفة و
يعقوب رضي الله عنهما فلذا كان الصحابة والصالحون
رضوان الله عليهم اجمعين يتركون والحلال الكثير على ما في الطريقة
والحرام ما في فعله عتاب وعقاب فان قلت ذكر في بعض الكتب
ان لات يعمل عمل ليس ووقع في قوله تعالى ولات حين مناص
فما حقيقة الامر فيها قلت اختلف في حقيقتها وعملها ومعمولها
اما في حقيقتها فقال بعضهم انها كلمة واحدة فعل ماض في الاصل
بمعنى نقص ثم استعملت للنفي قاله ابو ذر الخشني وقال الاخرون
فعل ماض واصلها ليس بكسر اليا فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وقال الجمهور انها كلمتان
لا النافية والتاء كتاء تانيث للفظية كما في ثمت وربت

وربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة
وابن طراوة انها كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في
اول الحين لان التاء وجدت مختلطة بحين في مصحف عثمان رضي الله
عنه واما عملها ثلثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها
مرفوع فمبتداء حذف خبره او منصوب فمفعول الفعل محذوف
وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الاية لا ارى حين مناص
وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم والثاني انها تعمل عمل
ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول الاخر للاخفش والثالث
انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها
الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واما
في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو
ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الخبر
وفيما رادفه قال الكشاف زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان
وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جر الاسماء الزمان خاصة كما
ان مذ ومنذ كذلك من قراة ولات حين مناص بخفض الحين
والجواب عنه مذكور في الحاشية البيضاوي والتاسع الفعل
المضارع الخالي عن النواصب والجوازم قد بيناه وجه التسمية
في حاشية المصنف قوله بواسطة في تعريف العامل في اول الشرح
واما الداخل عليه فمنصوب او مجرور كما مر وانما خص به لكونه شبيها
باسم الفاعل لفظا او معنى والسابع لا نحو يحب الله تعالى التواضع
المحبة في الله ارادة النعمة والاحسان ومن العبد الموافقة
في جميع الاحوال او فقدان النوم والعزلة عن القوم او سكرا
افاقت لا بصحو صاحبه الا بمشاهدة المحبوب او ظالا يلتقط

Copyright © King Saud University

الا القلوب او ميلك الى شيء بكليتك ثم ايثارك له على
نفسك ومالك ثم موافقتك له سرا وجهرا او ايثار
ما يحب لمن يحب او افناء الحيوة في امر المحبوب او نسيان ما سوى
المحبوب او اغصان تغرس في القلوب فتثمر على قدر العقول وغيرها
من المعاني التي ذكر في تعريفها والتواضع ان يرى نفسه ادنى من
كل مخلوق قال الفضيل التواضع ان يخضع للحق وينقاد له
ولو سمعته من صبي قبلته منه ولو سمعته من اجهل الناس قبلته
وعن ابن المبارك التواضع ان تضع نفسك عند من دونك
في نعمة الدنيا حتى تعلمه انه ليس عليك بدنياك فضل وان ترفع
نفسك على من هو دونك في الدنيا حتى تعلمه انه ليس له بدنياه
عليك فضل وقيل ما نفى عنك الكبر وامات منك الغضب او تصغير
النفس مع معرفتها وتعظيم الناس لحرمة التوحيد او الافتخار
بالقلة والاعتناق للذلة وتحمل اثقال اهل الملة ولما فرغ الشيخ
من المرفوعات اراد ان يشرع الى المنصوبات فقال واما المنصوب
وهو ما اشتمل على علم المفعولية فثلثة عشر بالاستقراء وهو على
قسمين اسم وفعل فالاسم اثنى عشر والفعل واحد والاسم اصل
وهو خمسة مفاعيل وملحق به وهو سبعة قدمها على المجرورات لكثرة
استعمالها وبحثها الاول المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه ويسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييد بالباء او في او اللام او مع بخلاف المفاعيل الاربعة
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه وانما قدمها
على سائر المفاعيل لانه مفعول لفاعل الفعل بالحقيقة دون ما عدا

ما عداه من المفاعيل كذا في الهندي فعلى هذا يكون ازواجا
في وخلقناكم ازواجا مفعول مطلق كما ذهب اليه ابن هشام
وعبد القاهر الجرجاني او لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه
من متعلقات الفاعل نحو تبت توبة نصوحا بالغة في النصح
وهو صفة التائب فانه ينصح نفسه بالتوبة وصفت به على
الاسناد المجازي مبالغة او في النصاحة وهي الخياطة كانها
تنصح ما خرق الذنب ويجوز بضم النون كما قرء به وهو مصدر
نصح النصح والنصوح كالشكر والشكور والكفر والكفور اي
ذات نصوح او تنصح نصوحا او تبت نصوحا لنفسك وقيل
خالصة من قولهم عسل ناصح اذا خلص من الشمع ويجوز ان
يراد توبة تنصح الناس اي تدعوهم الى مثلها لظهور اثرها
في صاحبها اعلم انه للتاكيد ان لم يكن زائدا على مدلوله على
مدلول الفعل كما في مثال المص وللنوع ان دل على هيئة
صدور الفعل وللعدد ان دل على مرات صدور الفعل نحو
ضربت ضربة بالكسر للنوع بالفتح للمرة وقد يحذف عامله
لقيام القرينة اما على سبيل الجواز كما في خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم واما على سبيل الوجوب فهو على قسمين احدها
سماعي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسا
لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف
الفعل بخلاف السماعي فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها
يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين
معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال السماعي
في قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا فالثاني يجب حذف الفعل

Copyright © King Saud University

الناصب قياسا في ستة مواضع احدها فيما وقع المفعول المطلق
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه كما في ما انت
الا سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبت بعد نفي
الواقع موقع الخبر معرفة او نكرة وانما انت سيرا وما زيد سيرا سيرا
هذان مثالان لما وقع معنى النفي او مكررا عنه والثاني ما وقع المفعول
المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء والمراد بالمضمون المصدر المضاف
الى الفاعل او المفعول او المقيد بالحال والثالث لما وقع المفعول
المطلق تشبيها بشئ حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى والرابع لما وقع المفعول
المطلق مضمون جملة لا يحتمل غيره مثل له علي الف درهم
اعترافا والخامس لما وقع المفعول المطلق مضمون جملة يحتمل
غيره مثل زيد قائم حقا والسادس ما وقع المفعول المطلق
صيغة التثنية مضافة لغير بيان النوع مثل لبيك وسعديك
خلافا ليونس فان الياء فيه عنده مثلها في لديك وعليك
يعني ان لبيك عنده مفرد يقلب الفها ياء عند اضافتها الى مضمر كما
يقلب الف لدى وعلى ياء عند دخولهما على المضمر وحاصل كون
مثنى بمعنى التكرير والتكثير يرجع الى السماع لان التثنية المصدر
على خلاف القياس فلا يثنى بمعنى التكرير غير ما سمع الا ان حذف
الفعل فيه قياسا او وقع غير منصرف وما هو ما لزم النصب
على المصدرية نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله او معطوفا
عليه مثل سبحان الله وريحانه اي رزقه الا انه لا يلزم النصب

٨٤

النصب وتقد المفعول الذي للعدد والنوع جائز على عامله
لما فرغ الشيخ من بيان المفعول المطلق اراد ان يشرع الى المفعول
فقال والثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف
المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الصق
به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عايد الى اللام ذكره
في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه الفعل الفاعل
وهو اما بواسطة الحرف وهو الفارق بين المتعدي وغيره
نحو اعبد الله تعالى امرا او مضارع متكلم فالهمزة مضموم او
قطع مفتوح او بواسطة حرف الجر مثل مررت بزيد وانتصابه
لا يظهر لفظا الا في تابعه والمنصوب المحل هو المجرور فقط
وقولهم ههنا في محل النصب توسع في العبارة وهذا عام للازم و
المتعدي كما ان الاول خاص بالمتعدي والمتعدي له طرفان
طرف القيام هو الفاعل وطرف الوقوع هو المفعول به اعلم
انه يتقدم على عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا ضربت وبعمرو
مررت ويلزم التقديم فيما تضمن صدر الكلام كالاستفهام
نحو اي رجلا ضربت وكقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه ويمتنع اذا كان العامل مصدرا لفظا او تقديرا او اسم
فعل او فعل تعجب او كان مضافا اليه فلا يقال انا زيدا علام ضارب
وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية تدل عليه على سبيل
الجواز او على سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فمثل زيدا
لمن قال من اضرب ومثل مكة للمتوجه اليها والقرطاس للرامي
ومنه كاليوم رجلا واللهم ضبعا وذئبا واما الحذف على

Copyright © King Saud University

سبيل الوجوب في مواضع سماعا نحو امرءا ونفسه اي اترك
وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا والثاني ما نودي بحرف
النداء لفظا او تقديرا نحو رئيس القوم وانواعه خمسة المفرد
العلم والنكرة المقصودة وغير المقصودة والمضاف والمضارع له والاولان
مبنيان على ما يرفع به ويختار الفتح في الاول مع جواز الرفع اذا
وصف بابن وابنة مضافين الى علم والثلاثة الباقية منصوبة
مثل يا عاقلا والموت يطلبه ويا ارحم الراحمين ورفيقا بالعباد
والثالث باب الاختصاص وهو على ضربين الاول ما يكون على طريق
النداء وما يذكر الا ضمير المتكلم ووليه ايها موصوف بذي اللام وهو
اما ان يكون لمجرد المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل
اي مختصا بالدخول او للافتخار نحو اكرم الضيف ايها الرجل انا اكرمه
مختصا من بين الرجال او للتصغير نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة من بين الرجال والثاني ما يكون على غير طريقه وهو اسم
منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحو
نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء
لا نورث والرابع ما ينصب على المدح او الشتم او الترحم انشاء مثل
الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرأ بالنصب
ومررت به المسكين والغالب فيها التعريف بالاضافة او باللام وجاء
نكرة والخامس التحذير وهو معمول معه معمول اخر بتقدير نحو
اتق تحذيرا مما بعده ان ذكر بمن او عن او واو العطف ومن كليهما
ان ذكر بالتكرير مثل اياك من ان تحذف الارنبا واياك عن تحذف
واياك والاسد ونحو الاسد الاسد ويجوز حذف الجار اذا كان
مجروره ان المفتوحة ثقيلة او خفيفة او في تقديرها نحو المرء

٨٥

المرء في قولها اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وهو قول
ابي اسحاق وعند الخليل بفعل اخر مقدر وهو احذر وليس منه وبعد
الحذف محلهما مع ما في خبرهما نصب عند سيبويه وجر عند الخليل السادس
الاغراء وهو ما قصد التحريض به وهو على ضربين الاول ما يكون بغير
العطف والثاني به نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع
الى الهيجاء بغير سلاح ونحو شانك والحج ونفسك وما يليها والعامل
فيه اكرم ونحوها السابع كل موضع يكون العامل المحذوف مفسرا
بشيء مثل زيدا ضربته اي ضربت ولما فرغ الشيخ من بيان المفعول به
اراد ان يشرع في بيان المفعول فيه فقال والثالث المفعول فيه
وانما قدمه لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس
في اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو في
العرف اسم ما فعل في مدلوله مضمون عامله مذكور من زمان او
مكان وشرط نصبه لفظا تقدير في وعلى ضربين الاول ما يظهر فيه في وهو
مجرور بها والثاني ما لا يظهر فيه في بل يقدر وهو منصوب بتقديرها
هذا عند ابن حاجب ومن تبعه والمص ذهب الى مذهبه في الاظهار
خلافا للجمهور فاعلم ان حذف الجار على قسمين سماعي وقياسي فالقياسي
في ثلثة مواضع الاول المفعول فيه فان حذف في منه قياس ان كان ظرفا
زمان مبهما كان او محدودا كما في سرت زمانا وحينا وصمت شهرا او يوما
او ظرف مكان مبهما وهو اسم تسميته بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج
عنه كالجهات الست وكعند ولدى ووسط بسكون السين وبين
وازاء وحذاء وتلقاء كالمقادير الممسوحة مثل فرسخ وميل وبريد
الاجانب وجهة ووجها ووسط بفتح السين وخارج الدار وداخل
الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار مثل

المقتل والمضرب وكذا ان كان بمعناه ولم يكن متعلقه بمعناه
مثل مقام ومكان فان هذه المستثنيات لا يجوز فى منها واما
اذا كان عامل القسم الاخير بمعنى الاستقرار يجوز حذف فى منه وان
كان ظرف مكان محدودا وهو اسم تسميته به بسبب امر داخل فى
مسماه مثل دار وبيت وبلد فلا يجوز حذف فى منه الا مما دخل
بعد دخل ونزل وسكن والموضع الثانى المفعول له والثالث
ان وان بالتخفيف والتشديد مثل عبس وتولى ان جاءه
الاعمى وان المساجد لله اى لان جاءه الاعمى ولان المساجد والسماعى
فيما عداها ما سمع من العرب ولا يقاس عليه نحو صمت شهر رمضان
الصوم فى اللغة الامساك عن الشئ مطلقا ومنه صامت الريح
اى امسكت عن الهبوب والفرس اى امسكت عن العدو
وفى عرف الشريعة هو الامساك نهارا مع النية عن المفطرات
المعهودة التى هى معظم ما تشتهيه النفس وهو الاكل والشرب
والجماع ورمضان مصدر من رمض اى احترق من الرمض
فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع الصرف التعريف والالف
والنون كما قيل ابن داية للغراب فقوله عليه السلام من صام
رمضان الحديث وارد على حذف المضاف للامن من الالتباس
وانما سمى بذلك اما لارتماضهم فيه من الجوع والعطش او لارتماض
الذنوب بالصيام فيه او لوقوعه فى ايام رمض الحر عند نقل اسماء
الشهور عن اللغة القديمة ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن
نائب الفاعل فحينئذ لا يجوز حذفه مطلقا ولو كان العامل معنى فعل
واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى
حذفه مطلقا وحذف عامله لقيام قرينة نحو يوم الجمعة لمن قال

قال متى سرت فافهم والرابع المفعول له قدمه لانه سبب الفعل
ولانه يحذف اللام لشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو
فى العرف اسم ما فعل لاجل حصوله او يحصل او بسبب وجوده فعل
مذكور فيه نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا والمفعول له
علة غائية سبب حاصل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون
سببا للمفعول له فى الخارج الذهنى لان الضرب سبب للتاديب
وقد لا يكون سببا للمفعول له فى الخارج الذهنى فان القعود
ليس سببا للجبن فى الخارج خلافا للزجاج فان التاديب عند
الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا
وهذا القول ضعيف لان المفهوم من المفعول له عند العرب
العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم من المفعول له العلية وشرط
نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام
لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن
مقدرة لم يفهم المفعول له العلية التى هى شرط المفعول له
وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما
ان يكون فعلا لفاعل الفعل علل هذا الفعل بسبب المفعول له
كما كان الضرب فى المثال المذكور فعلا للمتكلم فكذلك التاديب
فعلا للمتكلم لا يقال ان شرط اول منقوض بقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل
المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه
مفعول له بل انه حال من مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على
تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف
بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وحينئذ يكون الاخافة والاطماع

Copyright © King Saud University

فعلاله والشرط الثانی ان یکون المفعول له مقارنا للفعل فی الوجود
وذلک بان یکون التادیب والتخویف مقارنا للضرب فلو انتفی
احدهما او کلاهما لم یجز حذف اللام مثلا لو لم یکن فعلا لفاعل الفعل
المعلل لم یجز حذف اللام سواء لم یکن فعلا نحو جئتک للسمن او کان
فعلا لکن لغیره نحو جئتک لاکرامک ایای او لم یکن مقارنا للفعل
فی الوجود نحو جئتک الیوم لاکرامی لک امس او لم یکن فعلا لفاعل
الفعل المعلل ولم یکن مقارنا للفعل فی الوجود نحو جئتک الیوم
لاکرامک لی امس لم یجز حذف اللام وانما اشترط الجمهور فی جواز
حذف اللام حصول شرطین لمشابهة المصدر الذی من لفظ الفعل
من حیث کون کل واحد من المفعول له والمصدر متصفا بهذین
الشرطین فلما شابه المصدر المصدر تعدی الفعل الیه من غیر اللام
کما یتعدی الی المصدر ولانه اذا علم حصول هذین الشرطین علم انه
علة حاملة للفاعل علی الفعل فلم یحتج الی اللام ویعلم من انه اذا لم یجعل
الشرطان لم یجز حذف اللام ویعلم من ان جواز اثبات اللام مع حصول
الشرطین لکن ینبغی ان یعلم ان اثبات اللام مع التنکیر ضعیف
وقیل غیر جائز لانه حینئذ یشبه الحال والتمییز لما فیه من البیان و
کونه نکرة کالحال والتمییز فینبغی ان یکون منصوبا لیتاکد
المشابهة فاذا ادخل اللام علیه کان مجرورا ولقائل ان الامر الاول
یعنی ان کونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لیس بشرط فان الجبن فی المثال
المذکور منصوب مع انه لیس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه اختیار له
فیه وجوابه انا لا نسلم ذلک لان الجبن فعل واثر بنفسه ومزاجه
ولا یلزم من عدم اختیار فاعله فیه ان لا یکون فعلا له لان الفعل
قسمان اختیاری وطبیعی فان الثانی متحقق هنا ولهذا البیان

البیان قال المص نحو اعمل طلبا لمرضات الله تعالی یحتمل
المضارع المتکلم والماضی الغائب والامر الحاضر فعلی الکل یکون طلبا
مفعولا له لان العمل بالشریعة یوجد لحصول طلب رضاء الله
تعالی فیکون من قبیل قعدت عن الحرب جبنا ولمرضات الله مفعول له
ایضا لطلبا لان الطلب لاجل تحصیل رضاء الله تعالی او مفعول له
غیر صریح له لان الطلب وقع علی رضائه تعالی فالمعنی اعمل طلبا بما
یوصل الی المطلوب وهو الجنة ورؤیة الله تعالی وما یلزمها او مفعول له
علی سبیل التنازع بین اعمل وطلبا فاشار رحمه الله بمثال واحد
الی قسمی المفعول له کما عرفت کذا بالتعریف اعلم انه یتقدم جوازا
علی عامله ان لم یکن نائب الفاعل اذ ینوب عنه وقد یحذف عامله
جوازا لقیام القرینة کقولک تادیبا لمن قال لم ضربت زیدا
فتامل ولما فرغ الشیخ من بیان المفعول له اراد ان یشرع الی بیان
مفعول معه فقال والخامس معه ای الذی فعل لمصاحبة بان
یکون الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول
مصاحبا له فی وقوع الفعل علیه فقوله معه مما لم یسم فاعله
اسند الیه المفعول کما اسند الیه الجار والمجرور فی مفعول
فیه او له او به والضمیر المجرور راجع الی اللام وفیه بحث وهو ما
یذکر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل لفظا او معنی لو کان
ذلک المعمول فاعلا او مفعولا نحو استوی الماء والخشبة او
مفعولا نحو کفاک وزیدا درهم فان قلت التعریف المذکور
یصدق علی ما بعد الواو العاطفة نحو جاءنی زید وعمرو وعمرو لیس بمفعول معه
قلنا المراد بالمصاحبة المفعول معه معمول الفعل مشارکته له
فی ذلک الفعل فی زمان واحد نحو سرت وزیدا او مکان

Copyright © King Saud University

واحد نحو او تركت الناقة وفصيلها لرضعها ينتقض بمثله فانها
لا تدل فيه الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة ثم
اعلم ان الجمهور النحاة ذهبوا ان العامل للمفعول معه لا يخلوا
من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو مما يستنبط
منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلوا من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب
على المفعولية نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما
جاز العطف هنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه
ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا فانه جاز العطف مع انه لم يجز
غيره الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه
وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل
عليه وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف لضعف
عامله فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر
من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين
وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب
الاخوان الترديد في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة وحينئذ
لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب
اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما
حد كل واحد منها بعد ان علم ان اقسامه يرفع وهو الذي يقام
مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب ببيانه هنا كما بين

في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا لكنا ان جميع اقسامه
منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عمروا
في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز
اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون
مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف هنا لامتناع
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجئ
في بحث حروف العطف وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلوا
من ان يجوز العطف او لا فان جاز العطف تعين العطف لضعف
العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا او ما شانك وزيدا وانما امتنع
العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولم يعد الجار هنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول
معه بالفعل معنى لان تقديره ما تصنع وعمروا وقس عليه غيره
نحو يفنى المال وتبقى وعملك اي يزول كله بهلاكه مال الدنيا
اما او بهلاك صاحبه وتبقى انت وعملك الخير والشر فتجزى ان
خيرا فخير وان شرا فشر فصرف المال الى ما امر الله تعالى خير
واصل المال من الميل لان الانسان يميله وهو في الشرع عين
يجرى فيه التنافس والابتذال فيخرج التراب ونحو كالدم والميتة
التي ماتت حتف انفها اعلم انه لا يجوز تقديمه بدون المصاحب
على عامله ولا على معمول المصاحب ولا تعدده واختلف في ناصبه
هل هو الواو او الفعل بمعونة الواو والقسم الثالث هو المختار
عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني وسائر المحققين ثم اعلم ان لكن واو ان
ينتصب ما بعدها احدها او المفعول معه ولم يات في التنزيل

Copyright © King Saud University

بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة
فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك
وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر شركاءكم
او جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة
وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يعلق بالذات بل بالمعاني
ويقرأ بالوصل فلا اشكال ويقرء برفع الشركاء عطفا على الواو
للفصل بالمفعول وثانيهما الواو الداخلة على المضارع المنصوب
لعطفه على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم نفي
او طلب ويسمي الكوفيين هذه الواو الصرف وليس النصب بها
خلافا لهم ومثالها قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عليك اذا فعلت عظيم
والحق ان هذه واو العطف فافهم ولما فرغ الشيخ من بيان المنصوبات
الاصلية اراد ان يشرع الى بيان الملحقات بها فقال والسادس الحال
هذا اللفظ يذكر ويؤنث وثانيه الشيخ قدمها على التمييز لوجهين
احدها انه يشبه الجزء من وجه بخلاف التمييز والثاني يشبه الظرف
والظرف مقدم على التمييز وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه
فيها وهي في اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمي بها العرفي
لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا فلا يكون امرا خلقيا وقيل
من الحال بالمعنى المقابل الماضي والمستقبل لانه يدل على زمان
يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة
تدل على زمان انت فيه وفي العرف النحاة ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به حقيقة او حكما لفظا او معنى فيدخل المفعول معه

معه والمطلق وغيرهما فانها في المعنى اما في الفاعل او مفعول به
والحال سبعة اقسام حال محققة ان ثبت مفهومها وتحقق وجد
في نفس الامر ويسمى دائمة التي تدوم لصاحبها حقيقة نحو ان الله تعالى
موجود قادرا وحال منتقلة وهي التي يتصف بها الصاحب غالبا
نحو ضربت زيدا قائما او حال مؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة نحو زيد ابوك عطوفا وحال
مقدرة وهي التي لا يوجد بعد حقيقة بل يقدر وجود مفهومها في
الزمان المستقبل نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين وحال
مواطئة وهي التي تكون صاحبها متحدا في الخارج وتوصف هي بشيء آخر
نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وحال مترادفة وهي التي يكون
صاحبها واحدا نحو رايت زيدا قائما عالما راكبا ويسمى الحال متعددة
نحو اذهب راشدا مهديا وحال متداخلة وهي التي يكون الثانية
حالا من ضمير الاول نحو جائني راكبا منحرفا حال من ضمير راكبا وحال
محكية نحو مات زيد شهيدا فافهم وعاملها اما فعل او شبهه او
معناه وشرطها ان تكون نكرة حقيقة او مؤولة لعدم احتياجها
الى تعريفها وصاحبها معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة لان كون صاحب الحال
معرفة ليس بشرط نحو ارسلها العراك ومررت به وحده متاول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال
ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل
على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج الى تاويل ان العراك
مصدر عن الحال وهو محذوف وتقديره ارسل الجمال تعترك

Copyright © King Saud University

العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل قيل ان
العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل
او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة
ومررت به منفردا ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا يقال
زيدا قائما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف ويجوز تقديم
الظرف على العامل المعنوى نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب
مبتداء ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبره واكل يوم منصوب
على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وجواز تقديم الظرف
على العامل المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال
على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة من الكلام مع اختلافهما
فى هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه
لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان
دخل عليه ان او ما المصدريتان واما شبهه فبان كان المصدر
او اسم الفاعل والمفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة
المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما فى خبرها عليها
او لضعف صفة المشبهة فى العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو
فلا يتقدم الحال على العامل فعلا كان او غيره ولا يتقدم الحال على
ذى الحال المجرور بحرف الجر او الاضافة وقال بعضهم ان كان صاحبها
مجرورا بالاضافة لا يتقدم بالاتفاق نحو جائنى مجردا عن الثياب
جارية زيد وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف وقال بعضهم
لا يتقدم وهو الاصح والكوفيون وبعض البصرية جوزوا تقديمها
على ذى الحال المجرور وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه
حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا البسر اطيب منه رطبا

رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين
على الهيئة والصفة والعامل فى رطبا هو اطيب بالاتفاق وفى
بسرا اختلاف فقال ابو على الفارسى هو هذا اسم الاشارة او حرف
التنبيه لانحصار العامل فى هذا وليس اسم التفضيل لامتناع تقديم
معمول اسم التفضيل عليه لضعفه فى العمل هو اطيب وجوز سيبويه
عمل اسم التفضيل فيما قبله لجواز النحاة فيه ويكون الحال جملة خبرية
كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذى الحال بالحقيقة فكما ان
الاخبار عن الشئ بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولابد ان يكون فى هذه الجملة
رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير او الواو والجملة اما ان يكون
اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبت
او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاولى
جملة اسمية بالواو والضمير نحو جائنى زيد وغلامه راكب فغلامه
راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده كقوله
عليه السلام كنت نبيا قبل ادم والادم بين الماء والطين او بالضمير
وحده على ضعف لتقدم العلم فى اول الامر لكونها حالا بخلاف
الاولين لوجود الواو فى اولهما نحو كلمته فوه والثانية وهى ان يكون
فعلها مضارعا مثبت بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع
الواو فى اسم الفاعل نحو جائنى زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة
حالية مع الضمير وحده وهو مستتر فى يركب واما الباقية وهى التى
فعلها مضارع منفى او ماضى مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو
جائنى زيد وما يركب وجائنى زيد وقد ركب وما ركب او
بالواو وحده نحو جائنى زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس

Copyright © King Saud University

وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جائني زيد ما ركب وجائني
زيد قد ركب وجائني زيد ما ركب ولا بد في الماضي المثبت من قد
اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي المثبت حالا لان الماضي يدل
على الانقضاء والحال تدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقرب الماضي
من الحال نحو جائني زيد قد ركب وهو الظاهر ومثال قد المقدرة
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وان كان
الماضي منفيا لم يجب قد ظاهره ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب
فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبقي
بل امتنع دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق
فلا يليق بباب النفي ويجوز حذف العامل للحال اذا دل عليه قرينة
كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك لمن قرأ تشدا
مهديا اى اذهب راشدا مهديا ويجب حذف العامل في الحال
المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها موجودا غالبا
والمنتقلة بخلاف ذلك نحو زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك
عن العطوف مادام موجودا غالبا وشرطها ان تكون مقررة وتابعة
لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة
فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف فمثل نحو اعبد الله تعالى خائفا
راجيا ثوابا منه وهو حال مترادفة والسابع التمييز بياءين
او بياء ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو
الاصل للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه
من الاجناس لرفع الابهام وهو ملحق بالمفعول به من حيث
انه واقع بعد تمام العامل قدمه على المستثنى لانه معمول بلا

بلا حاجة الى الواسطة ولعدم خروجه من المنصوبات بخلاف المستثنى
كما يجي وهو في العرف ما رفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة او مقدر ونفي نسبة في جملة او فيما ضاهاها
من الصفات كما ذكرنا القيود الخمسة في بحث الاسم المبهم التام اعلم ان
التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكوره هو التمييز عن
المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يرفع الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين
او بالنون او بالاضافة وهو اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو
الغالب اما في العدد واما في غير العدد وغير العدد اما ممسوح واما
موزون واما محتمل واما مكيل نحو ما في السماء قدر راحة سحابا
ورطل زيتا ومنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا ونحو قفيزان
برا وان كان التمييز في المفرد جنسا ما يطلق اسمه على القليل والكثير
نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان
زيتا وارطال زيتا ويكون يفرد التمييز لعدم احتياجه الى التثنية والجمع
لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة
فيطابق ما قصد حينئذ لعدم دلالته عليها حينئذ فيقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع
ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا ثم ان كان الاسم
المفرد الذي يميز تم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك
الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك الاضافة اليه وان لم يتم بالتنوين
او النون التثنية بل يتم بنون اخرى لم يجز الاضافة وذلك النون اما شبيهة بنون
الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة
في نحو عشرون درهما الا انه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا
النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا تحذف للاضافة ولو اضيف

مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا اضافة الجمع
مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت الاضافة ما هو شبيهه فاذا لم يضف
مثل عشرين واخواتها الى التميز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا
لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان
فلو لم اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يكعس الامر دفعا لتوهم اضافة
الشئ الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى ولو اضيف اليه لتوهم انه
اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافته لانه مضاف مرة فامتنع اضافته
مرة اخرى بلزم اجتماع النقيضين لان تمام المضاف بالمضاف اليه
فاذا اضيف الاول مرة يلزم ان يتم المضاف بالمضاف اليه الاول
فاذا اضيف مرة اخرى ان لا يتم المضاف بالمضاف اليه وهذا
اجتماع النقيضين وهو محال وان كان التميز غير مقدار نحو خاتم
فضة او حديد يجوز الاضافة ههنا وتركها لكن الاضافة اكثر
على الاصل وان كان التميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة او
فيما شابهها او في نسبة في اضافة يرفع الابهام المستقر عن ذات
مقدرة لا عن ذات مذكورة نحو طاب زيد نفسا ونحو زيد طيب
ابا وابوة ودارا او علما مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات
يحتمل ان يكون نسبة الطيب الى زيد هو النفس او عين فتذكر
ثم ان كان التميز اسما صالحا لان يرجع من انتصب عنه الى متعلقه
جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه وان لم يكن اسما صالحا
لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون
تميزا عنه نحو طاب زيد علما وهذا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة
واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه وفي هذا الموضع وفيه نظر لانه
يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من

لانه يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب
عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه ولان النص غير مساعد والحاصل ههنا
لا يخلو الكلام عن تعسف ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء كان
العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون
له قوة يعمل معها مؤخرا وان كان فعلا فلان التميز في المعنى فاعل وكما
لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزون تقديمه على الفعل او شبهه اذ المنول الشئ لا يجب
ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه نظر والتميز لا يكون الا نكرة بدليل
الاستقراء خلافا للكوفيين كما ذكرنا فقدر نحو طاب العالم عبادة
اي شئ العالم وهو العبادة يعني طاب بعبادة جنس العالم ومما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة في نسبة في جملة فاعل في المعنى حقيقة
او مجازا والخامس المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول
الناقص خاصة بخلافه وهو ملحق بالمفعول به كما مر وهو نوعان
احدهما متصل وهو الشايع الكثير في كلامهم وثانيهما المنقطع
فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد بالا واخواتها نحو جاءني القوم الا زيدا
والمنفصل هو المذكور بعدها غير مخرج عن متعدد نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو منصوب وجوبا بالاستقراء والمراد بالمتصل ما يكون داخلا في المستثنى
منه وضعا وبالمنقطع ما لا يكون داخلا في المستثنى منه ولما كان الداخل
يستدعي ان يكون مخرجا باداة الاستثناء وغير الداخل لا يصح له
هذا الحكم لامتناع اخراج ما ليس بداخل عرف الاول بالمقرون بالا
ونحوها الاخراج عما يشتمل بالدلالة الوضعية وان لم يجب في المعنى
يشتمل المتعدد لفظا والمتعدد حكما نحو جاءني القوم الا زيدا لفقد
الاداة ونحو جاءني رجال الا زيدا لعدم تحقق الشمول لان جمع المنكور

Copyright © King Saud University

لايفيد شمول الآحاد وعرف الثاني بما يكون غير المخرج واقع بعد الا كقوله
تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما واعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعنى بالموجب
ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير
الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان
من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا كما في قوله تعالى هل
من خالق غير الله ما كان الكلام موجب فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا
والمستثنى منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه شابه المفعول
لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما
يتوسط الحرف والمص وغيره جعل الحرف عاملا كما جعل عبد القاهر الواو ثمة عاملا
وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصوب من مذهب النحويين
وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام
ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى متقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان متقدما فالمستثنى
منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن
متقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون
فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة
الحجازية اذ البدل شروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان
كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل
ههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل الواقع قبل الا غير مفرغ
لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء
نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل

الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان
قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل
اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة
وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو ما جاءني القوم الا زيد لان البدل
تقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عمله فصار كانك قلت جاءني
الا زيد فرفعت بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان
القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا
جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض
وان كان الكلام غير تام لغو فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني
الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل
الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعنى دون
الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب
جاءني الا زيد ولو ذهب تقول لم يخل من ان تريد اثبات المجيء
لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا الزائدة بمنزلة
الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد
جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل
المنفي بما ففي هذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع
لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
فيما لم توضع له ثم ان المستثنى على ثلثة اضرب واجب النصب وجائز
النصب ومخفوض والضرب الاول واجب النصب وهو في خمسة
مواضع الاول ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب
نحو جاءني القوم الا زيدا والثاني من المواضع التي يجب النصب المستثنى فيها

Copyright © King Saud University

ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لى الا ال احمد شيعة
ومالى الا شعب الحق شعبة فال احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو
شيعة وكذلك شعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شعبة
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا
ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف
والثالث من المواضع التى يجب النصب المستثنى بان يكون المستثنى منقطعا
عند الاكثرين نحو ما جائنى القوم الا حمارا وانما وجب نصبه حينئذ لانه امتنع البدل
لامتناع كونه احد الابدال الاربعة واما امتناع الثلثة الاول فظاهر وامتناع
بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة فى الصفة هنا ولانه لا يجوز الصفة الا
اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر وانما قال فى الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقول
الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس
مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه الاولى ان المراد
بالانيس ما يونس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان واليعافير
والعيس بدل من الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التى
يجب النصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين كقولك
جائنى القوم عدا زيدا وخلا زيدا اى عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا
وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به والخامس
من المواضع التى وجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب النصب بعد ما خلا وما عدا
لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا
بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه
قولنا جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى جائنى القوم خلو بعضهم

بعضهم زيدا فهو مصدر فى موضع الحال وانما وجب نصب المستثنى بعد
ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعدهما خبرهما ويجب النصب خبرهما نحو جائنى القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اى ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا والثانى ان يكون المستثنى
جائز النصب ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا فى كلام غير موجب
بشرط ان يكون المستثنى منه مذكور نحو ما جائنى القوم الا زيد وزيدا رفعه
ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى على حسب
مقتضى العامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه
فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز فى الموجب لعدم صحة المعنى نحو ما جائنى
الا زيد فان اقتضى العامل الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له
نحو ما جائنى الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه
مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا واذا تعذر المستثنى من لفظ المستثنى
منه حيث جاز الابدال تعين البدل موضع المستثنى منه نحو ما جائنى
من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على
البدل من موضع احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد
لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره
جائنى من زيد فيلزم زيادة من الاستغراقية فى الاثبات وهو غير جائز
عند سيبويه والثالث مخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا
فى الاقل واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل كما ان المستثنى
بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز الا النصب فهكذا
غير واعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة فى جميع
مواضع مع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء فى بعض
مواضعه واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا

Copyright © King Saud University

واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غيرة الصفة و
ذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء لان
الاستثناء اخراج الشيء من الشيء ولولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا
كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى
منه لان الجمع المنكور غير محصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة
فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور غير محصور لانه
لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير
معناه حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض
ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر
لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء
مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع
فانه يتعذر الاستثناء الا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا
جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا
لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة نظرا الى انها
اقل مراتب الجمع فكانه قال علي ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المنكور
غير محصور لذاته محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد
بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل
مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا
جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر
لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر
عند عدمها مطلق ويدل عليه تقييد حملها على غير الصفة فقط وسوى
وسواء اعرابهما على مذهب سيبويه النصب على الظرفية فقط مثلا

مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان
زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وكقول الشاعر تجانف عن اهل اليمامة ناقتي
وما قصدت من اهلها لسواكا فتامل ولذا قال المص نحو يدخل
الجنة الناس الا الكافر بالنصب والجنة هي المرة من مصدر
جنه اذا ستره تطلق على النخل والشجر المتكاثف المظلل بالتفاف
اغصانه كانها لفرط تكاثفها وتغطيتها لما تحتها بالمرة نفس ستره
وعلى الارض ذات الشجر قال الفراء الجنة ما فيه النخل والفردوس
ما فيه الكرم فحق المصدر ان يكون ماخوذا من الفعل المبني للمفعول
وانما سميت دار الثواب بها مع ان فيها ما لا يوصف من الغرفات
والقصور لما انها مناط نعيمها ومعظم ملاذها واصل الناس قدم
بيانه اذ اما تعمل تكن خير الناس وانما قدم المفعول على الفاعل
للاهتمام بشان الجنة ولئلا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه
الفاعل بفضلة من الكلام وهي المفعول او لانها اهم او للتشويق
الى مع بان الداخل اليها من اي افراد او لتعجيل المسرة او للاشارة
الى الجنة خلقت قبل الانسان كما بين في محله والتاسع خبر
باب كان اي الافعال الناقصة وهو المسند بعد دخولها
قدمها على باب ان لكون عاملة فعلا وان كان ناقصا بخلاف الثاني
فان عامله حرف وامره كامر خبر المبتدا في جواز وقوعه معرفة
او نكرة مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
ومتقدما ومتاخرا وفي جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا
والاسم نكرة كما في كان في الدار رجل واذا كان الجزء الخبر
ضميرا في الاسم كما في نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم
ان مع صلتها كما في قولنا كان عندي انك قائم ومن

Copyright © King Saud University

اشتماله على الضمير اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام ان ثبت
كونه خبرا لكان بشرائط وانتفاء موانعه الاخرى يتقدم على الاسم
او المتساويين تعريفا او تخصيصا وفي المنزل منزلة المبتداء ان
ظهر الاعراب فيهما او في احدهما كما في كان المنطلق زيد وكان الغني
زيد وكان ابو حنيفة ابو يوسف اما اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولا قرينة
فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم كما في كان الفتى هذا وكان ازكى من زيد
نقي منك وقد يحذف كان لكثرة استعماله دون غيره عند قرينة
حالية او مقالية جوازا مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه احدها نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف والثاني رفع
الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وثالث
رفعهما معا والرابع نصبهما معا وهذان الوجهان متوسطان في
القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل
ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب
الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي رفع الاول يكون المحذوف
كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء فقط
وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ان الوجه الاول اقوى وان
الوجه الثاني اضعف والاخران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد
جزئيه فقط انتهى كلامه نحو كان الملائكة عباد الله تعالى اشار
المصنف الى قوله تعالى في مقام الانكار على من قال انهم بنات الله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اشهدوا خلقهم الاية
والملائكة جمع ملك باعتبار اصله الذي هو ملاك على ان الهمزة
مزيدة كالشمائل جمع شمال والتاء لتوكيد تانيث الجماعة واشتقاقه

واشتقاقه من ملك لما فيه معنى الشدة والقوة وقيل على انه مقلوب
من الك من الالوكة وهي الرسالة الى موضع الرسالة او مرسل على انه
مصدر بمعنى المفعول فانهم وسائط بين الله تعالى وبين الناس فهم
رسله عز وجل او بمنزلة رسله جعلهم واختلف العقلاء في حقيقته بعد
اتفاقهم على انها ذوات موجودة قائمة بانفسها فذهب اكثر المتكلمين
الى انها اجسام لطيفة قادرة على التشكل باشكال مختلفة مستدلة
بان الرسل كانوا يرونهم كذلك عليهم الصلوة والسلام وذهب الحكماء
الى انها جواهر مجردة للنفوس الناطقة في الحقيقة وانها افضل منها
قوة واكثر علما تجري منها مجرى الشمس من اضواء منقسمة الى قسمين
قسم شانهم الاستغراق في معرفة الحق والتنزه عن الاشتغال بغيره كما
نعتهم الله عز وجل بقوله يسبحون الليل والنهار لا يفترون وهم العليون
وقسم يدبر الامر من السماء الى الارض حسبما جرى عليه القلم القضاء والقدر
وهم المدبرات امرا فمنهم سماوية ومنهم ارضية وقال طائفة من النصارى
هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للابدان ونقل في شرح كنزهم
انه عليه الصلوة والسلام قال اطت السماء وحق لها ان تئط ما فيها
موضع قدم الا وفيه ملك ساجد او راكع ونقل ان بني ادم عشر الجن
وهما عشر حيوانات البر والكل عشر الطيور والكل عشر حيوانات البحر
وهؤلاء كلهم عشر ملائكة السماء الدنيا وكل هؤلاء عشر ملائكة السماء
الثانية وهكذا الى السماء السابعة ثم كل اولئك في مقابلة الكرسي
نزر قليل ثم هؤلاء عشر ملائكة سرادق وعرضه وسمكه اذا قوبلت
به السموات والارض وما فيهما وما بينهما لا يكون لها عنده قدر
محسوس وما منه من مقدار شبر الا وفيه ملك ساجد او راكع
او قائم لهم صوت زجل بالتسبيح والتقديس ثم كل هؤلاء في

Copyright © King Saud University

في مقابلة الملائكة الذين يحومون حول العرش كالقطرة في البحر
ثم ملائكة اللوح الذين هم اشياع اسرافيل عليه السلام والملائكة الذين هم
جنود جبرائيل عليه السلام لا يحصى اجناسهم ولا مدة اعمارهم ولا كيفيات
عباداتهم الا بارئهم العليم الخبير على ما قال وما يعلم جنود ربك الا هو لاء
وروى انه عليه الصلوة والسلام حين عرج به الى السماء رأى ملائكة في
موضع بمنزلة نهر يمشي بعضهم بجاه فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى اين يذهبون فقال جبرائيل عليه السلام لا ادرى الا انى اراهم منذ
خلقت ولا ارى واحدا منهم قد رايته قبل ذلك ثم سال واحدا
منهم منذ كم خلقت فقال لا ادرى غير ان الله تعالى عز وجل يخلق في
كل اربعمائة الف سنة كوكبا وقد خلق منذ خلقني اربعمائة الف
كوكب والعباد جمع عبد وهو اشرف اسماء المؤمن فلذا عبر عن اشرف
المخلوقين كما قال الله تعالى فاوحى الى عبده ونعم العبد فتامل فتدبر
والعاشر اسم باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل وهو المسند اليه
بعد دخولها قدم على اسم لا لكونه معمولا لما هو شبيه بالفعل التام وهو
كالمبتداء الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل
العصام لكن لا يجوز حذفه الا اذا كان للضرورة لان كون معمول الباب
انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف وقال في الامتحان ولا بد
من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح نحو
ان البعث حق وهو ان يبعث الله تعالى الموتى من القبور بان يجمع اجزائهم
الاصلية ويعيد الارواح اليها والمراد بها هنا سوال المنكر والنكير في القبر
او مستقره واقع او استثنى من سوال القبر الانبياء عليهم السلام والاطفال
والشهداء قال السيد ابو شجاع من علماء الحنفية ان للصبيان سوال
او كذا الانبياء عند البعض وقال بعضهم صبيان المسلمين مغفور لهم

لهم قطعا والسوال لحكمة لم يطلع عليها وتوقف امامنا الاعظم ابو حنيفة
رضي الله عنه في السوال اطفال الكفرة او المراد سوال الله عن النعمة وغيرها
كما قال الله عز وجل لتسئلن يومئذ عن النعيم والحق اى ثابت بالكتاب
والسنة ومن انكره فقد ضل ضلالا بعيدا والمنكر والنكير هما ملكان
يدخلان القبر فيسئلان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه فيقول
العبد ربي الله وديني الاسلام ونبيي محمد عليه الصلوة والسلام وبالجملة
وبالجملة الاحاديث الواردة في هذا المعنى قائل والحادي عشر اسم لا لنفي
الجنس وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فان كان الاسم الذي
يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا غير مضاف وغير مشبه به مبني على ما ينصب
به ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح وان كان بالياء بني بالياء وان كان
نصبه بالكسر بني على الكسر وانما بني تضمنه حرف الجر لان قولك لا رجل في الدار
مبني على جواب سوال السائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار
فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف
فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين
ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة
وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة فوجب الرفع والتكرير واما
الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل
الا فيها واما التكرار فلانه مبني على سوال سائل فوجب التكرير في الجواب
ليكون مطابقا للسوال نحو ازيد في الدار ام عمرو وكذلك ان كان مفصولا
بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير اما الرفع فلبطلان عمل لا
بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب فوجب التكرير
في الجواب للمطابقة واجاز المبرد الرفع من غير تكرير في المعرفة وفي النكرة

Copyright © King Saud University

مع الفصل او بغيره واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل
عمل لا لانه لا تبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة مع لا الاستفهام ويجوز حذف اسم لا عند وجود الخبر كما في عليك
اي لا باس عليك وانما قدمه لان عامله شبه به لا فبينهما شدة اتصال
ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف فلها رجحان عليهما نحو
لا طاعة معتاب مقبولة عند الله تعالى لان الغيبة تزيل ثوابها لان
الغيبة اشد من الزنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل والطاعة في اللغة
الموافقة والانقياد مطلقا وفي العرف موافقة الامر عندنا وعند المعتزلة
هي موافقة الارادة وقيل اختيار سنن المرسلين وسلوك الصالحين وقيل
وفاء العهد وقيل طلب رضاء الله تعالى في الاقوال والافعال وقيل
اتباع الرسول عليه السلام واصحابه وقيل طلب المشاركة باعمال الملائكة
فتامل والمعتاب اسم فاعل والغيبة في الاصل ياء ويقال لمن يتكلم بالغيبة
وهي ان يتكلم خلف انسان مستور بما يحزنه لو سمعه والمراد بعدم المقبولية
عدم المقبولية بالتمام والكمال اذا اغتاب فعل منهي عنه بقوله تعالى
ولا يغتب بعضكم بعضا او المراد غاية التحذير عنها فلا يلزم ان يحبط
العمل بالعصيان غير الشرك والكفر كما هو مذهب اهل السنة والجماعة
على ما بين في محله والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو
المسند بعد دخولها ويعملان في الاسم والخبر عند الحجازيين واما بنو تميم
لا يعملان عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقدم
بحثه قدمه على المضارع لانه اسم فهو اصل في المعمولية بخلافه فانه
ليس باصل فيها وهو مثل خبر المبتداء نحو ما الغيبة حلالا الغيبة
بكسر الغين المعجمة معناها ومعنى الحال قد مر والنميمة جائزة هي التحدث
مع القوم وكشف ما يكره كشفه وافشاء السر سواء كرهه المنقول

المنقول عنه او المنقول اليه او ثالث وسواء كان الكشف بالاشارة
او بالعبارة او بغيرهما او اظهار الحديث بالنقل والجائز ما لم يمنع عن
فعله وتركه او لم يمنع عن فعله وسائر التفاصيل مخزونة في كتب التفسير
والاخلاق والثالث عشر المضارع الذي دخله احدى النواصب
اي النواصب الذي ذكر تفصيله في النوع الرابع من السماعي نحو
احب ان يغفر ذنوبي اي مغفرة الله ذنوبي وبحثه لما مر ولما فرغ
الشيخ من بيان المنصوبات اراد ان يشرع الى المجرورات فقال
واما المجرور اي من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة وهو ما اشتمل
على علم المضاف اليه فاثنان الاول المجرور بحرف الجر اي كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا التي تعمل الجر وقدم
بيانه في بحث حرف الجر قدمه لانه اصل للمجرور بالاضافة لان
فيه حرف جر حقيقة او حكما نحو اعمل بالاخلاص اي اعمل ملاصقا
به والاخلاص في اللغة ترك الرياء في الطاعات وفي العرف
الشرع تخليص القلب عن شائبة الشوب المكدر لصفائه
وتحقيقه ان كل شيء يتصور ان يشوبه غيره فاذا صفا عن
شوبه وخلص عنه سمي خالصا ويسمى الفعل المسمى المخلص اخلاصا
قال الله تبارك وتعالى من بين فرث ودم لبنا خالصا فانما
خلوص اللبن ان لا يكون فيه شوب من الفرث والدم وقال الفضيل
ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجلهم شرك والاخلاص
من هذين وقيل هو تصفية الاعمال من الكدورات وقيل هو
ما لا يكون لغير الله فيه نصيب طرفة عين من قول وعمل وقيل هو
ارتفاع رؤيتك من فعلك وقيل هو المشاهدة والاستعانة
والتبري من الحول والقوة الا بالله وقيل هو ان لا تطلب لعملك

Copyright © King Saud University

شاهدا غير الله تعالى وقيل هو ان يستوي افعال العبد في الظاهر والباطن
وقيل هو نسيان رؤية الخلق بدوام النظر الى الخالق وهو العمل
الذي لا يريد صاحبه عوضا عنه في الدارين وقيل هو ان يكون سكون
العبد وحركته وقوله وفعله في الله تعالى لا لغيره وقيل هو ان تعمل
عملا صالحا ولم تردان تذكر به ولا التعظيم من اجله ولا تطلب اجره
من احد سواه فالاعلى ارادة وجهه تعالى وتعرف بالتفكر في صفاته
وافعاله والمناجاة ثم ارادة نفع الاخرة فهو حظ النفس وورد في
حقيقته ان تقول ربي الله ثم تستقيم كما امرت خالص الاعمال وغيرها
من المعاني مذكور في كتب الاخلاق والثاني المجرور بالاضافة اي
مطلق على ضربين لفظية ومعنوية لما مر بحثه في العامل القياسية الاسم
المضاف ولا يتقدم المضاف اليه على المضاف ولا معموله عليه الا ان يكون
المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة
ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة الا
بما سمع من العرب ويحفظ عليه ولا يقاس وقيل هو في ثلثة مواضع
الاول مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او
صفة كما في قوله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعض القراء ولا تحسبن الله مخلف
وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل والثاني ظرفه كقوله تركه
يوما نفسك بالجر مضاف اليه لترك ويوما ظرفه والثالث واو
القسم نحو غلام والله زيد بالجر ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة
الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها من اللوم فان في لامتحان

في الامتحان والحق في هذا ما قاله ابن هشام في التوضيح ان الفصل
سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق واربعة تختص
بالشعر الفصل بلفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول
كقول الشاعر تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ندى ريقتها
المسواك والامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب
بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي الشيخ
الاباطح طالب اي من ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برذون
برذون ابا عصام زيد اي كان برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين
كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى
اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه كقوله تعالى واسئل القرية اي اهل
القرية وقد يبقى مجرورا على الشذوذ نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر
الاخرة وقد يحذف المضاف اليه ايضا ويبقى المضاف على حاله
بالتنوين ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور
ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين قوله يا من رأى عارضا اسر به
بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد وهما كوكبا نيران ينزلهما
القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله او كرر مضافا الى مثل المحذوف
مثل يا تيم تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي
المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وان لم يعطف ولم يكرر فلا يبقى بل ينون المضاف
عوضا عنه ان لم يكن غاية كما في وكلا اتيناه ونحو حينئذ ويومئذ
اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان غاية
كالجهات الست وحسب ولا غيره وليس غير منويا فيها المضاف اليه

Copyright © King Saud University

بلا عوض يبنى على الضم نحو ذنب العبد يسود قلبه اشار الى الحديث
ان المؤمن اذا اذنب كانت نكتة سوداء في قلبه فان تاب ونزع
واستغفر صقل قلبه واذا زادت حتى تعلو قلبه فذلكم الران الحديث
فافهم ولما فرغ الشيخ من بيان المجرورات الذي يختص بالاسم اراد ان
يشرع الى بيان المجزوم الذي يختص بالفعل فقال اما المجزوم من الاقسام
الاربعة للمعمول بالاصالة فواحد وهو فعل المضارع دخله احدى
الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في الفعل المضارع فان كانت
الجوازم كلم المجازات فتدخل على الفعلين ويسمى الاول شرطا والثاني
جزاء نحو ان تخلص يقبل عملك يعني ان عملت حسنة بجميع شرائطها
ومصححاتها في الابتداء خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطلة
في الانتهاء كالكفر والعجب والرياء حتى خرجت من الدنيا فان الله لا يضيعها
بل يقبلها منك بفضله وكرمه ويثيبك عليها والا فلا نقول حسناتها
مقبولة وسيئاتها مغفورة على ما هو مذهب اهل السنة بان الرياء
والسمعة اذا وقعت في اول عمل واثنائه يبطل اجره بل يثبت وزره
حيث ظلم نفسه بوضع الشيء في موضعه قال الله تبارك وتعالى فمن
كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا
اى لا شركا جليا ولا خفيا وكذا حكم العجب فانه يبطل اجر العمل الذي
وقع فيه من العجب وباقي السيئات لا تبطل اجور الحسنات بل ان
الحسنات يذهبن السيئات وذلك للحديث القدسي سبقت
رحمتي غضبي واما قوله عليه السلام خمس يفطرن الصائم الغيبة والكذب
والنميمة واليمين الكاذبة والنظر للشهوة فاؤول بان المراد انه
يفطر كمال الصوم ويبطل ثوابه لا اصله ولا اجره فان النظر بها
صغيرة وهو لا يبطل العمل لا عند اهل السنة ولا عند المعتزلة

المعتزلة واما قوله عليه السلام سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل
العسل فاؤول ايضا بان سوء خلقه من ريائه وعجبه يفسد ثواب
عمله جمعا بين الادلة كما هو مقتضى اهل السنة في اصل الكلام ان الشرك
والكفر يبطل الاصل والعجب والرياء والسمعة يبطل الاجر جميعا
والبواقي لا تبطلها بل يبطل الكمال واما ابحاث جزم الشرط والجزاء
فقدم بحثه في العامل السماعي فتذكر ولما فرغ الشيخ من بيان
المعمول بالاصالة اراد ان يشرع الى المعمول بالتبعية فقال والضرب
الثاني من النوعين ولقد احسن مما في الاظهار حيث قال الضرب
الثاني اذ هو الاحصر والانسب للاول وقال فيه واما المعمول بالتبعية
خمسة بالاستقراء اعلم اولا ان شيئا منها لا يتقدم على متبوعها في السعة
واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف في اثناء
الخمسة كقوله عليك ورحمة الله السلام عطف على السلام
المؤخر وعاملها عامل متبوعها وهو مذهب سيبويه واما الاخفش
فقال العامل فيها معنوية دون عامل متبوعها فتذكر لما مر
واعرابها كاعراب متبوعها ولو محلا الاول الصفة وهي تطلق
باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
اذا جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتداء والحال واسماء الالة
والزمان والمكان واسماء الاجناس فان رجلا لفظ فيه معنى الوصفية
وهي الذكورية والانسانية كما ان المقتل مثلا لفظ فيه معنى القتل
وبالخاص تابع يدل بهيئة تركيبه على معنى في مدلول متبوعه
مطلق ولا يدل عليه المتبوع نحو عبد الله العظيم اصله من عظم
الشيء اذا كبر ثم استعير لكل جسم كبير المقدار كبرا يملأ العين
كالفيل او كبرا يمنع احاطة البصر بجميع اقطاره كالسماء والارض

Copyright © King Saud University

ومنه قوله تعالى رب العرش العظيم ولكل شيء كبير القدر علي المرتبة
فالعظيم المطلق البالغ الى اقصى مراتب العظمة هو الذي لا يتصوره
عقل ولا يحيط بكنهه البصيرة ويحتقر عند ذكره وصفه كل شيء سواه
وهو الله تعالى ومرجعه الى التنزيه قال القشيري ويجب ان يحمل
العظيم في صفة الله تعالى على استحقاق علو الوصف من استحقاق
القدم ووجود الوحدانية والانفراد بالقدرة على الايجاد و
وشمول للعلم بجميع المعلومات ونفوذ الارادة في الممكنات
وادراك السمع والبصر بجميع المسموعات والمرئيات وتنزه
ذاته عن قبول الحدثات اعلم ان فائدتها التخصيص بتقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات والتوضيح برفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلاما كانت اولا وقد يكون لمجرد الثناء او الذم
او التاكيد وانما يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما
عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم كما في
بسم الله الرحمن الرحيم ولا شريك له تعالى في اسم [illegible]
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو
اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب
زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما
يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالنص نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان
ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد
لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو
صفة كما في الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى
التابع والمتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد او تكرير نحو

Copyright © King Saud University